وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2020 /2021

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة النظام المصرفي الجزائري (واقع وتحديات)

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

.....

تحت إشراف:

د. فلفلي زهرة

من إعداد الطلبة:

- بوعكاز مروة
- بن نهار رانيا إيناس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار التي خلفتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال في انشطة العمل المصرفي والتي كانت سببا في ظهور الاقتصاد الرقمي ومن المظاهر البارزة له الصيرفة الالكترونية المتمثلة في جملة الانظمة والوسائل والخدمات التي تتم عن بعد، حيث تمكنت هذه الأخيرة من إبراز جملة من المزايا كسرعة العمليات المصرفية وتخفيض تكلفتها، الا انها لا تخلو من المخاطر والتحديات التي تهدد العمليات المصرفية الالكترونية، من جانب آخر هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية، التي وبالرغم من سعيها جاهدة اصلاح جهازها المصرفي والعمل على تحديث وسائل الدفع ودمج البنوك بأنظمة آلية والكترونية الا انها بقيت متأخرة.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن الجزائر لا زالت لا تملك مؤهلات كافية لعصرنة نظامها المصرفي نظرا لهشاشة البنية التحتية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما ان ثقة الجزائريين في آليات الصيرفة الالكترونية جد منخفضة وقلة وعيهم بأهميتها، الامر الذي حال دون تقدم البنوك الجزائرية ورقيها للمستوى المطلوب كمعظم الدول.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الإلكتروني، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، أنظمة الدفع الإلكترونية، المقاصة الإلكترونية.

Résumé

Cette étude vise à identifier les effets des technologies de l'information et de la communication sur les activités bancaires, d'où l'émergence de l'économie numérique.

L'un des aspects marquants de celle-ci est le système de la banque électronique, qui est représenté dans l'ensemble des systèmes, moyens et services qui se font à distance, car ce dernier a pu mettre en évidence un certain nombre d'avantages tels que la rapidité des opérations bancaires et la réduction de leur coût, mais ce n'est pas sans risques et défis qui menacent les opérations bancaires électroniques.

D'autre part, cette étude visait à identifier la réalité de la monétique dans les banques algériennes qui, malgré ses efforts de réforme de son système bancaire et ses travaux de modernisation des moyens de paiement et d'intégration des banques avec des systèmes automatisés et électroniques, sont restées en retrait.

Et le résultat le plus important atteint est que l'Algérie n'a toujours pas les qualifications suffisantes pour moderniser son système bancaire, en raison de la fragilité des infrastructures, notamment dans le domaine des technologies de l'information et de la communication. La confiance des Algériens dans les mécanismes monétiques est très faible, et leur méconnaissance de leur importance, ce qui a empêché les banques algériennes de les faire progresser et de les promouvoir au niveau requis, comme la plupart des pays.

Les Mots clés : les moyens de paiement électronique, la technologie de de l'information et de la communication, système de paiement électronique, compensation électroniques.

-إهـــــــــــداء-

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين اما بعد.

اهدي عملي المتواضع هذا وثمرة مجهودي الى السند الذي لطالما رافقني طيلة مشواري الدراسي

ولم يبخل علي بأي تحفيز او تشجيع "ابي الغالي رشيد"

كما لا انسى القلب الحنون "امي" التي لطالما كانت الشمعة التي تضيء دربي بعطفها ودعائها.

الى اخواتي العزيزات دنيا، عذراء، سلسبيل واخي حمزة.

الى جيل المستقبل عبد المهيمن، ساجد الله، سراج الدين، جود عبد الرحمن،

سجود وأسينات الصغيرة.

كما اختص بالشكر زوجي "يحي" الذي لطالما شجعني وكان عونا لي في هذه المرحلة.

واخيرا الى برعمي الصغير الذي لم يرى النور بعد، ولكن قلبه كان حاضرا معي لعل وعسى عملي هذا يكون

فخرا لك في المستقبل.

الى زميلتي رانيا التي رافقتني وشاركتني هذا العمل، دمت دوما بخير.

-بوعكاز مروة-

-إهـــــــــــداء-

بسم الله الرحمان الرحيم لك الحمد والشكر، احمد الله تعالى بعونه وبفضله تتم أتممنا هذا العمل.

أهدي عملي هذا الى

نور حياتي وسر سعادتي في الحياة والى من جعل الله جنة تحت قدميها أمي الغالية أدامها الله نور دربي.

إلى من أفتخر به والذي كرس حياته من أجلنا والدي الغالي.

إلى زوجي الفاضل الذي كان سندا لي طوال هذا المشوار "فؤاد".

إلى اخوتي محمد وليليا .

وإلى زميلتي مروة التي شاركتني هذا العمل متمنية لها كل النجاح ولتوفيق في حياتها.

الى زميلاتي سلمى شهناز وشيماء.

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

-بن نهار رانيا ايناس-

- شكر وعرفان-

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين اما بعد:

نتقدم بشكرنا الجزيل الى "الدكتورة فلفلي زهرة"

على مرافقتها لنا في هذا المشوار وحسن اشرافها علينا

ونصائحها القيمة التي استفدنا منها

وكانت خير عون لنا لاستكمال عملنا المتواضع هذا.

كما نتوجه بالشكر الى لجنة المناقشة

على تقبلهم مناقشة هذا العمل وجهدهم المبذول.

شكرا لكل من ساعدنا من قريب او بعيد.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	الفروقات الرئيسية بين TARGET وTARGET2	50
الشكل رقم (2.2)	كيفية عمل نظام CORE	51
الشكل رقم (1.3)	قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر	85
الشكل رقم (2.3)	توزيع المشتركين حسب طبيعة التكنولوجيا	90
الشكل رقم (3.3)	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر	91
الشكل رقم (4.3)	ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة	92
الشكل رقم (5.3)	البنوك المشاركة في شبكة النقل بين البنوك "ساتيم"	96
الشكل رقم (6.3)	عمليات الصيرفة الالكترونية ببطاقة CIB	97
الشكل رقم (7.3)	تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الحقيقي وفق نظام ARTS	100
الشكل رقم(8.3)	عمليات نظام المقاصة الالكترونية ما بين المصارف في سنة 2018	101
الشكل رقم (9.3)	قيمة عمليات نظام المقاصة الالكترونية في 2018	102

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01)	مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية	28
جدول رقم (02)	بطاقة تقنية للموزع الالي للأوراق	33
جدول رقم (03)	بطاقة تقنية للشباك الالي للأوراق	34
جدول رقم (04)	بطاقة تقنية لنهائي نقطة البيع الالكترونية	34
جدول رقم (05)	وسائل الدفع المعالجة في المقاصة الالكترونية في تونس	60
جدول رقم (06)	تطور نشاط نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس	61
جدول رقم (07)	تطور استخدام شبكة الانترنيت في الجزائر والنمو السكاني من 2000 الى 2017	87
جدول رقم (08)	مؤشرات عرض نطاق الانترنيت في الجزائر وقوة التدفق	88
جدول رقم (09)	مؤشرات مشتركي الانترنيت في الجزائر من 2013 الى 2017	89
جدول رقم (10)	نسب ولوج الافراد لشبكات الهاتف النقال	93
جدول رقم (11)	عدد المدفوعات باستعمال البطاقات لسنة 2018	103
الجدول رقم (12)	تطور المعاملات باستخدام البطاقات المصرفية لسنة 2017 و2018	103
جدول رقم (13)	البنوك الجزائرية العمومية الممارسة للصيرفة الالكترونية وخدماتها	107-105
جدول رقم (14)	عدد البنوك الجزائرية المشتركة والأجنبية الممارسة للصيرفة الالكترونية في الجزائر وخدماتها.	112-108

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الجريدة الرسمية 2018 (العدد04)	126
الملحق رقم (02)	القانون رقم 05–10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 الجريدة الرسمية (العدد44)	127
الملحق رقم (03)	القانون رقم 15–04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الجريدة الرسمية (عدد 06)	128
الملحق رقم (04)	التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر	129

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
– الملخص	(أ)
– Resumé	(ب)
– إهداء	(ج–د)
– شكر و عرفان	(هـ)
– قائمة الأشكال	(و)
– قائمة الجداول	(ز)
– قائمة الملاحق	(ح)
– فهرس المحتويات	(ط–ل)
– المقدمة	(01–06)
الفصل الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية	(07)
تمهيد	(08)
المبحث الاول: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي	(09–15)
- المطلب الاول: مفهوم ونشأة الاقتصاد الرقمي	09
- أولا. مفهوم الإقتصاد الرقمي	09
- ثانيا. نشأة الإقتصاد الرقمي	10
- المطلب الثاني: أهمية ومبادئ الاقتصاد الرقمي	11
- أولا: أهمية الإقتصاد الرقمي	11
- ثانيا. مبادئ الإقتصاد الرقمي	12
- المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي ملامحه الاساسية	13
- أولا: خصائص الإقتصاد الرقمي	13
- ثانيا. الملامح الأساسية للإقتصاد الرقمي	14
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للصيرفة الالكترونية	(16–29)
- المطلب الاول: مفهوم وخصائص الصيرفة الالكترونية	16
- أولا: مفهوم الصيرفة الإلكترونية	16
- ثانيا. خصائص الصيرفة الإلكترونية	17
- المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الالكترونية وأهميتها	18
- أولا. نشأة الصيرفة الإلكترونية	18
- ثانيا. أهمية الصيرفة الإلكترونية	20
- المطلب الثالث: أنماط وخدمات الصيرفة الالكترونية	21

- أولا. أنماط الصيرفة الإلكترونية	21
- ثانيا. خدمات الصيرفة الإلكترونية	22
المبحث الثالث: عوامل انتشار الصيرفة الالكترونية مزايا وعيوب	(30–24)
- المطلب الاول: عوامل انتشار الصيرفة الالكترونية	24
- المطلب الثاني: مزايا الصيرفة الالكترزنية	26
- المطلب الثالث: عيوب الصيرفة الالكترونية	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: آليات تداول الصيرفة الالكترونية وبعض التجارب الدولية	30
تمهيد	31
المبحث الاول: قنوات وانظمة ووسائل الصيرفة الالكترونية	(44–32)
- المطلب الاول: قنوات الصيرفة الالكترونية	32
- أولا. الصرافات الإلكترونية	32
- ثانيا. البنوك الإلكترونية عبر الهاتف	35
- ثالثا. أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية وخدمة المقاصة الإلكترونية	35
- المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكترونية	36
- أولا. مفهوم الدفع الإلكتروني	36
- ثانيا. أنظمة الدفع الإلكترونية	37
- المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكترونية	38
- أولا. النقود الإلكترونية	38
- ثانيا. وسائل الدفع الإلكترونية التقليدية	39
- ثالثا. وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة	42
المبحث الثاني: مخاطر الصيرفة الالكترونية ومبادئ ادارة المخاطر	(49–45)
- المطلب الاول: مخاطر الصيرفة الالكترونية	45
- المطلب الثاني: مبادئ ادارة المخاطر	46
- أولا. متابعة المخاطر	46
- ثانيا. الرقابة على التعرض للمخاطر	46
- ثالثا. متابعة المخاطر	48
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الالكترونية	(61–49)
- المطلب الاول: تجربة فرنسا في مجال الصيرفة الالكترونية	49
- أولا. أنظمة الدفع في فرنسا	49
- ثانيا. وسائل وخدمات الصيرفة الالكترونية في فرنسا	51
- المطلب الثاني: تجربة الامارات في مجال الصيرفة الالكترونية	52
- أولا. تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الإمارات	52

- ثانيا. الصيرفة الإلكترونية في دولة الإمارات	54
- المطلب الثالث: تجربة تونس في مجال الصيرفة الالكترونية	55
- أولا. الخدمات المصرفية الإلكترونية في تونس	56
- ثانيا. وسائل الدفع الإلكترونية في تونس	59
- ثالثا. أنظمة الدفع الإلكترونية في تونس	59
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية	63
تمهيد	64
المبحث الاول: مدخل للنظام المصرفي الجزائري	(65–85)
- المطلب الاول: تكوين النظام المصرفي الجزائري والاصلاحات المالية والمصرفية	65
- أولا. نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري	65
- ثانيا. الإصلاحات المالية والمصرفية 1971–1985	67
- ثالثا. تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الإقتصادية وتكيفه مع القوانين 1986–1988	68
- المطلب الثاني: الاصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90–10	68
- أولا. مضمون الإصلاحات المصرفية في إطلر قانون النقد والقرض 90–10	70
- ثانيا. الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض 90–10	70
- ثالثا. آلية عمل النظام المصرفي في إطار قانون النقد والقرض	74
- المطلب الثالث: حالة النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	77
- أولا. تطهير المصارف العمومية والإصلاحات المصرفية	78
- ثانيا. التعديلات التنظيمية والتشريعية للقطاع المصرفي بعد قانون النقد والقرض 90–10	79
المبحث الثاني: متطلبات عصرنة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية	(86–104)
- المطلب الاول: البنية التحتية للصيرفة الالكترونية في الجزائر	86
- أولا. مؤشرات شبكة الأنترنيت	86
- ثانيا. مؤشرات شبكة الهاتف الثابت	90
- ثالثا. مؤشرات شبكة الهاتف النقال	92
- المطلب الثاني: القوانين والهيئات المسيرة للصيرفة الالكترونية في الجزائر	94
- أولا. القوانين التشريعية اللازمة لتنظيم التعاملات الإلكترونية في الجزائر	94
- ثانيا. الهيئات المسيرة للصيرفة الإلكترونية في الجزائر	95
- المطلب الثالث: تحديث انظمة الدفع الالكترونية في الجزائر	100
- أولا. نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة	100
- ثانيا. نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض	101
- ثالثا. الصيرفة على الخط	104
المبحث الثالث: واقع وتحديات تحديث الصيرفة الالكترونية في البنوك الالكترونية	(105–117)

- المطلب الاول: واقع البنوك الجزائرية العمومية والمشتركة الممارسة للصيرفة الالكترونية	105
- المطلب الثاني: واقع البنوك الجزائرية المشتركة والخاصة الممارسة للصيرفة الالكترونية	108
- المطلب الثالث: تحديات البنوك الجزائرية مع الصيرفة الالكترونية	113
- أولا. مشاكل تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر	113
- ثانيا. التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية التي تحد من تطبيق الصيرفة الإلكترونية	113
خلاصة الفصل	115
– خاتمـة	(120–117)
– قائمة المراجع	(126–122)
– الملاحق	(131–128)

المقدمة

عرفت السنوات الأخيرة تطورات عديدة في العالم شملت مختلف القطاعات ومنها القطاع الاقتصادي، الذي تمت فيه عولمة الأسواق المالية والمصرفية وانفتاحها ودخول ثقافات جديدة لها ادت هذه التطورات الى ظهور منافسة شديدة في عالم الأعمال، الامر الذي دفع الى القيام بالعديد من التجارب الدولية لمواجهة هذه المنافسات ومن ثمارها ظهور الاقتصاد الرقمي، الذي يقوم أساسه على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وابرزها استخدام الشبكات وربط أجهزة الحاسب مع بعضها البعض، فقد ساعدت شبكات الاتصال الرقمية وتطورها اليومي إضافة الى زيادة التوجه اليها واعتمادها كونها سهلة الاستعمال، سريعة الوصول، إمكانية التبادل الكلي والشامل للمعلومات بها الى تبنيها من قبل اكبر عدد من المستخدمين.

الشيء الذي اجبر معظم الدول الى احداث إصلاحات عميقة وجدرية في أنظمتها الاقتصادية التقليدية وإدخال التعامل الرقمي في جل المعاملات والتقنيات البنكية، وخلق خدمات وانظمة ووسائل دفع آلية جديدة تذر فوائد متنوعة للبنوك وتسهيل التعاملات للعملاء خاصة ولتدعيم التنمية المستدامة عامة، من بينها الاستثمار الالكتروني، التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وغيرها من الخدمات المتعدد والعصرية.

إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق نختص بالذكر هنا الصيرفة الإلكترونية التي تعتبر الوجه البارز للاقتصاد الجديد والركيزة الأساسية له، كونها عنصر فعال لنجاح الأعمال المصرفية القائمة على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التي دعمت نموها بشكل كبير.

والجزائر كباقي الدول، حتى تواكب هذه التطورات حاولت جاهدة تحويل نظامها التقليدي الى حديث، من خلال احتضانها لعدة مشاريع واصلاحات ووضع تشريعات وقوانين خاصة، من شأنها ترقية هذا الأخير وتعظيم انتاجيته لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، ولعل اهم هذه المشاريع تبني الصيرفة الالكترونية لعصرنة النظام المصرفي الجزائري رغم وجود تحديات تعيق الوصول لهذا الهدف.

ومن خلال هذا التقديم يمكن حصر الإشكالية في التساؤل الجوهري الآتي:

ما هو واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري مقارنة بالتحديات التي تواجهها؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح بعض **التساؤلات الفرعية**:

1- ما المقصود بالاقتصاد الرقمي وماهي أهم ملامحه؟

2- ما مدى التطور الذي وصلت اليه آليات الصيرفة الإلكترونية في العالم؟

3- ما هي آليات الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع في البنوك الجزائرية مقارنة بغيرها من الدول؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بوضع جملة من الفرضيات كما يلي:

1- البنوك الجزائرية متأخرة بأشواط في مجال الصيرفة الالكترونية؛

2- تواجه المصارف الجزائرية عدة تحديات في مجال الصيرفة الالكترونية أهمها البنية التحتية ووعي الزبائن؛

3- الصيرفة الالكترونية في مرحلة متطورة جدا في معظم دول العالم؛

4- وسائل الدفع في المصارف الجزائرية من النوع التقليدي.

أهمية الدراسة:

يستنبط هذا البحث أهميته الضرورة الحتمية التي فرضها الاقتصاد الرقمي على القطاعات المصرفية لمختلف الدول في اعتماد الصيرفة الالكترونية، التي أصبحت مع مرور الوقت من أساسيات العمل المصرفي، نظرا للظروف العالمية الحالية من جهة والى ضيق وقت متعاملي البنوك وتكاليف المعاملات التقليدية من جهة أخرى، الأمر الذي دفعنا لتسليط الضوء على حالة الجهاز المصرفي الجزائري واكتشاف مدى جاهزيته لتبني الصيرفة الالكترونية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو:

- محاولة تسليط الضوء على أهمية الصيرفة الالكترونية في عصرنا الحالي.
- محاولة تقييم النظام المصرفي الجزائري وحاجته الملحة الى التطور والتغيير.
- بيان أهمية تبني خدمات الصيرفة الالكترونية من طرف البنوك الجزائرية وضرورة اعتمادها نظرا لهيمنة الاقتصاد الرقمي على جل المعاملات الاقتصادية.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام عدة مناهج أهمها: **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** لوصف وتحليل مختلف عناصرها بالإضافة إلى **المنهج التاريخي** في الفصل الأول والثاني، نظرا للأهمية التاريخية لمراحل نشأة وتكوين بعض المفاهيم الأساسية كالاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية والجهاز المصرفي الجزائري.

كما تم استخدام منهج **دراسة الحالة** في الفصل الثالث، وذلك عن طريق تحليل مختلف الجداول والاحصائيات المتحصل علها من المواقع الرسمية لبنك الجزائر ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ومختلف مواقع البنوك.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود هذه الدراسة الى حدود زمنية وأخرى مكانية، فالحدود الزمنية تمثلت في الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة من خلال التطرق الى مراحل مختلفة للجهاز المصرفي الجزائري ومتى تطوره، أما الحدود المكانية فتمثلت في القطاع المصرفي الجزائري التي أجريت عليه هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق لموضوع الصيرفة الالكترونية وعصرنة الجهاز المصرفي من قبل حيث تم الاستعانة بها في هذا البحث ومنها:

1. دراسة السعيد بريكة (2011)، بعنوان: "**واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وافاق تطورها في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي–، هدفت هذه الدراسة الى التعرف

على المشاكل التي تواجه عمليات الصيرفة الالكترونية واشكالها ومقوماتها، وواقع التحديات والفرص المتاحة امام بنوك الانترنيت وانماط المخاطر التي قد تعترضها.

كما توصلت الدراسة الى ان خدمات الصيرفة الالكترونية توفر فوائد عظيمة بالنسبة للمستهلكين من حيث سهولة وتكلفة المعاملات، اما عن طريق الانترنيت او الهاتف او من خلال طرق التسليم الإلكتروني الأخرى ومعظمها لم تطلق خدمة الصيرفة الالكترونية كخدمة قائمة الى جانب العمليات المصرفية.

وتوصلت الدراسة الى حقيقة مفادها ان وضعية الصيرفة الالكترونية لازالت في مراحلها الأولى رغم انقضاء سنوات من الاعتماد، وان مشروع الدفع الالكتروني الذي اعتمدته الجزائر في الآونة الأخيرة من شانه ان يفعل عمليات الدفع الالكتروني اما من خلال اعمال الصيرفة الالكترونية او من خلال البطاقات الالكترونية مع مختلف المؤسسات الوطنية والتي بادرت بعض منها الى تبني التجارة الالكترونية، كما لخصت الدراسة الى تطوير الصيرفة الالكترونية يعتمد على توفير الثقة الكافية في وسائل الدفع الالكترونية والخدمات الالكترونية بشكل عام.

2. دراسة نصيرة شبوب (2013)، **بعنوان: "الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الالي"**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3. حيث تمثلت اهمية هذه الدراسة لتحاول استطلاع مفهوم تكنولوجيات الإعلام والاتصال واستخداماتها وأهمية توظيفها في صناعة الخدمات المصرفية، وإسقاط ذلك على البنوك الجزائرية من خلال رصد واقع الصيرفة الالكترونية و وقع آفاقها في ظل المعطيات الراهنة.

3. دراسة بركان امينة (2014)، بعنوان: **"الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الالكترونية ومدى تأثير اعتمادها على أداء الجهاز المصرفي الجزائري، بالاستفادة من تجارب بعض الدول ولهذا الغرض استخدمنا مجموعة من الإحصائيات لمعالجة ما هو متاح من البيانات حول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بأداء الجهاز المصرفي، بالإضافة الى تصميم استبيان

غطى 35 وكالة مصرفية في حدود (عين الدفلى، تيبازة، البليدة)، ناقشت هذه الأخيرة اثر استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية على ربحية هذه الوكالات وأدائها وكذا تأهيل العمال لتقديم هذه الخدمات، وتمت الدراسة بتوزيع 35 استمارة على الوكالات المصرفية المختارة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن جميع المصارف الجزائرية لديها مواقع على شبكة الانترنت وتقدم الخدمات المصرفية الالكترونية بدرجات متفاوتة. كما أن اعتماد الصيرفة الالكترونية يؤثر إيجابا على كفاءة وفعالية المصرف بالإضافة إلى الزيادة في أدائه من خلال زيادة ربحية المصرف وتحسين العلاقة مع عملاءها، كما وان المصرف المركزي هو الذي يقوم بصياغة توجيهات بشأن الصيرفة الالكترونية.

ما ميز دراستنا عن باقي الدراسات: نظرا لأن معظم الدراسات السابقة حول هذا الموضوع قد كانت قديمة نسبيا فالمعطيات والاحصائيات التي اعتمدوا عليها قديمة ايضا، بينما هذه الدراسة قد حاولت الالمام بآخر المعطيات، مع تسليط الضوء على واقع عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري من مختلف جوانبه ونواحيه.

هيكل الدراسة:

لإتمام الموضوع وللإلمام بمختلف جوانبه، ولإجابة على التساؤلات المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

حيث كان **الفصل الأول** بعنوان مدخل للاقتصاد الرقمي والمصارف الالكترونية حيث قسم الى ثلاثة مباحث الأول مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي، اما الثاني فكان عن الإطار المفاهيمي للصيرفة الالكترونية، والثالث فعن عوامل انتشار الصيرفة الالكترونية مزاياها وعيوبها.

أما **الفصل الثاني** فبعنوان آليات تداول الصيرفة الالكترونية وبعض التجارب الدول، وقسم بدوره أيضا الى ثلاثة مباحث، الأول عن قنوات وأنظمة ووسائل الصيرفة الالكترونية، والثاني مخاطر الصيرفة الالكترونية ومبادئ إدارة المخاطر والثالث فخصص لتجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الالكترونية.

وبالنسبة **للفصل الثالث** فشمل تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية، وقد تضمن هذا الفصل كذلك ثلاثة مباحث، تناول الأول مدخل للنظام المصرفي الجزائري، اما الثاني فكان عن متطلبات عصرنة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية، والثالث لخص واقع وتحديات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة ما يلي:

- الوضعية الوبائية للبلاد التي حالت دون استطاعتنا القيام بدراسة ميدانية لفرع بنك ما، نظرا لعدم قبول معظم فروع البنوك استقبال الطلبة بسبب البروتوكولات المتبعة.
- ضيق وقت اجراء الدراسة بسبب الوضعية الوبائية للبلاد من جهة، واعتماد نظام الدفعات الذي أطال المدة الزمنية للسداسي الأول.
- قلة المراجع والمصادر، وان وجدت فمعظمها قديم.
- صعوبة الحصول على احصائيات دقيقة وبترتيب سنوي يستوفي الإطار الزمني للدراسة، نظرا للتهاون وعدم الالتزام بتحديث الاحصائيات والتقارير في وقتها المناسب على المواقع الرسمية.

الفصل الأول

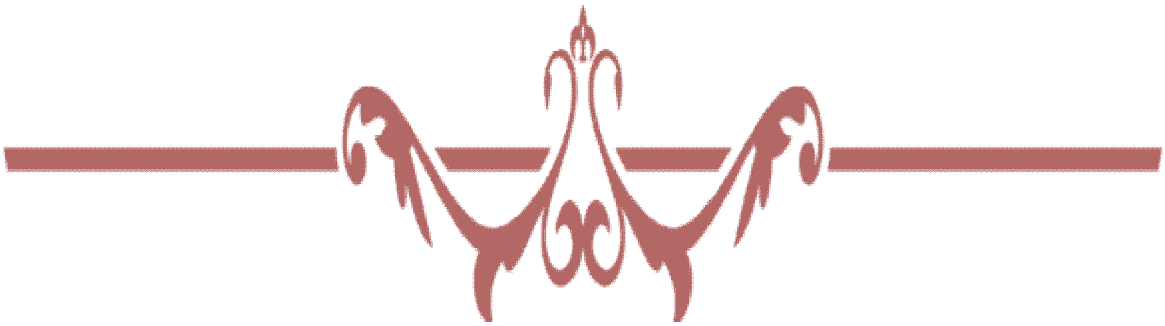

تمهيد:

أدى الانتشار المذهل والمتسارع في شبكة الانترنيت الى ظهور ما يدعى بالاقتصاد الرقمي، الذي دفع إلى حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، من خلال إمداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته، فقد ظهرت بفضل كل هذه التطورات الصيرفة الإلكترونية التي عملت على تحقيق الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والإتصال بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، وإبتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتناسب والتطور المتسارع في الصناعة المصرفية.

وعليه باتت المعاملات والتحويلات المالية تقوم في إطار زمني جد قصير، دون الحاجة للتنقل أو بدل مجهود، لذا عملت المصارف والبنوك في العالم جاهدة على استحداث وتتبع كل ما هو جديد في هذا المجال حتى تضمن بقاءها في السوق.

وقد خصص هذا الفصل للحديث على الصيرفة الالكترونية وذلك عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، إذ أن **المبحث الأول** عن مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي، أما **المبحث الثاني** فيتعرض للاطار المفاهيمي، يليهما **المبحث الثالث** الذي يتطرق إلى خدمات الصيرفة الالكترونية ومزاياها وعيوبها.

المبحث الأول: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي

تغيرت أركان الاقتصاد العالمي مع بداية الألفية الحالية، فبعدما كان يقوم على رأس المال المادي والعمال والمواد الخام، أصبح بفضل الانفجار التكنولوجي والثورة المعلوماتية يرتكز على المعرفة التي أضحت ثورة وقوة، هذه المعرفة هي محرك العملية الإنتاجية ورأس المال الحقيقي الذي لابد من الاستثمار فيه باعتبار أن المعلومات والتكنولوجيا الحديثة هي المنتج الوحيد في العملية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الاقتصاد الرقمي

سيتناول هذا المطلب جملة من تعاريف الاقتصاد الرقمي حتى يتسنى تحديد مفهوم شامل له أولا، ثم معرفة نشأته وتاريخه.

أولا. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعتمد الاقتصاد الرقمي على التكنولوجيا الرقمية المتمثلة في شبكات الكومبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، التي تتخذ من الانترنت ركيزة أساسية لها، ولان الاقتصاد الرقمي يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة ويطلق عليه بعض العلماء أيضا مصطلح "اقتصاد المعرفة" كما يوصف أيضا بأنه الاقتصاد الذي تكون فيه المعلومات هيا العملة المستخدمة، فثمة تسميات عدة يتم استخدامها للتعبير عن الاقتصاد الرقمي مثل اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات واقتصاد الانترنت والاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الالكتروني ...الخ [1].

كما يعرف الاقتصاد الرقمي كذلك على أنه يتضمن الاستخدام المكثف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسعها، تطورها ونموها في الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال[2].

([1])حمدوش وفاء، عماني لمياء، (2018): الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للاقتصاد الرقمي–واقع وافاق–، الملتقى الوطني الثالث حول حماية المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية المنعقد يومي 23 و24 أفريل، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف –ميلة–، الجزائر، ص 3.

([2])بركان أمينة، (2014): الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 28.

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتين هما التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات، هذه الأخيرة هيا التي خلقت الوجود الحقيقي والفعلي للتجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية[1].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وذلك نتيجة لدخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الانشطة الاقتصادية من ناحية أساليب ووسائل تنفيذها، وهو ما انعكس تأثيره ايجابيا على المجتمع في العموم والمصالح الاقتصادية للدول عامة.

ثانيا. نشأة الاقتصاد الرقمي:

يمكن ايجاز نشأة الاقتصاد الرقمي في المراحل التالية[2]:

إن للاقتصاد الرقمي جذور عميقة تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قدّم العالم الاقتصادي فرانك نايت أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي مارشال دراسته بعنوان نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات، بيد إن العالم "ماكلوب" تصدر الموقع الريادي بتحليله لاقتصاد نظام براءات الاختراع ،التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958، لتنسف كل هياكل الاقتصاديات التقليدية في الفضاء الرقمي cyber space لتتحقق نبوءة العالم الاقتصادي "ديريك برايس" بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسيجه بتأثير التقنية مع الزمن.

وفي عام 1977 أدخل العالم "ستيكلر"، المعلومات متغيراً متميزاً في الصياغات التحليلية الاقتصادية، وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي "كيبرج" علم المعلومات التنموي، الذي عرفه بأنه (العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية)، وقد ارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية، مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، ومن ثم يقود ذلك إلى تطور الاقتصاد الكلي، لذا

([1])حمدوش وفاء، عماني لمياء، المصدر سبق ذكره، ص 3.

([2])إخلاص باقر هاشم النجار، (2007): الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص ص 20-22.

اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خياراً استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات.

لقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكانت عاملاً أساسيا في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب، ضمن قواعد المعرفة Data base knowledge وان ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً جاء انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وأفلام ورسومات، فضلاً عن سهولة نقلها عبر الشبكات الالكترونية، مما يجعلها بلا ريب أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية.

نستنتج مما ورد آنفا أن الاقتصاد الرقمي القائم على المعلومات، لم يكن ظاهرة جديدة، بل ظهر على الواقع العملي مذ عام 1921، وان الطبيعة الاقتصادية للمعلومات تعدّ بداية انطلاق تفكير الرواد الاقتصاديين في هذا المجال كما أن بروز قطاع المعلومات كقطاع رابع يضاف إلى قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، سيعمل على تخفيف مشكلة الندرة للموارد، لأن أذواق المستهلكين لا تبقى ثابتة، وإنما ستتغير بتغير التقنية مع الزمن.

المطلب الثاني: أهمية ومبادئ الاقتصاد الرقمي

سيتم في هذا المطلب تحديد أهمية الاقتصاد الرقمي والمبادئ التي يرتكز علها.

أولا. أهمية الاقتصاد الرقمي:

تكمن أهمية الاقتصاد الرقمي في كونه يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على أساليب الإنتاج المتميزة بكثافة تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مستندا على قوة شبكة الإنترنت، وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى الدور الجوهري والعميق لتطبيقات ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتحول إلى العالم الإلكتروني في دفع عجلة التنمية وزيادة القدرة التنافسية للدول من خلال[1]:

- ❖ تطوير وتحديث قطاع تكنولوجيات الاتصال ليكون قطاعا اقتصاديا رائدا بما يعظم إسهاماته في قيمة الناتج المحلي لأي دولة.

([1])نصيرة شبوب، (2013): الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الالي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 32.

- ❖ نشر وتعميق استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحسين قدرات الدول التنافسية، وزيادة جودة منتجاتها وخدماتها.

ثانيا. مبادئ الاقتصاد الرقمي:

يمكن إيجاز مبادئ الاقتصاد الرقمي في النقاط التالية[1]:

- ❖ القدرة على الابتكار وولادة منتجات فكرية معرفية جديدة لم تعرفها الأسواق من قبل، وإيجاد غير المسوق والأكثر إشباعا وإمتاعا للمستهلك والموزع والمتعامل معه.
- ❖ المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي تعرفها الحياة اليومية.
- ❖ القدرة الفائقة على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع بقية الاقتصاديات التي ترغب في الاندماج فيه، حيث يصعب فصله عنها أو الحديث عنها دون أن يكون له مكانا بارزا فيها.
- ❖ مجالات تكوين القيمة المضافة متعددة ومتجددة وذات طبيعة تزامنية تكاد تكون نهائية، وتعطي تأثيرها على كل مجالات الاقتصاد بشكل فوري وملموس.
- ❖ تجدد الحاجة إلى هذا الاقتصاد والطلب على منتجاته المعرفية التي تغذي كل نشاط أو وظيفة بشكل كبير وبمعدلات متميزة، مما يدفعنا إلى القول أن أي نشاط يستحيل القيام به بدون معرفة.
- ❖ ارتباطه بالذكاء والقدرة على الابتكار والخيال الجامع والوعي الإدراكي بأهمية الاختراع، والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل كل ذلك من أجل إنتاج أكبر في الحجم وأحسن في الأداء، وأجود في النوعية والأهم هو الأفضل إتاحة للإشباع.
- ❖ اقتصاد مفتوح بالكامل، أي لا وجود فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل به وفيه ومعه فقط عليه أن يملك معرفة عقلية وإدارة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد واحترام تام لحقوق أطراف التعامل فيه.
- ❖ القدرة على ابتكار مصادر معرفية جديدة وتطوير وتنوع وانتشار وسائل تداولها دون أي حواجز تعيق هذا التبادل.
- ❖ تجدد المصادر المعرفية لهذا الاقتصاد وازديادها ونموها وعدم نفادها سواء بكثرة الاستعمال أو الاحتفاظ، بل إن كثرة الاستخدام تساهم في زيادة المصادر المعرفية وتراكم وتنوع المعارف، على عكس المصادر المادية أو الطبيعية.

([1])نصيرة شبوب، المصدر سبق ذكره، ص ص 32-33.

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي وملامحه الأساسية

لابد من التعرف على خصائص الاقتصاد الرقمي حتى تتبين لنا ملامحه الأساسية.

أولا. خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية، اذ يمكن القول أن أهم خصائص الاقتصاد الرقمي تتمثل فيما يلي[1]:

- ❖ يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الاقتصادية كافة.
- ❖ يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة.
- ❖ لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي، على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي.
- ❖ إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفره، تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما أن الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة، لأن الموارد تستنفد بالاستهلاك.
- ❖ أن الاقتصاد الرقمي أوجد المصارف الافتراضية التي تعمل على مدار الساعة، وهذا ما لا يوفره الاقتصاد التقليدي.
- ❖ إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال.
- ❖ إن العاملين في الاقتصاد الرقمي يستعملون الرموز والبرامج، أكثر من الآلات التي يستعملها الاقتصاد التقليدي.
- ❖ تعدّ المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانياً، مع تأمين براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية.
- ❖ يشمل قطاع المعرفة كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، وهذا يتضمن الانشطة المعلوماتية والمخرجات الخاصة بقطاع الخدمات التقليدي وقطاعي الصناعة والزراعة، وإن امتلاك التقنية الجديدة لم يعد ترفاً أو رفاهية علمية، وإنما

([1])إخلاص باقر هاشم النجار، المصدر سبق ذكره، ص 23.

صار عنصراً أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصراً حاسماً في تحديد القدرات التنافسية للدول ولكي ترتقي الدول إلى صرح الاقتصاد الرقمي، لابد أن توفر المقومات التالية:

- إعادة هيكلة الإنفاق العام أي زيادة نسبة ما يخصص من إنفاق للاقتصاد الرقمي وإبلاء أهمية كبيرة لتوسيع مراكز البحث والتطوير في المجال التقني.
- توسيع خطوط الهاتف وشبكات الإنترنت، فالاقتصاد الرقمي لا يمكن أن يشيّد دون الإنترنت على نطاق واسع وبتكاليف منخفضة، فقد أقدمت بعض الدول العربية على تقديم خدمة الإنترنت مجاناً، كما في مصر (القاهرة) وبعض المناطق في العاصمتين الأردنية والتونسية.
- يعد رأس المال الفكري من المقومات الأساسية المهمة لبناء الاقتصاد الرقمي، ومن ثم نمو الوحدة الاقتصادية وديمومتها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى العاملين، زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، ودليلاً واضحاً على العنصر غير الملموس لقيمة التقنية المتقدمة ليفـوق على القيم الحقيقية لمجهوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثـل مايكروسوفت، هي جزء صغير جدا من تمويل السوق الخاص بها، والفرق هو في رأس مالها الفكري.

ثانيا. الملامح الأساسية للاقتصاد الرقمي

أضحى عالم اليوم يدعى بالعصر الإلكتروني، الذي انعدمت فيه الحواجز والقيود المادية، بواسطة الإنترنت التي يستخدمها الملايين من أجل الحصول على المعلومة والأخبار أو إرسال البريد الإلكتروني أو التداول بالأسهم والسندات وقد شهدت الإنترنت انتشارا سريعاً مقارنة بوسائل الاتصالات العالمية الأخرى، إذ تطلب الآمر خمس سنوات فقط، حتى تمكنت الإنترنت من الانتشار في أرجاء العالم كافة، مقارنة بالراديو الذي استغرق حوالي (38) سنة، والتلفزيون (13) سنة، إذ تشكل الانترنت البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي أو المعرفي، وأنها أصبحت بمثابة سوق الكترونية وقناة للاتصالات ربطت العالم بأسره، وقد جابه هذا التطور التقني القوانين والنظم الاقتصادية التقليدية السائدة، إذ أن عناصر الطلب والعرض والوقت والمسافة، لم تعد بذات القيمة التي كانت عليها في الاقتصاد القديم، وإن النظريات الاقتصادية التي تنطبق على سوق المنافسة التامة أخذت تسود في الاقتصاد الرقمي، مثل وجود منتجات متشابهة أو متطابقة لبرامج الحاسوب والبريد الالكتروني[1].

([1])اخلاص باقر هاشم النجار، المصدر سبق ذكره، ص 25.

وقد أثبتت الإنترنت على قدرتها على زيادة درجة شفافية الاقتصاد، بحيث توفر سوقاً عالمياً موحداً وتسهّل على البائعين والمشترين المقارنة بين الأسعار دون وسيط، هذا وإن التسوق عبر الإنترنت يتضمن إفصاحاً عن المعلومات الشخصية والمالية التي تتضمنها البطاقة الائتمانية، وان أسعار السلع المباعة عبر الإنترنت تقل بـ (10 – 20 %)، من أسعار السلع المباعة عبر قنوات السلع التقليدية الأخرى، وذلك يرجع إلى إمكانية إجـراء مقارنة الأسعار على الإنترنت فالـوفرة وتنوع العرض في الاقتصاد الرقمي تزيـد من قيـمة المنتج، أما في الاقتصاد التقليدي فإن النـدرة هي أهـم العوامل التي تحدد السعر، وأن أسواق الاقتصاد الرقمي تتمتع باقتصاديات الحجم في جانب الطلب، وهذا يعني انه كلما ازداد عدد المستهلكين لمنتج معين، ازدادت منفعة المستهلك الواحد بالنسبة للسعر والكمية المتاحة، لذا فإن الشركات هنا تسعى إلى التسعير بأدنى المستويات والاعتماد في مواردها بصورة كبيرة على الإعلانات، وان منافستها تنحصر بصورة كبيرة في قطاعي البحث والتطوير وفي إدخال المنتجات الجديدة، وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد الرقمي في العصر الالكتروني، إلا أنه في الدول العربية لم يحل بعد محل الاقتصاد التقليدي، لأن الاقتصاد العربي بقديمه وجديده اقتصاد لا يتجزأ حيث اقتصاد الأرض والمصنع والإنتاج، يمكن أن يكمّل اقتصاد الفكر والإبداع والمعرفة ، فالشركة التقليدية يمكن ان تدور في أفلاك الاقتصاد الرقمي، وان توفر خدمات الكترونية لعملائها، وان أنجح نماذج الأعمال في المستقبل هي تلك التي ترفع من كفاءة السلعة المنتجة، ومع ازدياد المنافسة فإن التركيز سيتحول إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم[1].

([1])اخلاص باقر هاشم النجار، المصدر سبق ذكره، ص 26.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للصيرفة الالكترونية

لقد باتت المعاملات والتحويلات المالية اليوم تقوم في اطار زمني جد قصير، دون الحاجة للتنقل او بدل مجهود، اذ عملت المصارف والبنوك في العالم جاهدة على استحداث وتتبع كل ما هو جديد في هذا المجال حتى تضمن بقاءها في السوق مع اشتداد المنافسة في هذا المجال الامر الذي أدى الى ظهور الصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الصيرفة الالكترونية

لا بد من التعرف على ما هي الصيرفة الالكترونية ومدى أهميتها في العمل المصرفي أولا.

أولا. مفهوم الصيرفة الالكترونية: لقد تعددت تعاريف الصيرفة الالكترونية وتنوعت، ولكن مضمونها يبقى واحد فقبل التوجه الى مفهوم شامل:

تعرف الصيرفة الالكترونية على انها: "مجموعة الأنشطة والعمليات المالية التي يمارسها البنك بهدف تزويد الزبائن بالقيمة التي من خلالها يتم اشباع حاجاتهم ورغباتهم"[1].

وهناك تعريف آخر على ان الصيرفة الالكترونية عبارة عن: "مجموعة أنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للزبون سواء كان ذلك بمقابل مادي او بدونه"[2].

وهناك من يرى "بان الصيرفة الالكترونية تعني اتجاه البنوك نحو التوسع في إنشاء مقار لها عبر الانترنت بدلا من إنشاء مقار ومباني جديدة"[3].

يقصد بها كذلك "تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية او المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية تقتصر صلاحية الدخول اليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها المصارف وذلك من خلال احد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء بها"[4].

([1])علاء فرحان، وآخرون، (2010): المزيج التسويقي المصرفي واثره في الصورة المدركة للزبائن، دار الصفاء: عمان، الأردن، ص 60.

([2])زياد رمضان، محفوظ جويدة، (2003): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، ص 27.

([3])محمد الصيرفي، (2016): ادارة العمليات المصرفية –العادية – غير العادية – الالكترونية–، الطبعة01، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص 231.

([4])محمود احمد إبراهيم الشرقاوي، (2002): مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية واهم تطبيقاتها، مؤتمر التجارة والصناعة، غرفة التجارة دبي، الامارات، ص ص 17-18.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الصيرفة الالكترونية تمثل تقديم خدمات مصرفية متنوعة، باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك باستخدام أدوات الكترونية مختلفة كأجهزة الصراف الآلي والهواتف النقالة والحواسيب الشخصية بوسائل الكترونية كالبطاقات والنقود الالكترونية...وغيرها والتي تمكن العملاء من الاستفادة منها في أي وقت ومكان وبسرعة فائقة وتكلفة اقل ودون أي عناء.

ثانيا. خصائص الصيرفة الالكترونية:

توجد عدة خصائص تميز العمليات المصرفية المنفذة عبر الوسائط الالكترونية وعبر شبكات نقل وتبادل المعلومات ومن بينها الانترنيت، عن سواها من العمليات المنفذة بالوسائل التقليدية الأخرى، أهمها ما يلي:[1]

- ❖ التطورات المتسارعة في تكنلوجيا الاتصال وأجهزة الحاسوب والبرامج التي تزيد من سرعة العمليات.
- ❖ تنامي الطلب على البنى الأساسية الشاملة للتكنولوجيا التي تتصف بأنها مرنة مع إمكانية التداخل بين العمليات سواء داخل المؤسسات او غيرها، التي تؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات.
- ❖ ان عملية تجميع واختزان والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول العملاء تؤدي الى نشوء مشكلات تتعلق بخصوصية العميل والتي يمكن ان توجد مخاطرة وقائية امام المصارف (مخاطر قانونية وأخرى ترتبط بسمعة المصرف).
- ❖ فتح المجال امام المصارف صغيرة الحجم لتوسيع نشاطاتها عالميا باستخدام شبكة الانترنيت، دون الحاجة الى التفرع خارجيا، وزيادة استثمار الموارد البشرية وغيرها.
- ❖ عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الالكترونية كل منهما الاخر، وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التامين للتعرف على الهوية الكترونيا.
- ❖ إمكانية تسليم بعض المنتجات الكترونيا، مثل المنتجات الرقمية كالرصيد وكشف الحساب وغيرها.
- ❖ انها خدمات لا تتقيد بالحدود الجغرافية، الامر الذي يطرح عددا من المسائل القانونية لاسيما القانون الواجب تطبيقه لحماية سرية المعلومات المسجلة، والأنظمة المصرفية التي يجب التقيد بها ومراعاتها، وأنظمة الرقابة التي يجب اعتمادها.
- ❖ انها خدمات تقوم على تعاقد بدون مرتكزات او مستندات مادية، الامر الذي يثير مسألة كيفية التزامات الأطراف المتعاقدين، لاسيما في ظل القوانين التي لازالت ترتكز على أولوية اثبات بالكتابة والوثائق الخطية.

([1])بسمة محمد سامي الخطيب، (2014): دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص 39.

المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الإلكترونية وأهميتها

لقد أصبحت الصيرفة الالكترونية في عصرنا الحالي من أهم عوامل نجاح القطاع المصرفي لأي بلد، وذلك نظرا للتطورات الحاصلة في مجال الاعلام والاتصال وهيمنة الاقتصاد الرقمي في ظل الظروف الحالية، ولهذا لابد من معرفة كيفية نشأة هذه الأخيرة وانماطها.

أولا. نشأة الصيرفة الالكترونية ودوافع ظهورها

يرجع البعض ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينيات من القرن العشرين عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصدته تحويل الأموال وتسديد الفواتير، وفي ثمانيات من نفس القرن أصبحت تلفزة الكابل والحاسوب الشخصي وسائل جديدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يخص الكتابة والصورة، وبعد التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجية الانترنيت وفي نهاية الثمانيات وبداية التسعينات وجدت فيها البنوك الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات والعمليات المالية دون تحرك السيولة النقدية، في سنة 1995 عندما أنجزت (Netscape) أول برنامج يسمح بدخول مواقع الواب (Enternet Browser)، أصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة، ويعتبر (SFNB) Security first national bank أول بنك عبر الخط في العالم وهو بنك أمريكي، فتعتبر الصيرفة الالكترونية بنوك القرن 21 التي تغطي متطلبات واحتياجات المجتمع اللانقدي وهناك الكثير من المصطلحات التي تطلق على هذه عليها منها البنوك الالكترونية (electronic bank) أو بنوك الأنترنيت (Internet banking) أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remo Electronic Banking) أو البنوك المنزلية (Home Banking) أو البنك على الخط (banking On line) أو بنوك الخدمة الذاتية (selfservice banking) أو بنوك الواب (web Banking) [1].

وعلى اختلاف هذه المصطلحات، فإنها تشير كلها إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتعلقة بالبنك عبر شبكة الانترنيت سواء كان في المكتب أو في المنزل، أو في أي مكان وزمان يريده، ويصطلح عليها بالخدمة المالية عن بعد[2].

فالصيرفة الالكترونية هي نظم أو منافذ تسليم الخدمات المصرفية المعتمدة على الحسابات الالية (CBDS) التي تتيح للعملاء خدمات دون توقف (24/24ساعة) ودون عمالة بشرية (دون موظفين اداريين)، فالصيرفة الالكترونية هي

([1])تطار محمد منصف، (2002): الصيرفة الالكترونية والجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الباحث (العدد2)، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 07.
([2])المصدر نفسه، ص 07.

تلك البنوك التي تقدم خدماتها عن طريق شبكة المعلومات، أذن تعود نشأة الصيرفة الالكترونية الى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الالكتروني، أما استخدام البطاقات فقد ظهر مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات تستخدم بالهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وعليه فيمكن استخلاص دوافع ظهورها كما يلي[2]:

- ثورة الاتصالات و المعلومات التي أدت الى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ومنه التطلع الى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما انتجته التكنولوجيا وثروة المعلومات.
- التجارة الالكترونية التي تتم عادة باستخدام الوسائل التكنولوجية وخاصة الانترنيت والتي اصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها مما جعل التطوير الواعي للاستراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة خدمية وليس ترفا أو هدارا للأموال.
- وجود منافسة شديدة بين البنوك بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية، هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية، بل اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.
- تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومنافستها للبنوك حيث أصبح العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة الخدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك.
- جوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية مستفيدين من المنافسة المتزايدة من المؤسسات.
- دخول العديد من المؤسسات التجارية والاقتصاديات سوق الأعمال المصرفية ومن أهم الأمثلة في ذلك قيام بعض المحلات الكبيرة بتقديم خدمة لعملائها في صورة كوبون يستخدم عند التسويق فيها وبالتالي تقل الحاجة للتعامل مع البنوك.

([1])تطار محمد منصف، المصدر سبق ذكره، ص 07.

([2])محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص ص 215-214.

ثانيا. أهمية الصيرفة الالكترونية:

يمكن ان تتلخص أهمية الصيرفة الالكترونية في النقاط التالية[1]:

- إن العميل بحاجة للحصول على حل لمشكلته وليس مشاهدة عرض يقدم له، هذه أول الحقائق التي يمثل إدراكها مبرر وجود البنك الالكتروني بل أساس نجاحه، لهذا كان موقع المتخصصة بالإقراض الالكتروني على سبيل المثال مميزا بين سائر المواقع الشبيهة ويميزها عن جهات الإقراض غير الالكترونية، لأنه ليس مجرد موقع يعرض الإقراض بالوسائل التقنية، بل لأنه يساعد المستخدمين على تحديد و حساب احتياجاتهم، وخياراتهم المتطلبة لحل مشاكلهم، ثم يقدم حزمة من العروض والخدمات التي تتفق مع رغبة وطلب العميل.
- إن البنوك الغير الكترونية تقدم جزءا من الحلول لمشكلات العميل لكنها لا تقدم حلولا شاملة، لو تقدم حلولا جزئية بكلف عالية، فإذا علمنا أن التنافس على أشده في سوق العمل المصرفي، وعنوانه الخدمة الشاملة والأسرع بالكلفة الأقل، فان الصيرفة الالكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، وببساطة، فان الضن أن الصيرفة الالكترونية مجرد إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لان التقنية تتيح للعميل ذاته أن يدير مثل هذه الأعمال، إن وجود البنك الالكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع للمعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، انه مؤسسة للمشورة، ولفتح آفاق العمل.
- مكان لفرض الاستثمار وإدارتها ومكان للخدمة المالية السريعة بأقل تكلفة، مكان للإدارة المتميزة لاحتياجات العميل مهما اختلفت، بالإضافة إلى المواقع المختلفة التي تقدم خدمات مالية وضريبية واستشارية واستثمارية ويعرض حزما من الخدمات الشاملة تتلاقى مع متطلبات الزبائن لحل مشكلاتهم.
- كما أن الاتجاه نحو الدفع النقدي الالكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الالكترونية يقدم مبررا لبناء البنوك الالكترونية، فشركات التأمين، النفط، الطيران، الفنادق...الخ تتجه بخطى واثقة نحو عمليات الدفع عبر الخط، أو الدفع الالكتروني، وهي عمليات تستلزم – إن لم يكن موقع الشركة يوفر وسائل الدفع النقدي – وجود حسابات بنكية أو حسابات تحويل أو نحوها، وترك الساحة دون تواجد يعني دفع القطاعات المشار إليها إلى ممارسة أعمال مالية على الخط لسد احتياجاتها التي لا توفرها جهات العمل المصرفي المتخصصة.
- إن البنوك الالكترونية توفر في التكاليف، حيث أنها تحتاج إلى عدد اقل من الموظفين كما أنها توفر في تكاليف الوجود المادي، إن هذا الوفر ليس بالضرورة أن تعود للبنك نفسه، وإنما تستخدم في تقديم الخدمات بأقل الأسعار.

([1])محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره ، ص ص 91-92.

المطلب الثالث: أنماط وخدمات الصيرفة الالكترونية

عند قيام كل بنك او مصرف بإحداث صيرفة الكترونية فهو بدوره يقدم خدمات للجمهور ضمن نمط معين.

أولا. أنماط الصيرفة الالكترونية

ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنيت يعني بنكا الكترونيا وسيظل معيار تحديد البنك الالكتروني تساؤل في بيئتنا العربية الى أن يتم تشريعيا تحديد معيار منضبط في هذا الحقل، ووفقا لدراسات جهات الأشراف والرقابة الأمريكية والأوربية فان هناك ثلاث صور للأنماط الالكترونية على الانترنيت وهي[1]:

1-1. **الموقع المعلوماتي Informational**: وهو المستوى الأساسي للصيرفة الالكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلاله فان المصرف يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وينطوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا، بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني عبر الانترنيت تمكن أحدا من الدخول الى الشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.

1-2. **الموقع التفاعلي أو الاتصالي Communicative**: بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه، كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط، أو تعديل معلومات القيود والحسابات وينطوي هذا النوع على مخاطر أعلى.

1-3. **الموقع التبادلي Transactional**: وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن المصرف فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء التحويلات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية، ويعتبر هذا النوع من الأكثر خطورة على الإطلاق، بحيث يمكن عميل المصرف من الدخول الى أنظمة المعلومات الداخلية للمصرف وتنفيذ العمليات المطلوبة.

([1])محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص ص 93-94.

ثانيا. خدمات الصيرفة الالكترونية

يمكن من خلال الصيرفة الالكترونية الحصول على العديد من الخدمات المختلفة يمكن ان نذكر منها[1]:

- **مراجعة الحسابات:** حيث يمكن للعميل مراجعة حسابه في أي وقت وكذلك مراجعة آخر التعاملات التي تمت كما يمكن أيضا فتح حساب لدى البنك من خلال استخدام بطاقة الائتمان.
- **تحويل المدخرات:** هذا يعنى إمكانية تحويل الأموال من حساب إلى آخر فبعض البنوك تقوم بهذه العملية فور طلب العميل لها والبعض الآخر يأخذ وقت للقيام بها.
- **دفع الفواتير:** هنا يمكن للعميل دفع اي فواتير خاصة به من خلال موقع البنك على الإنترنت وذلك مقابل رسوم معينة وبعض البنوك تقدم هذه الخدمة مجاناً والبعض الآخر يقدم هذه الخدمة مجانا في حدود معينة لمبلغ الفاتورة.
- **تحديد المواصفات الخاصة بالعميل:** بعض البنوك تسمح للعميل بتحديد مواصفات الصفحة الخاصة به مثل تغير استخدامات بعض الأزرار حيث تقوم بسؤال العميل عدد من الأسئلة لتصميم عروض تتناسب مع إمكانياته ورغباته.
- **توفير أسواق جديدة للمستهلك:** حيث يقدم البنك عروض خاصة لمنتجات غير بنكية من خلال توضيح عناوين هذه الأماكن على الصفحة الخاصة بالبنك مع إعطاء تحقيقات إذا تم الشراء من هذه المواقع.
- **إعادة جزء من رسوم ماكينات الدفع الألي:** بعض بنوك الإنترنت لا تمتلك ماكينات دفع خاصة بها وبالتالي تعرض للعميل إمكانية استخدام ماكينة بنك آخر مع إعادة رسوم استخدام هذه الماكينة للعميل.
- **شراء شهادات الادخار:** حيث تعرض البنوك معدلات فائدة أعلى على هذه الشهادات إذا تم شرائها عن طريق الإنترنت وذلك نظرا لشدة المنافسة بين البنوك فيما يتعلق بمعدلات الفائدة.
- **الحصول على قروض:** حيث يمكن الحصول على القرض من خلال موقع البنك على الإنترنت فورا وبالإضافة إلى ذلك يسمح للعميل بمقارنة أسعار الفائدة للبنوك الأخرى وذلك من خلال الموقع الخاص بالبنك الذى يتم التعامل معه.
- **ملأ طلب الحصول على بطاقات ائتمانية:** حيث يمكن للعميل ملأ هذا الطلب عن طريق الإنترنت والحصول على البطاقة في المنزل وذلك بعد المقارنة بين البنوك المختلفة فيما يتعلق بالرسوم أو الفوائد.

([1])محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص ص 219-223.

- **خدمات التخطيط المالي**: مع زيادة درجة التعقد في الأسواق المالية تقوم بعض البنوك بمساعدة العملاء في إدارة أموالهم حيث يمكن للعميل أن يستخدم موقع البنك على الإنترنت بإدخال مجمل العمليات المقترحة فيقوم البنك بتحديد أيهما أعلى فائدة وأقل مخاطرة قبل إعطاء الأمر بالقيام بالعملية.
- **تقديم خدمات تأمينية**: حيث تسمح بعض البنوك للعميل بمعرفة عروض التأمينات المتاحة بكل أنواعها والمقارنة فيما بينها على أفضل عروض التأمينات.
- **خدمات السمسرة**: وذلك لمساعدة العملاء في شراء أفضل الأسهم عن طريق موقع لبنك على الإنترنت وهذه أسهل وأضمن وسيلة شراء للشخص غير المحترف نظرا للنصائح التي يقدمها البنك لهؤلاء العملاء.
- **الخدمات الفنية**: وتتمثل في تعديل البرامج الخاصة بعملاء البنك لتتوافق مع البرامج الخاصة بالبنك وذلك فيما يتعلق ببرامج إدارة الأموال.
- **الخدمات الضريبية**: مثل مساعدة العميل في الحصول على معلومات عن حجم الضرائب المطلوب دفعها بعد مراجعة الأرباح والمصرفات الخاصة بالعميل.
- **الحماية الخصوصية**: هذه لا تعتبر خدمة خاصة لكن البنوك تهتم بها بشكل كبير حتى يشعر العميل بدرجة عالية من الحماية للعمليات التي يقوم بها مع البنك حيث أن هذا هو الفارق بين بنك وآخر.

المبحث الثالث: عوامل انتشار الصيرفة الالكترونية ومزاياها وعيوبها

لقد أصبحت الصيرفة الالكترونية ضرورة أساسية في معظم دول العالم، ولكن لانتشارها وسيرها الحسن لابد من توفير جملة من المتطلبات لضمان نجاحها واستمراريتها من جهة، وقبول المتعاملين الاقبال عليها من جهة أخرى، فلكل مصرف اساليبه وتقنياته في توفير الخدمات المتخصصة بعمليات الصيرفة الالكترونية، التي كما لها مميزات فهي تحتوي على عيوب لابد من تداركها قبل ان تصبح معيقات تحد من استخدامها.

المطلب الأول: عوامل انتشار الصيرفة الالكترونية

إن إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على العمل المصرفي كأجهزة الكمبيوتر، وربط الشبكة البنكية بالأنترنيت لا يكفي لتبني المصارف اسم الصيرفة الالكترونية إذ لا بد من توفر جملة من العوامل نلخص أهمها فيما يلي[1]:

أولا. البنية التحتية التقنية: من متطلبات أي مشروع تقني البنية التحتية التقنية، والتي ليست بمعزل عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة، ذلك أن الصيرفة الالكترونية تحيى في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة ومختلف القطاعات الالكترونية، والمتطلب الرئيس لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول أمن وسلس لعصر المعلومات وعصر اقتصاد المعرفة، يتمثل في الاتصالات وكفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي خاصة السياسات التسعيرية لمقابل خدمات الربط بالأنترنيت، فبقاء الشبكة وتقدم أعمالها يقوم على تزايد أعداد المشتركين الذي يعوقهم في الوطن العربي تحديدا كلفة الاتصالات على عكس الدولة الغربية، وان كانت بعض الدول العربية قد شهدت تخفيضا لا كنها ليست كذلك في جميعها، وتشمل هذه النقطة أكبر تحد أمام بناء الصيرفة الالكترونية، وتتطلب تدخلا جماعيا لرفع كل القيود التي قد تعترض تزايد استخدام الشبكة.

كما أن فعالية وسلامة بنى الاتصال تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات، وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر، بقدر ما يتحقق توفير أهم دعامة للتجارة الالكترونية بل والبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات.

والعنصر الثاني للبناء التحتي، يتمثل في تقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والتقدم والاستمرارية والمنافسة، ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي، بل

([1])نصيرة شبوب ، المصدر سبق ذكره، ص ص 60-62.

استراتيجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج، والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة، وضمان الاستخدام الأمثل والسليم للوسائل التقنية.

ثانيا. الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية: هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني.

ثالثا. التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات: ويتقدم عنصر التطوير والاستمرارية والتنوع على العديد من عناصر متطلبات الصيرفة الالكترونية، وتميزها فالجمود وانتظار الآخر لا يمنح فرص التميز، والملاحظ على البنوك العربية أنها لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد، إنما تنتظر أداء الآخرين، وربما يكون السبب في ذلك هو الاعتماد على أموال المساهمين وتجنب المخاطر، وهو أمر ضروري ولكن ليس مانعا من الريادية، ولكن في الوقت ذاته لا تعني الريادية في اقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد وإعادة العدة، بقدر ما تعني السرعة في انجاز ذلك.

رابعا. التفاعل على متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: التعاملية لا تكون في التعامل مع الجديد البنى التحتية فقط وإنما تكون مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي تلك الأفكار التي تؤدي وليد تفطير إبداعي وليس تفكير نمطي.

خامسا. الرقابية التقييمية الحيادية: من عناصر النجاح الارتكان للقادرين على التقييم الموضوعي البعيد عن الذاتية، ومن هنا أقامت غالبية مواقع الصيرفة الالكترونية جهات متخصصة في مجال التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها، ويجب أن نحذر من خطأ الاعتماد على عدد زوار الموقع كمؤشر على النجاح، اذ الشائع أن كثرة زيارة الموقع هو دليل نجاحه، وهذا ليس كذلك دائما، وإنما كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية والتويجية.

المطلب الثاني: مزايا الصيرفة الالكترونية

يمكن عرض جملة من المزايا كما يلي[1]:

1. **إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:** قدرة الصيرفة الالكترونية على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان وزمان معين، كما تتيح إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وطيلة أيام الأسبوع، وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى سرية المعاملات مما يخلق الثقة بين البنك والعميل.

2. **تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:** تقدم البنوك الالكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية الى جانب خدمات أكثر تطورا عبر الانترنيت تميزها عن الأداء التقليدي مثل:
   - ❖ شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
   - ❖ إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
   - ❖ تقديم طريقة دفع الكمبيالات المسحوبة للعملاء الكترونيا.
   - ❖ كيفية إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات للعملاء.
   - ❖ طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

3. **خفض التكاليف:** أهم ما يميز الصيرفة الالكترونية هو أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية وبذلك فان تقليل حجم التكلفة وتحسين جودة الخدمة من العوامل لجذب العميل وفي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة، تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل الى 295 وحدة، في حين لا تتجاوز تكلفة نفس الخدمة عبر شبكة الانترنت 4 وحدات، وتصل إلى تكلفة وحدة واحدة من خلال الصرافات الآلية.

4. **زيادة كفاءة الصيرفة الالكترونية:** مع اتساع شبكة الانترنيت وسرعة انجاز الأعمال مقارنة بالبنوك العادية، أصبح سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنيت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في ثوان قليلة بأداء صحيح وبكفاءة عالية أكثر مما لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل احد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلون عنه.

5. **خدمات البطاقات:** توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسيو والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن بين

([1])نصيرة شبوب ، المصدر سبق ذكره، ص ص63-64.

هذه البطاقات "بطاقة سوني" التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من اكبر الأماكن وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص مثل خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من الرسوم وعمولات الخدمة البنكية، بالإضافة إلى كثير الخدمات الخاصة الأخر وعموما تتيح الصيرفة الالكترونية خيارات أوسع للمتعاملين وحرية اكبر في اختيار نوعية الخدمات، إلى أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها، وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية

المطلب الثالث: عيوب الصيرفة الالكترونية

ورغم المزايا العديدة، إلا أن المصرف الالكتروني بما فيه من تكنولوجيا له عيوب شانه في ذلك شان أي تكنولوجيا جديدة، ويحذر الخبراء الاقتصاديون من عيوب محتملة من جراء التعامل بنظام البنك الالكتروني ومنها[1]:

- اتساع الهوة في علاقة المصرف بالعميل وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية وتعرض المصارف لعمليات نصب.
- صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة، حيث أن نظام البنك الالكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطة على زر الكمبيوتر أو التليفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، مما يجعل الدولة عرضة للتأثر بأزمات السيولة سواء بالزيادة أم النقصان.

وفيما يلي جدول ملخص حول مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية:

([1])محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص ص99-100.

جدول(01): مزايا وعيوب الصيرفة الإلكترونية

المزايا	العيوب
- تيسير العمل ورفع فعالية نظام العمل. - تحسين التدفق النقدي لضمانها رفع التحويلات المالية إلكترونيا. - تقليل الأعمال الورقية عن طريق تقليل الاعتماد النماذج الورقية والشيكات التقليدية. - جذب العملاء بشكل كبير وذلك بسرعة تفوق العمليات المصرفية الفورية على العمليات المصرفية العادية. - توفير المصاريف وزيادة رضا العاملين حيث تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض تكلفتها.	❖ اتساع الهوة في علاقة المصرف بالعميل ❖ صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة. ❖ ظهور المخاطر التنظيمية. ❖ ظهور المخاطر القانونية. ❖ مخاطر السمعة والمخاطر الأخرى الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية كمخاطر الائتمان والسيولة.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص98-99.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاقتصاد الرقمي وليد العصر الذي يتصف بعصر السرعة والتكنولوجيا، حيث يعتمد على كل ما هو جديد في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال وبهذا يدعى اقصاد المعرفة، كما انه مس جميع الجوانب والمجالات واتسع نطاق إستعماله ليشمل معظم البلدان، التي أصبحت تتنافس في هذا المجال، ومن اهم مظاهر الاقتصاد الرقمي في مجال المصارف والبنوك هي الصيرفة الالكترونية التي تعتبر عملية إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة، وفي ظل هذا التطور سيكون العميل المستفيد الأول اذ لن يكون مضطرا للتنقل إلى البنك، حيث يمكنه الاستفادة من الخدمات المصرفية التي يريدها من أي مكان وفي أي زمان، الا ان هذه الأخيرة كما لها مميزات فهي لا تخلو من العيوب التي قد تحد من استعمالها من طرف الزبائن وتنقص من ثقتهم اتجاه البنوك.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد دفع بروز الاقتصاد الرقمي البنوك لتبني أحدث التقنيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال مما نتج عنه التوسع في انتشار خدمات الصيرفة الالكترونية التي ساهمت في مواجهة مختلف التحديات الناجمة عن وسائل الدفع التقليدية، فقد طورت البنوك أدوات ووسائل وأنظمة جديدة تسمح لعملائها بالقيام بعمليات دفع الكترونية، وتسمح للزبون إجرائها في أي زمان ومكان عن بعد، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل آليات تداول الصيرفة الالكترونية وبعض التجارب الدولية وذلك عن طريق تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث **المبحث الأول** سيكون عن قنوات وأنظمة ووسائل الصيرفة الإلكترونية، اما **المبحث الثاني** فيتعرض لمخاطر الصيرفة الالكترونية ومبادئ إدارة المخاطر، يليهما **المبحث الثالث** الذي تناول بعض تجارب الدول في مجال الصيرفة الالكترونية.

المبحث الأول: قنوات وأنظمة ووسائل الصيرفة الالكترونية

تقوم الصيرفة الالكترونية على جملة من الأنظمة التي تحدد كيفية عملها والتي تتغير كل مرة مواكبة للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، كما ان وسائل وأدوات الصيرفة الالكترونية من نقود الكترونية وبطاقات مختلفة تعمل بواسطة قنوات خاصة تسهل للعملاء عملية سحب او إتمام صفقاتهم المختلفة.

المطلب الأول: قنوات الصيرفة الالكترونية

سوف يستعرض هذا المطلب أهم قنوات الصيرفة الالكترونية التي تتمثل في الصرافات الالكترونية، البنوك الالكترونية عبر الهاتف، أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمة المقاصة الالكترونية.

أولا. الصرافات الالكترونية

هي أجهزة الصرف الألي التي تؤدي دورا هاما في توزيع المنتجات المصرفية وتتمثل فيما يلي:

1-1. الموزع الألي للأوراق (D .A.B): هو ألة اوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء الى الفرع[1].

حيث سيبين لنا الجدول الموالي اهم المبادئ العامة والتقنية ونتائج للموزع الآلي للأوراق:

([1])محمد سمير أحمد، (2009): الادارة الالكترونية، دار المسرة للنشر والتوزيع: عمان، الطبعة 1، الاردن، ص283.

الجدول رقم (02): بطاقة تقنية للموزع الألي للأوراق

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الألي للأوراق **D.A.B**	- يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب - يوجد في البنوك، الشوارع، أماكن أخرى - يعمل دون انقطاع	- جهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تقرا المدارات المغناطيسية للبطاقة - هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها اسبوعيا	- تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: محمد سمير احمد، المصدر سبق ذكره، ص 283.

2-1. الشباك الألي للأوراق G.A.B: وهو أيضا ألة اوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة الى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب الى أخر... الخ والشبابيك الأتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك[1].

والجدول الموالي سيوضح لنا اهم المبادئ العامة للشباك الالي للأوراق:

([1])محمد سمير أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 283-284.

الجدول رقم (03): بطاقة تقنية للشباك الألي للأوراق

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الألي للأوراق G.A.B	- يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، طلب شيكات	- جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري	- يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق البنوك، خاصة بالزبون المستعجل

المصدر: محمد سمير أحمد، المصدر سبق ذكره، ص284.

3-1. نهائي نقطة البيع الالكترونية T.P.V: **تسمح** هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (Code pin) اين تخصم القيمة من رصيده وتضاف الى رصيد المتجر الكترونيا[1].

والجدول التالي سيوضح لنا المبادئ العامة والتقنية والنتائج الخاصة بنقطة البيع الالكترونية:

الجدول رقم (04): بطاقة تقنية لنهائي نقطة البيع الالكترونية

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع الالكترونية T.P.V	- يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقة أثناء التسديد	- فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة	- يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الامن

المصدر: محمد سمير أحمد، المصدر سبق ذكره، ص285.

([1])محمد سمير أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 284-285.

ثانيا. البنوك الالكترونية عبر الهاتف "الهاتف المصرفي" Phone Bank:

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم انشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتفادي البنوك طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا (بما فيها الاجازات والعطلات الرسمية)، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنيت المرتبطة بفروع البنك اين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص به، ومن الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي على مستوى العالم[1]:

- ❖ يتم تطبيق هذا النظام في "ميلاند بنك" باسم « First Direct Acount » عن طريق الاتصالات الهاتفية بإدخال الرقم السري الخاص بالعميل ليحول من حسابه بالمصرف لسداد بعض التزاماته مثل فاتورة التليفون، الكهرباء...الخ.
- ❖ في المملكة المتحدة الامريكية أدخلت هذه الخدمة منذ عام 1985 وتعمل بواسطة شاشة لذى العميل في منزله لها اتصال مباشر بالمصرف، وفي عام 1986 تم ادخال خدمات جديدة للهاتف المصرفي تتمثل في خدمة التحويلات المالية من حساب العميل المدفوعة لسداد الكمبيالات والفواتير عليه.
- ❖ وفي نوفمبر 1994 استحدث "باركليز بنك" خدمة تحويل الأموال، ودفع الالتزامات وأتاحت خدمة الهاتف المصرفي للعميل فرصة التعاقد للحصول على قرض او فتح اعتمادات مستنديه وغيرها.

ثالثا. أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمة المقاصة الالكترونية:

تأسست خدمة المقاصة الالكترونية عام 1960 « Bank Automated Clearing Services » ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء الى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل الى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات الى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل الى مصلحة الكهرباء، الغاز...الخ.

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الاجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية امنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي الى اخر بسهولة حيث تتم المدفوعات بنفس اليوم وبنفس القيمة دون الغاء او تأخير[2].

([1])محمد سمير احمد، المصدر سبق ذكره، ص 285.

([2])المصدر نفسه، ص286.

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكترونية

سيتناول في هذا المطلب مختلف الأنظمة التي تسير عملية الدفع الإلكتروني عن بعد سواء بواسطة أجهزة الكمبيوتر او الهاتف المحمول ومختلف القنوات الخاصة بالصيرفة الالكترونية.

أولا. مفهوم الدفع الالكتروني

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه "عملية تحويل الأموال في الأساس ثمن لسلعة أو لخدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وارسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات"[1].

ويعرف أيضا بانه: "عملية دفع تتم الكترونيا بدون استخدام الورق (النقد، شيكات، المستندات وغيرها)، فالعميل يقوم مثلا بدفع فواتيره ونقل أمواله الكترونيا، حيث ان طريقة الدفع الالكتروني تتضمن خمسة اطراف..."[2].

وهي ايضا: "مجموعة الإجراءات والقواعد والأدوات التي تربط المتعاملين في نظام المدفوعات، سواء بالاعتماد على النظام الالي او النظام اليدوي، على ان يكون هنالك توافر كامل للسرية والضمانات الكافية، والنظم الالية التي لها الأفضلية لمناسبتها مع هذا العصر السريع حيث تسهل قيام البنوك بإدارة السيولة ومعرفة ارصدتها اللحظية لدى البنك المركزي، وتطوير تلك النظم يعني أيضا تطوير ادواتها..."[3].

من التعاريف السابقة نستنتج ان عملية الدفع الالكتروني لا تتم الا بوجود أجهزة خاصة بذلك كالكمبيوتر او خط تلفوني او شبكات لاسلكية وغيرها، ليتم من خلالهم نقل المعلومات والبيانات الخاصة بالعميل للقيام بالتحويل المالي لسلعة أو خدمة ما.

([1])السعيد بريكة، وفوزي شوق، (2014): تحديات وسائل الدفع الالكتروني، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (العدد2)، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص 57.

([2])ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، (2008): الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الاردن، ص 46.

([3])احمد عبد العليم العجمي، (2003): نظم الدفع الحديثة وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية، مصر، ص 45.

ثانيا. أنظمة الدفع الالكترونية

تعبر كل الأنظمة التي تستخدم في تسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الالكترونية، ومن بين اشهر أنظمة التحويل الالكتروني التي تم اعتمادها ما يلي:

2-1. أنظمة التحويل الالكتروني الداخلية: تنقسم الى أربعة اقسام كما يلي[1]:

أ. **التحويلات التلغرافية:** يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات ودفع الحوالات المالية خلال اليوم وبطريقة فورية ويساهم هذا الأخير في تحريك الأموال بصورة سريعة ومتأكدة.

ب. **نظام غرفة المقاصة الالية:** يقوم هذا النظام على دفع الحوالات خلال يوم او يومين، وهو نظام غير مكلف ويستخدم لتحويل المبالغ، كدفع الرواتب، تحصيل أقساط التامين...الخ.

ج. **نظام السويتش الالكتروني E-SWITCH:** يعمل على الربط بين شبكة المصرف الواحد، حيث يمكن العميل من السحب والايداع والتحويل في أي فرع من فروع المصرف، وهو نظام مشفر على درجة عالية من الحماية والأمان.

2-2. أنظمة التحويل الالكتروني للمدفوعات الدولية: تنقسم هذه الأخيرة بدوراها الى ثلاثة اقسام هي[2]:

أ. **نظام تحويل الأموال في أوروبا:** هو نظام معتمد من طرف الدول الأوروبية، وهي مربوطة بواسطة إجراءات عامة او أرضية موحدة لمعالجة الدفعات ذات المبالغ الكبيرة.

ب. **نظام الدفع الدولي سويفت:** وهو نظام يضمن ويؤمن التحويلات الالكترونية في كل انحاء العالم ما بين المصارف بطريقة امنة وسريعة وبتكاليف منخفضة، يعمل على مدار 24/24 ساعة كاملة.

2-3. أنظمة الدفع عبر الانترنت: هي أنظمة تتيح استخدام أدوات الدفع الالكتروني عبر الانترنت، سواء باستخدام البطاقات او النقود الالكترونية او الشيكات الالكترونية، ويعتبر اهم داعم لنجاح وانتشار هذه الأخيرة هو التطور الذي تشهده التجارة الالكترونية ومن اشهرها نظام SETSecure Electronic Transaction.

([1])العياطي جهيدة، محمد بن عزة، (2016): تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع التقليدية والحديثة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد الثاني (العدد3)،قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر، ص 4.

([2])المصدر نفسه، ص 5.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكترونية

في عصر التطور والسرعة كان لابد من وجود اساليب حديثة تسهل على الأشخاص إتمام معاملاتهم المختلفة في وقت قياسي ودون بدل عناء او جهد، الامر الذي تطلب انشاء صيرفة الكترونية تعمل عن بعد ومن اهم متتبعاتها وسائل الدفع الالكترونية.

اذا لابد أولا من التعرف على مفهوم وسائل الدفع الالكترونية:

يمكن القول على وسائل الدفع الالكترونية انها: " كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل التحويل الالكتروني للأموال، الشيك الالكتروني، الكمبيالة الالكترونية، الدفع بالكروت الالكترونية (كروت الائتمان او كروت الوفاء)، والدفع بالنقود الالكترونية"[1].

أي انها وسائل دفع ذات صبغة الكترونية لها نفس استعمالات الوسائل التقليدية (الوفاء) ولكن تتم باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة لتسهيل عملية التبادل وتحويل الأموال من مكان لأخر، دون بدل عناء التنقل شخصيا، وهنا سوف نقدمها من خلال التقسيم التالي:

أولا. النقود الالكترونية: تعتبر النقود الالكترونية من اهم وسائل الدفع الالكتروني.

أ. مفهوم النقود الالكترونية: تعدد التعاريف الخاصة بالنقود الالكترونية أو الرقمية، ويمكن ان نذكر منها[2]:

عرفت اللجنة الأوروبية النقود الالكترونية على أنها:" قيمة نقدية ممثلة بواسطة التزام على المصدر، مخزنة على جهاز الكتروني، ومصدرة في مقابل كمية من النقود العادية لا تقل قيمتها عن القيم النقدية المصدرة، وتكون مقبولة كوسيلة للدفع من قبل متعهدين غير من أصدرها"

كما عرفها القانون الجزائري من خلال قانون النقد والقرض رقم 03-11، في نص المادة 69 بأنها:" تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما كان السند او الأسلوب المستعمل".

ومن التعاريف السابقة يمكن القول ان النقود الالكترونية هي عبارة عن قيم غير مرئية، تتداول عن طريق وسائط الكترونية، تحظى بالقبول والثقة من الجمهور.

([1])شريف محمد غنام، (2007): محفظة النقود الالكترونية –رؤية مستقبلية–، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص7.

([2])زكرياء مسعودي، الزهرة جقريف، (2018): ماهية النقود الالكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية المجلد الثاني (العدد3)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 42.

ب. خصائص النقود الالكترونية: يمكن تحديد خصائص للنقود الالكترونية كما يلي[1]:

- ❖ النقود الالكترونية ذات قيمة مالية مخزنة الكترونيا.
- ❖ النقود الالكترونية ليست متجانسة.
- ❖ النقود الالكترونية سهلة الحمل.
- ❖ النقود الالكترونية هي نقود خاصة.
- ❖ الدفع بالنقود الالكترونية يتم عن طريق شبكة الكترونية.

ثانيا. وسائل الدفع الالكترونية التقليدية:

أي الوسائل التي يتم تداولها بكثرة لضرورتها في المعاملات التجارية خاصة، والتي هي من الوسائل التقليدية ولكن اضيف لها طابع الكتروني، ومن أهمها السفتجة والشيك الالكترونيين، ويمكن ان نذكر أهمها:

2-1. السفتجة الالكترونية:

أ. **مفهوم السفتجة الالكترونية:** يمكن تعريف السفتجة الالكترونية على أنها:" محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بصفة كلية أو جزئية، يتضمن أمر من شخص يسمى الساحب الى شخص آخر يسمى المسحوب عليها بأن يدفع مبلغا من النقود الى شخص ثالث يسمى المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين"[2].

ومن التعريف السابق يمكن ان نستنتج ان السفتجة الالكترونية لا تختلف عن التقليدية في العديد من الجوانب، ضرورة بيان الأطراف المشاركة (الساحب- المسحوب عليه- المستفيد)، بيان المبلغ النقدي المتفق عليه، تاريخ الاستحقاق مع ضمانات، الا ان الاختلاف يكون في الطبيعة الالكترونية التي تفرض ان تحرر هذه السفاتج في دعائم الكترونية بصفة كليا او جزئية.

ب. **أنواع السفاتج الالكترونية:** تتخذ السفتجة الالكترونية احدى الصورتين هما[3].

- ❖ **السفتجة الالكترونية الورقية أو المقترنة بكشف:** يرمز لها اختصارا (L.C.R. Paper) هذا النوع شبيه بالسفتجة التقليدية، وهي تمر بمرحلتين:
  - **المرحلة الأولى:** إنشاء سفتجة تقليدية قائمة على دعامة ورقية من قبل الساحب.

([1])زكرياء مسعودي، الزهرة جقريف، المصدر سبق ذكره، ص ص 43-44.

([2])حوالف عبد الصمد، (2015): النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، اطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان-، الجزائر، ص 59.

([3])المصدر نفسه، ص 60.

- **المرحلة الثانية:** قيام المصرف الساحب بمعالجة السفتجة التقليدية إلكترونياً عند تقديمها اليه أو حتى بمناسبة تداولها، عن طريق إدخال البيانات على دعامة ممغنطة ترسل إلى بنك المسحوب عليه، ويشترط أن تتم الطباعة بطريقة تسمح بمعاملة السفتجة الالكترونية والاطلاع عليها باستخدام وسائل الاطلاع الآلية والبصرية وبوسائل المعلومات الحسية (الحاسب الآلي).

❖ **السفتجة الالكترونية الممغنطة:** يرمز لها باختصار (L.C.R Magnetic) هذا النوع من السفتجة هو المعنى الدقيق للسفتجة الإلكترونية، ذلك لأن الصكوك الورقية التي تحرر عليها السفاتج غير واردة هنا، وتصدر منذ البداية على دعامة ممغنطة مستوفية لكافة البيانات اللازمة لصحتها الخاصة بالمستفيد، المسحوب وتوقيع الكتروني. والواقع أن هذا النوع هو الذي يمثل قمة الاستفادة من التقنيات الالكترونية الحديثة، فتحرر وتتداول في كل مراحلها بالطرق الالكترونية، وليس بوسع الأفراد التعامل بهذا النوع من السفاتج، ولهذا فإنا لا نجد هذا النوع إلا عند الشركات العملاقة التي تملك شبكة من الحاسب الآلي تكون متصلة بأحد المصارف، أو تكون بين المصارف فقط إلا أن هناك فرصة لتعامل الأفراد بها وذلك عن طريق إحداث بنك يسمى: " البنك الإلكتروني" إذ يمكن الأفراد الذي يملكون الاشتراك في الإنترنت من الدخول إلى الموقع المخصص لهذا البنك والقيام بإحداث كمبيالة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني للبنك.

2-2. الشيك الالكتروني:

أ. **مفهوم الشيك الالكتروني:** يمكن تعريفه على أنه": محرر ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب الى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد"[1].

كما يمكن تعريفه بانه "التزام قانوني لسداد مبلغ من النقود معين في تاريخ محدد لصالح شخص او جهة معينة، يتم تحريره بواسطة أداة الكترونية، ويتم تذييله بتوقيع الكتروني بقوة الشيك الورقي في الدول التي تعترف بصحة التوقيع الالكتروني"[2].

نستنتج من التعاريف السابقة ان الشيك الالكتروني يقوم على دعامة الكترونية كليا او جزئيا، حيث يكون أطرافها الأمر بالدفع أي الساحب من البنك المسحوب عليه بأن يتقدم بدفع مبلغ معين من المال عند تاريخ استحقاق محدد مسبقا الى طرف ثالث الذي هو المستفيد من الشيك. وكل هذا بطريقة الكترونية ألية.

([1])حوالف عبد الصمد، المصدر سبق ذكره، ص 66.

([2])اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، (2019) قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الالكتروني، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي –ابوظبي–، الامارات، ص 06.

ب. ألية عمل الشيك الالكتروني: يتم تداول الشيك الالكتروني عن طريق المراحل التالية[1]:

- **المرحة الأولى:** يصدر البنك للزبون أو المستهلك دفتر صكوك أو دفتر شيكات الكترونية بأرقام تسلسلية في الاطار المخصص له في موقع البنك التي يكون رصيده لديها، فيمكنه استعمالها بإرسالها على الخط مباشرة او عن طريق نظام خاص بالمتعاملين، فيكفي ان يملا الشيك على الدعامة الالكترونية كالشيك العادي، ويتم توقيعه الكترونيا، واعتماد على نظام القراءة الأوتوماتيكية للشيكات، يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري المستهلك يوقع بالتوقيع عليه –كمستفيد– بتوقيعه الالكتروني المشفر، ويتم بعث أمر الدفع الالكتروني مباشرة الى بنك التاجر.
- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة يقوم البنك أو المؤسسة المالية بالتأكد من العملية المالية ويقو بمراجعة العملية والتأكد من صحة التوقيعات، ويقوم هذا الأخيرة بدفع مبلغ الشيك كما لو أنه شيك على دعامة ورقية، ثم يقوم بإخطار كل من البائع والمشتري بإتمام اجراء المعاملة المالية المستهلك ،والجدير بالذكر أنه اذا كان الشخص مالكا لرصيد اتفاقي بخصوص شيكات عادية، فانه لا يستلزم فتح حساب جديد لاستعمال الشيكات الالكترونية فيستفيد من خدمة الشيكات الالكترونية اعتماد على استعمال البنك الوسيط لشبكة الانترنت دون فتح حساب آخر بالضرورة.

([1])حوالف عبد الصمد، المصدر سبق ذكره، ص ص 69-70.

ثالثا. وسائل الدفع الالكترونية الحديثة

تتمثل في مختلف بطاقات الائتمان CREDIT CARDS التي يتم بواسطتها الحصول على النقود بطريقة ألية عن طريق شراء السلع والخدمات وتسوية المدفوعات والوفاء بالدين، ولها عدة تسميات منها بطاقات الائتمان، بطاقات الاعتماد، بطاقات الوفاء، البطاقات البلاستيكية...الخ.

ومن أهم أنواع هذه البطاقات ما يلي[1]:

- بطاقات الائتمان CREDIT CARDS
- بطاقات الدفع الفوري DEBIT CARDS
- بطاقات الدفع المؤجل CHANGE CARDS
- بطاقات اعتماد النفقات
- بطاقات التحويل الالكتروني EFT-POS CARDS
- بطاقات الصراف الألي AUTOMATED TELLER MACHINES A.T.M CARDS

تصدر هذه البطاقات مؤسسات او بنوك تضمن تعامل العميل في شبكة التعامل بالبطاقة، وبموجبها يمكنه الشراء والدفع وسحب الأموال والحصول على الخدمات، ويقترن اصدار البطاقة بمنح حاملها رقما سريا يعمل عند استخدامها في وسط الكتروني، هذا وتصدر بطاقات الدفع الالكتروني بأشكال متنوعة بحيث تكون ممغنطة stripe Magnetic Cards أو رقائقيه Cards Chips أو بصرية Optical Cards، ومن أهم أنواع هذه البطاقات ما يلي[2]:

- **البطاقة الممغنطة strip Magnetic Cards**: وتحتوي هذه البطاقة على شريط ممغنط يتم من خلاله ادخال وتخزين وتأمين البيانات عليه ويكون ذا شيفرة تتميز بها، ويتحقق الدفع بهذه البطاقة من خلال قراءة المعلومات الثابتة على الشريط.
- **البطاقات الرقائقيه Cards Chips**: وتحتوي هذه البطاقة على شريحة من السليكون 'ذاكرة' تتضمن قيد قيمة النقود في الحساب المصرفي لحاملها، وتقوم بعمليات التحويل المصرفي من خصم واضافة من حسابات العميل بقيمة معاملاته.

([1])محمود الكيلاني، (2009): الموسوعة التجارية المصرفية: التشريعات التجارية والالكترونية، لطبعة 1/الاصدار3، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الاردن، ص ص 464-465.

([2])المصدر نفسه، ص ص 465-466.

❖ **بطاقات الذاكرة Memory Chips Cards**: تتضمن محتويات هذه البطاقة معلومات مخزنة صادرة عن عملية معينة، ومثالها بطاقات الهاتف التي تتضمن بيانا بمقدار الوقت المخصص للخدمة التي يمكن لحاملها الاتصال بها "كستين دقيقة مثلا".

❖ **البطاقات الذكية Smart Cards**: تتولى هذه البطاقة الاحتفاظ بمعلومات يتم تخزينها على رقائق مثل اسم حامل البطاقة، ورقمه السري، رصيده في البنك والحدود المسموح له بسحبها من هذا الرصيد وتوقيعه واحيانا صورته الشخصية، ومن بين ما تحتويه هذه البطاقة من معلومات عناصر معلوماتية تحميها من التزوير وسوء الاستخدام من غير صاحبها في حالة سرقتها أو تقليدها. وما تتضمنه هذه البطاقة يطلق عليه مصطلح معالج بيانات Processor Micro وصدر من هذه البطاقة نوع باسم Mondex.

❖ **البطاقة الذكية جدا Super Smart Cards**: ابتكرت هذه البطاقة منظمة الفيزا العالمية بالتعاون مع شركة توشيبا للإلكترونيات، وتتميز بأنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل، لأن عمليات الدفع التي تتم باستخدامها تنفذ من خلال نظام كتابي الكتروني مشفر وتسمى الكتابة الخوارزمية. وهذه البطاقة تحتوي على معالج صغير للبيانات مع ذاكرة وشريط ممغنط وشاشة عرض ومفاتيح ذات الياف محشوة في نسيج البطاقة.

❖ **البطاقة البصرية Optical Card**: هذا النوع من البطاقات شاع استخدامه في العقد الماضي ومنها الفيزا كارد والماستر كارد، وأقبل المتعاملون مع البنوك والتجار على استخدام هذه البطاقات لتسوية معاملاتهم في جميع انحاء العالم، واكتسبت هذه البطاقات شهرة عالية لصدورها عن مؤسسات اقتصادية عالية قوية تحظى بالثقة والقبول على المستوى العالمي، بحيث اصبحا ذات قوة شرائية عالية، يمكن القول انها: تمتعت بهذه القوة الشرائية بشكل يفوق قوة العملات النقدية العالمية مثل: الدولار والجنيه الإسترليني.

وتصدر البطاقات بأنواعها من مؤسسات عالمية من أهمها:[1]

- **مؤسسة الفيزا العالمية Visa International Service Association**: ومركز هذه المؤسسة لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية، وتصدر هذه المؤسسة ثلاثة أنواع من البطاقات البلاستيكية الالكترونية وهي: الفيزا الذهبية، الفيزا العادية، بطاقات رجال الأعمال.
- **مؤسسة ماستر كارد Master Card International Organization**: ومركز هذه المؤسسة سانت لويس بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وتصدر أنواع متعددة من البطاقات منها: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد لرجال الأعمال، ماستر كارد العادي.

([1])محمود الكيلاني، المصدر سبق ذكره، ص467.

- **مؤسسة امريكان اكسبرس American Express**: ومركزها الولايات المتحدة الامريكية وتصدر هذه المؤسسات بطاقة تحمل اسمها من بنوك أمريكان اكسبرس.
- **مؤسسة بورد كارد الأوروبية Euro Card.**
- **مؤسسة داينرز كلوب الدولية اليابانية Diners Club International.**

المبحث الثاني: مخاطر الصيرفة الالكترونية ومبادئ إدارة المخاطر

كما للصيرفة الالكترونية العديد من المزايا فلها مخاطر متنوعة أيضا السبب الذي جعل جزء من الأشخاص يخافون التعامل بها، الامر الذي يستدعي مبادئ خاصة لإدارة هذه المخاطر ونشر برامج توعية تمنح الثقة للمتعاملين.

المطلب الأول: مخاطر الصيرفة الالكترونية

يصاحب تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية مخاطر متعددة وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى انه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة خلال مارس 1998 و مايو 2-1 مبادئ لإدارة هذه المخاطر.

وللصيرفة الإلكترونية العديد من المخاطر المتنوعة والتي يمكن تقسيمها كما يلي[1]:

أولا. مخاطر التشغيل operational Risk: تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم، عدم ملائمة تصميم النظم، عدم انجاز العمل، عدم أعمال صيانيه وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العلماء وذلك على النحو التالي:

- **عدم التأمين الكافي للنظم:** تنشأ هذه المخاطر عن إمكانية اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.
- **عدم ملاءمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة:** التي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (بطئ الأداء على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.
- **إساءة الاستخدام من قبل العملاء:** ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التامين الوقائية او بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

ثانيا. مخاطر السمعة risk Reputational: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدث اختراق مؤثر لها.

[1] محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص ص 223-231.

ثالثا. المخاطر القانونية risk Legal: تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الالكترونية.

رابعا. مخاطر أخرى: يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فان استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان الى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العلماء في سداد التزاماتهم.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر

تشتمل إدارة المخاطر على التقييم والرقابة والمتابعة وذلك على النحو التالي[1]:

أولا. تقييم المخاطر: يشتمل التقييم على ما يلي:

- ❖ تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومدى تأثيرها عليه.
- ❖ وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

ثانيا. الرقابة على التعرض للمخاطر:

تشتمل هذه الرقابة على ستة مجالات على النحو التالي:

2-1. المجال الأول: تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين تستهدف سياسات وإجراءات التأمين ما يلي:

- ❖ تحديد شخصية المتعالم مع النظم / التصديق.
- ❖ ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العلماء أثناء انتقالها عبر القنوات.
- ❖ ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء.
- ❖ ضمان عدم إنكار مرسل الرسالة لها ويراعى في هذا المجال ما يلي:
  - ○ إتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات من والى النظم لمنع أو الحد من اختراق غير المرخص لهم للنظم أو إساءة استخدامها.

([1])محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص ص 223-231.

- الرقابة على دخول النظم وتحديد شخصية المستخدمين.
- حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص بها من قبل العاملين بالبنك السابقين أو الجدد أو المؤقتين.
- يتطلب الأمر بالنسبة لإصدار وسائل دفع لنقود الالكترونية اتخاذ إجراءات إضافية للتأمين، ويشمل ذلك: الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزييف، متابعة العمليات الفردية، الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية لتتبع عمليات غسيل الأموال، توافر شروط الأمان في البطاقات الذكية، أو غيرها، مع مراعاة وضع حد أقصى لما يخزن على البطاقة.

2-2. المجال الثاني: تدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس إدارة وإدارة عليا، وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين.

2-3. المجال الثالث: استمرار تقديم وتطوير الخدمات.

2-4. المجال الرابع: وضع ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم الفني تشمل هذه الضوابط على ما يلي:

- متابعة الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الدعم الفني.
- التأكد من توافر اتفاقيات تعاقدية مع مقدمي الدعم الفني تحدد التزامات الأطراف تفصيليا.
- التأكد من مقدرة مقدمي الدعم الفني على توفير التأمين بما يتفق والمتبع داخل البنك في حالة تعرفهم على بيانات ذات حساسية تخص البنك، وذلك من خلال مراجعة سياساتهم وإجراءاتهم في هذا المجال.
- توفير ترتيبات طوارئ لتغطية احتمالات حدوث تغيير مفاجئ في مقدمي الدعم الفني.

2-5 المجال الخامس: إحاطة العملاء عن العمليات المصرفية الالكترونية وكيفية استخدامها.

2-6. المجال السادس: إعداد خطط الطوارئ أي عداد خطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- اعادة البيانات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الإخفاق.
- توفير قدرات بديلة لتشغيل البيانات.
- توفير عاملين لمواجهة الظروف الطارئة.
- اختبار نظم التشغيل البديلة بصفة دورية للتأكد من فاعليتها.

- توفير التأمين اللازم في حالة تنفيذ خطط الطوارئ وكذا توافر تعليمات لاستخدام هذه الخطط لدى مقدمي الدعم الفني.
- إبرام عقود بديلة مع مقدمي دعم فني آخرين تنفذ في حالة إخفاق المقدمين الأساسيين.

ثالثا. متابعة المخاطر:

تتمثل متابعة المخاطر في اختبار النظم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية وذلك على النحو التالي:

3-1. إجراء اختبارات دورية للنظم، والتي يكون من ضمنها:

- ❖ إجراء اختبار إمكان الاختراق الذي يهدف إلى تحديد وعزل وتعزيز تدفق البيانات من خلال النظم وإتباع إجراءات لحماية النظم من المحاولات غير العادية للاختراق.
- ❖ إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فعالية إجراءات التأمين والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التامين المقررة.

3-2. إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية: تسهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الالكترونية

سيتناول هذا المبحث تجارب بعض الدول من خلال التحدث عن الصيرفة الالكترونية والأنظمة المستحدثة فيها ومدى سعي هذه الدول لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى خدمات الصيرفة الالكترونية وتتمثل هذه الدول في فرنسا، الامارات وتونس.

المطلب الأول: تجربة فرنسا في مجال الصيرفة الالكترونية

سيقدم هذا المطلب نظرة عامة حول التجربة الفرنسية في تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية وبيان أنظمة وأدوات الصيرفة الالكترونية الأكثر استخداما وانتشارا فيها ومدى تقبل العملاء لها.

أولا. أنظمة الدفع في فرنسا

يتكون نظام الدفع في فرنسا من نظامين أساسيين، وهما كالتالي[1]:

1-1. نظام التسوية الاجمالية للمبالغ الكبيرة: في فرنسا الى غاية 17 نوفمبر 2007 كان هناك نظامين لتسوية المبالغ الكبيرة « Transfert Banque De France » والذي كان يتجسد في نظام TARGET أي -Trans « EuropeanAutomated Real-time Gross Settlement Express Transfer System » الذي بدأ العملية في 1 جانفي 1999، ونظام PNS أي « Paris NetSettlement »، وبعد 17 نوفمبر2007 أصبح هناك نظام وحيد سمي بـTARGET2، في الواقع، فان ما يقارب 60% من المعاملات الدفع التي تمت من خلال نظام TARGET2 على مستوى أوروبا تمثل مدفوعات العملاء ذات المبالغ الصغيرة عموما.

ويعتبر نظام TARGET2 واحد من أولا ثلاثة أنظمة دفع المبالغ الكبيرة في العالم، الى جاني نظامي FEDWIRE و CLS.

وطريقة عمل هذا النظام موضحة أكثر في الشكل الموالي:

([1])بركان امينة، المصدر سبق ذكره، ص ص453-456

الشكل رقم (1.2): الفروقات الرئيسية بين TARGETو TARGET2.

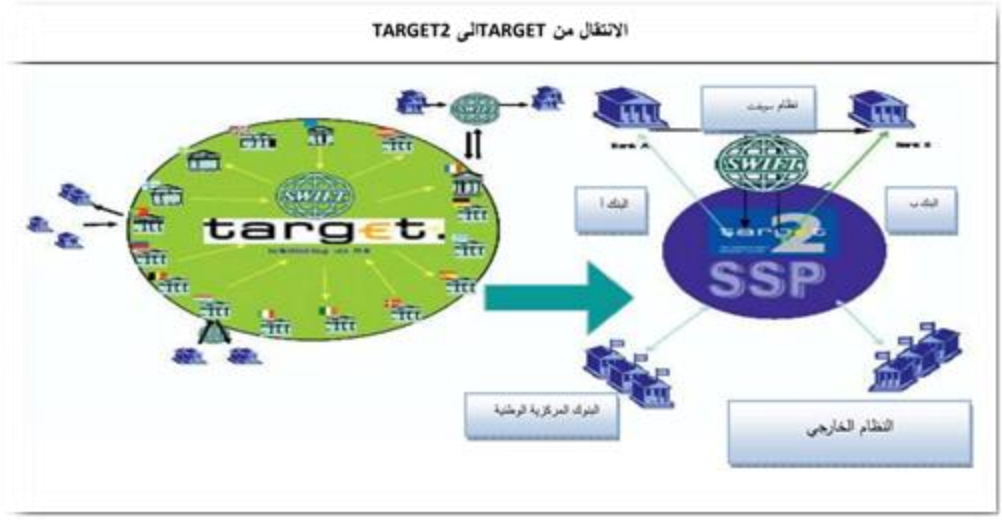

المصدر:بركان امينة، مرجع سبق ذكره، ص455.

1-2. نظام الدفع الخاص بالمبالغ الصغيرة: ويدخل ضمن هذا النظام SIT أي « System Interbancaire De Telecompensation »، تأسس هذا النظام سنة 1992 وبدأ العمل به سنة 2002 حيث تكفل بمعالجة جميع وسائل الدفع التي تتم بالقيم الصغيرة (صور الشيكات، التحويلات، الدفع عن طريق البطاقات والاقتطاعات، السفتجة) وتوقف هذا النظام بعد 16 عاما من العمل في تاريخ 24 أكتوبر 2008.

وبدأت ستة مصارف فرنسية في نهاية عام 2004 العمل بنظام جديد للمبالغ الصغيرة سمته CORE أي « CompenstionRetail » وكان له هدفين أساسيين هما:

- تحديد البنية التقنية الحالية لنظام SIT.
- فتح المقاصة بين البنوك في أوروبا الفرنسية في اطار مشروع SEPA.

بدأ العمل بهذا النظام الذي حل محل SIT في 28 جانفي 2008، والمؤسسة المكلفة بهذا النظام هي STET ونظام SIT مثل نظام CORE وهو نظام دفع يعتمد على قاعدة المقاصة متعددة الأطراف مع تسوية مؤجلة للعمليات التي تحدث مرة واحدة في اليوم من أموال البنك المركزي الى المشاركين المباشرين في نظام TARGET2 بنك فرنسا. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2.2): كيفية عمل نظام CORE

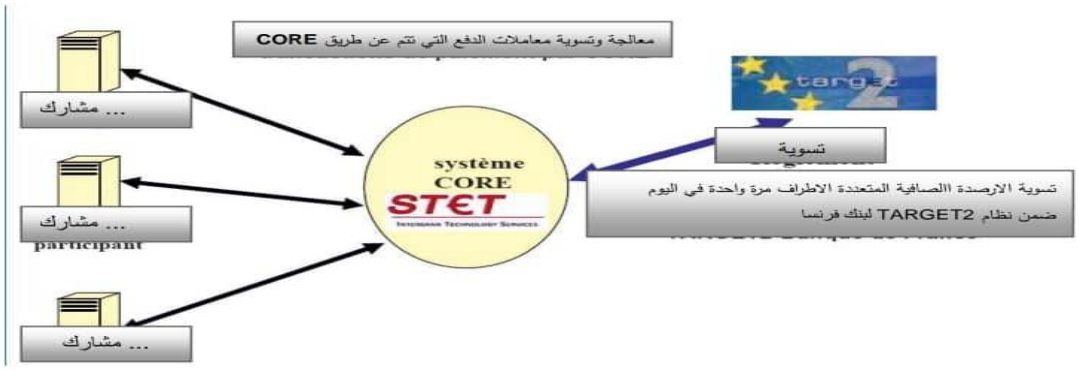

المصدر: بركان امينة، مرجع سبق ذكره، ص456.

ثانيا. وسائل وخدمات الصيرفة الالكترونية في فرنسا

يمكن تحديد واقع استعمال وسائل وأدوات الصيرفة الالكترونية في فرنسا من خلال ما يلي[1]:

2-1. البطاقات البنكية: تحتل البطاقات البنكية في فرنسا من الناحية النقدية المرتبة الثالثة منذ 2011، وقد امتلكت حصة كبيرة من البطاقات البنكية والتي تتعدى باقي الوسائل الغير النقدية فيها خلال هذه السنوات الأخيرة.

2-2. محفظة النقود الالكترونية: عموما تخصص هذه الأخيرة للمبالغ النقدية الصغيرة، وهي تشهد تطورا جيدا في فرنسا، حيث تستعمل هذا النوع من الخدمات في شكل ما يسمى لديها بMonéo (عبارة عن نظام الكتروني يستعمل في فرنسا يمكن تحميله على البطاقة البنكية او البطاقة الخاصة)، لكنها لا تكتسح مساحة واسعة ضمن وسائل الخدمات المصرفية في فرنسا.

2-3. النقود الالكترونية: هي لاتزال في مرحلة نمو ضعيفة وهذا لعدم استعمالها بدرجة كبيرة من طرف الافراد والمتعاملين بفرنسا في السنوات الماضية، الا ان تطورها شهد تحسنا ملحوظا خاصة بعد الجهود التي تقوم بها السلطات النقدية في فرنسا في سبيل فرض هذه الأداة في منظومتها وتحسينها.

2-4. الشيك الالكتروني: تطورت تقنية صورة الشيك بشكل ملحوظ في فرنسا، فقد كانت تمثل اجمالي 15% من اجمالي وسائل المعالجة الكترونيا من خلال نظام المقاصة الالكترونية سنة 2002، وأصبحت سنة 2005 تمثل

([1])بلعياش ميادة، زايدي حسبة، (2017): واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة –التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة–، مجلة الباحث الاقتصادي (العدد8)، جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة–، الجزائر، ص ص 314-318.

27.3%، فتم تعويض حوالي 108 غرفة مقاصة في فرنسا بفض المقاصة الالكترونية، واصبح حوالي 98% من الشيكات لا يتم تبادلها ماديا بين البنوك.

2-5. أجهزة الصراف الألي GAB: في السنوات الأخيرة كان هنالك انفجار في عدد أجهزة الصراف الالي في فرنسا، سعيا من السلطات النقدية الفرنسية الحد من مخاطر السرقة، خاصة بعدما أصبحت معظم الوكالات المصرفية تفضل التعامل بالخدمات المصرفية الحديثة، مما أدى الى انتشار ما يسمى بحوائط النقود والتي تقسم الى GAB الكلاسيكي والخاص بالسحب النقدي، بالإضافة الى أجهزة متعددة الخدمات والمتعلقة بالودائع المختلفة. والشيء الذي ساعد على انتشارها وقبولها بشكل كبير سواء من طرف الجمهور او من طرف موظفي البنو مميزاتها المتعددة.

2-6. نهائي الدفع الالكتروني TPE: في فرنسا يسمح لك برنامج TPE القيام بالعديد من العمليات عن طريق:

- CIB، MASTERCARD، VISA ELECTRONIQUE،VISA حيث ان التاجر يمكنه عن طريق عدة اتفاقيات مع البنك اجراء تحديثات على خدمة الـTPE لدية، وبالتالي قبول عدة أنواع من البطاقات، كما يمكن للمتاجر ف فرنسا إضافة خاصية الدفع بالتقسيط (3 او 4 دفعات) وخاصية الدفع عن بعد.

المطلب الثاني: تجربة الامارات في مجال الصيرفة الالكترونية

تعتبر الامارات من اكثر الدول العربية تطورا خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الامر الذي يسر لها الطريق لتكوين احسن منظومة مصرفية الكترونية ناجحة في العالم، ففي هذا المطلب سيتم التطرق الى أسباب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال بها والصيرفة الالكترونية من وسائل وادوات.

أولا. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دولة الامارات

تم تأسيس الاتحاد لدولة الامارات العربية المتحدة عام 1971 بالاتفاق بين سبعة إمارات ذات سيادة مستقلة والحكومة الوطنية فيها هي حكومة فيدرالية مع صلاحيات محدودة للحكومة الاتحادية وسلطات محصورة بالإمارات الاعضاء، هذا ويعتبر التطور الكبير الذي شهدته دولة الامارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال جعلها تتبوأ مركزا متميزا بالمنطقة العربية لتراكم عدة عوامل من أهمها[1]:

- ساعدت الطفرة النفطية لعام 1973 على توفير امكانات كبيرة تم تسخيرها لبناء وتطوير الدولة الفتية، وخلق فرص استثمارية وفرص عمل كبيرة أدت إلى توافد كم هائل من اليد العاملة حيث بلغ عدد السكان وفق

([1])محمد طاهر عبد الله، (2015): التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص ص117-118.

احصائيات المركز الوطني لعام 2010 ما يقارب 8,2 مليون نسمة منهم 947 الف مواطن اكثر من 7,2 مليون وافد.

- ساهم الاستقرار السياسي والامني فضلا عن الاعفاءات في مجال الضرائب والرسوم الجمركية وتوفير البنية التحتية من مرافق وطرق وخدمات إلى إقامة العديد من المناطق الصناعية والمناطق الحرة ومن أهمها (المنطقة الحرة في جبل علي وكذلك مدينة دبي العالمية، وقرية المعرفة ومركز دبي المالي العالمي، ومدينة دبي للأنترنيت، وسوق الذهب).

- تحولها تدريجياً إلى مركز جذب مالي كبير لمؤسسات عالمية عمالقة والتي بدأت تداول أسهمها وزادت من استثماراتها الداخلية والخارجية، فقد بلغ حجم الاستثمارات الامارتية في الولايات المتحدة نحو 77 مليار درهم ما يعادل 21 مليار دولار لعام 2010 موزعة بين أسواق المال الامريكية والاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الامريكي، كما تحتضن الامارات أكثر من 1000 شركة امريكية العديد منها يتخذ من الدولة مقرا إقليميا لعملياتها.

- احتلت الامارات المركز الاول عربياً و المركز 123 عالمياً في مؤشر الجاهزية الشبكية فيقيس هذا المؤشر قدرة اقتصاد معين على الانفتاح الكامل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال المنافسة والتطوير للعامين 2009-2000 على التوالي، وبالنسبة لباقي المؤشرات الفردية التي تناولتها الدراسة احتلت الامارات المركز الاول عربياً من أهمها (معدل استخدام الانترنيت، نطاق الانترنيت الدولي، مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية....إلخ) كما احتلت المركز الثاني عالمياً في مؤشر انتشار الهاتف الجوال (200% سنويا) واحتلت المركز الثاني عالميا في مؤشر الحكومة الالكترونية، كما بلغت نسبة انتشار الانترنيت 93% لعام 2014.

- تعتبر شركة اتصالات الامارات من أكبر شركات الاتصال العالمية تقدم خدماتها المختلفة الخاصة بقطاعات العمال الافراد، مزودي خدمات لاتصال والانترنيت العالمية وشركات المحتوى ضمن ما يقارب 18 سوقا على امتدادا اسيا وافريقيا، وقد بلغ عدد مشتركيها في تلك البلدان ما يزيد على 140 مليون مشترك لعام 2013 كما بلغت القيمة السوقية لها ما يقارب 71,78 مليار درهم.

ثانيا. الصيرفة الالكترونية في دولة الامارات

سنختص بالذكر مجموع وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطورها، وكذا مدى تطور أنظمة الدفع الالكترونية في هذه الدولة.

2-1. وسائل الدفع الالكترونية في الامارات: تتمثل في الدرهم الالكتروني حيث أطلقت منظومة الدرهم الإلكتروني في عام 2001 من أجل توفير حلول أكثر كفاءة وشفافية مقارنة بأنظمة تحصيل الإيرادات التقليدية، وفي عام 2011 تم إطلاق الجيل الثاني وحققت منظومة الدرهم الإلكتروني انتشاراً واسعاً، وتم ربط المنظومة بشبكات ومنصات وأدوات الدفع العالمية بشكل متكامل، مما أتاح للمتعاملين مجموعة من حلول الدفع الإلكتروني العصرية التي تتمتع بالمرونة والسهولة عبر شبكة الإنترنت وأجهزة نقاط البيع وأكشاك الخدمة الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي والمحافظ الرقمية[1].

وللدرهم الالكتروني عدة أنواع من البطاقات نذكر منها:

- **بطاقة هلا:** وهي بطاقة دفع الكتروني تناسب المتعاملين الجدد من الأفراد الراغبين في الدفع لمرة واحدة كما انها بطاقة مسبقة الدفع لا تتطلب التسجيل ويمكن إعادة تعبئتها برصيد يصل لغاية 3,500 درهم بحد أقصى ولديها شروط إصدار سهلة ولا تتطلب تقديم وثائق[2].
- **البطاقة الذهبية:** وهي بطاقة مسبقة الدفع بخيارات متعددة لتعبئة الرصيد، هذه البطاقة تناسب معاملات الدفع المتعددة والمدفوعات المنتظمة كما تتطلب التسجيل لإتاحة مستوى أمان إضافي ومن متطلبات الإصدار بطاقة الهوية الإماراتية أو جواز السفر[3].
- **البطاقة المميزة:** هذه البطاقة تناسب المتعاملين من الأفراد والشركات من أصحاب الأرصدة العالية وهي بطاقة مسبقة الدفع، قابلة للتخصيص وتتطلب التسجيل من دون حد أقصى لتعبئة الرصيد، تتطلب تعبئة نموذج "معرفة العميل" (KYC) للأفراد تتطلب تعبئة نموذج "معرفة النشاط التجاري" (KYB) للشركات ومتطلبات إصدارها بطاقة الهوية الإماراتية / جواز السفر أو الرخصة التجارية[4].

([1])موقع الدرهم الالكتروني: https://www.edirham.ae/ar/about/aboutus، يوم 2021/06/07.

([2])انظر المصدر نفسه..

([3])انظر المصدر نفسه.

([4])انظر المصدر نفسه.

2-2. أنظمة الدفع الالكتروني في دولة الامارات:

سيتم التطرق الى نظم الدفع والتسوية التي اسسها المصرف المركزي والتي تتمثل فيما يلي[1]:

أ. **نظام الامارات للتحويلات المالية:** هو نظام التحويلات الرئيسية تم تطويره في المصرف شهر اوت 2001 ويشترك فيه 53 مصرفا تجاريا و 21 وزارة اتحادية و5 محلات صرافة ومؤسستان غير مصرفيتين، ويقوم هذا النظام بتسهيل تحويل الاموال بين الجهات المشتركة في النظام بشكل فوري ويبلغ متوسط عدد التحويلات من خلاله يوميا حوالي 8000 تحويل مالي بقيمة 10 مليارات درهم تقريبا.

ب. **نظام حماية الاجور W P S:** تم تشغيله في سبتمبر 2009 ليحقق متطلبات وزارة العمل، والنظام متاح لمحلات الصرافة والمصارف المرخصة من قبل البنك المركزي، فهو الية مبتكرة تقوم المنشأة بموجبها بدفع الأجور عبر المصارف وشركات الصرافة والمؤسسات المالية المزودة للخدمة.

ج. **مقاصة الشيكات باستخدام صورها:** تم تشغيل هذا النظام في شهر جويلية سنة 2008، تبلغ عدد الشيكات المحصلة يوميا من خلال النظام حوالي 97.000 شيك بقيمة 3,7 مليار درهم في اليوم.

د. **مقسم الامارات الالكتروني UAESWITCH:** يعتبر شبكة لربط الصرف الالي، تم تشغيله في سنة 1996 ويبلغ عدد البنوك المشتركة فيه 45 بنكا اما عدد أجهزة الصرف الألي فهي حوالي 3200 جهاز، كذلك فان النظام مرتبط بجميع دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق الشبكة الخليجية، ويبلغ عدد عمليات السحب الشهرية من خلال النظام 4 ملايين عملة بقيمة 6 مليارات درهم، بالإضافة الى مليون عملية استفسار عن الرصيد.

([1])بركان امينة، المصدر سبق ذكره، ص 433.

المطلب الثالث: تجربة تونس في مجال الصيرفة الالكترونية

سيتناول هذا المطلب الخدمات المصرفية الالكترونية ووسائل ونظم الدفع الالكتروني في تونس.

أولا. الخدمات المصرفية الالكترونية في تونس

يمكن تقسيم الخدمات المصرفية إلى الخدمات التي يقدمها قطاع البريد والخدمات التي تقدمها المصارف وهي كالتالي[1]:

1-1. خدمات قطاع البريد في تونس: شهد قطاع البريد منذ انطلاق نشاطه نقلة نوعية على مختلف فروعه ومكوناته ونموا هاما وذلك بفضل إحداث باقة من الخدمات الجديدة لفائدة المؤسسة والمواطن عموما المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة والتي من شأنها ان تعطي دفعا جديدا لمجال المعاملات عن بعد وتمكن البريد التونسي من تعزيز موقعه التجاري صلب الاقتصاد الرقمي والإدارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ومن بينها نذكر بالخصوص:

أ. **البريد اللامادي:** تولت قاعدة البردي اللامادي للبريد التونسي معالجة أكثر من 23 مليون مراسلة مؤسسة مصرفية كبرى بالخصوص خلال سنة 2010 كما بلغ عدد المنخرطين بهذه الخدمة وتتولى قاعدة البريد اللامادي تقبل المراسلات الصادرة عن هذه المؤسسات، والمتمثلة بالخصوص في كشوفات الحسابات المصرفية عن بعد بصفة إلكترونية ومؤمنة وتقوم بطباعتها وتوزيعها إلى المرسل إليهم في كافة أنحاء البلاد.

ب. **المراسلات البرقية العاجلة عبر شبكة الأنترنيت:** تطور عدد المنخرطين في خدمة المراسلات البرقية العاجلة عبر شبكة الأنترنيت webtelegram ليبلغ 90 مؤسسة، في سنة 2010 قامت بإرسال أكثر من 988 ألف برقية بكل سرعة وسلامة، ويتم معالجة البرقيات وتمريرها إلى مختلف مراكز التوزيع بصفة إلكترونية ومؤمنة حيث يتم طباعة محتوى هذه البرقيات ووضعها في أظرفة ثم توزيعها إلى أصحابها في ظرف 24 ساعة.

ج. **الشيكات البريدية عبر شبكة الأنترنيت:** بإمكان كل مؤسسة أو مواطن حاصل على حساب جاري لدى البريد التونسي الانتفاع بخدمة الحساب الجاري البريدي على شبكة الأنترنت وذلك باستعمال شهادة مصادقة إلكترونية، بدأ العمل به في جانفي 2005 بمشاركة 500 زبون، و70 من كبرى الشركات وتمكن هذه الخدمة من:

([1])بركان امينة، المصدر سبق ذكره السابق، ص ص 402-408.

- الاطلاع على رصيد الحساب المصرفي عبر الأنترنت.
- القيام بتحويلات الكترونية بكل أمان باستعمال الإمضاء الالكتروني وبالحصول على دليل الكتروني ممضى بالنسبة لكل عملية تم القيام بها.
- الاطلاع على المعاملات الفارطة.
- تقديم مطالب للحصول على دفاتر شيكات أو بطاقات سحب أو دفع.
- تطور عدد المنخرطين بهذا المصرف الافتراضي ليبلغ 10713 منخرط يتعاملون يوميا مع الشيكات البريدية لإنجاز التحويلات المالية عن بعد لخلاص مختلف التزاماتها ومصاريفها)
- دفع مستحقات المزودين، أجور الأعوان...(حيث قامت بحجم تحويلات مالية عبر الموقع الخاص بالبريد حيث فاق 2400 مليون دينار)

د. **شبكة الموزعات الآلية:** تشهد شبكة الموزعات الآلية للأوراق المالية التابعة للبريد التونسي المتكونة من 126 موزعا إقبالا متزايدا من طرف حاملي البطاقات المصرفية للبريد التونسي وكذلك المؤسسات المصرفية حيث تطور عدد العمليات المنجزة من سحب آلي، اطلاع على الرصيد، كشف حساب، شحن البطاقة...الخ، حيث شرع البريد التونسي في تسويق خدمات جديدة خلال سنة 2012 من أهمها:

- تسويق خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال "Mobiflouss" مع المشغل "تونيزيانا" وخدمة "Mobidinar" مع المشغل "اتصالات تونس"، والتي تمكن الحرفاء من تأمين عمليات الشحن الإلكتروني لخطوط الهاتف الجوال مسبقة الدفع وكذلك القيام بعديد الخدمات المالية الإلكترونية على غرار تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف.
- إصدار بطاقة "Bon Voyage " وهي بطاقة VISA الدولية مسبقة الدفع يتم شحنها بالدينار التونسي وتمكن مستعمليها أثناء تواجدهم خارج أرض الوطن من سحب الأموال بالعملة عبر الموزعات الآلية للأوراق المالية أو لدى الفروع البنكية وكذلك من حجز الإقامة بالفندق من خارج الوطن عبر الأنترنت وتسديد قيمة المشتريات عبر الآلات الطرفية.
- استخلاص حوالات WesternUnion عبر الواب بواسطة بطاقة e-Dinar Smart.
- استخلاص المنح الجامعية بواسطة e-Dinar Smart (Bourse sur carte).
- إدماج خلاص عمال الحظائر في منظومة الحوالات الالكترونية.

2-1. خدمات القطاع المصرفي في تونس:

في إطار تحديث أنظمة الدفع، أحدثت المصارف في سنة 1989 شركة نقديات تونس والمتخصصة في معالجة عمليات النقديات ما بين المصارف، وقد قطع نشاط النقديات في تونس أشواطا هامة جدا من خلال[1]:

- ❖ اعتماد المقياس EMV (وروباي وماستركارد وفيزا) الذي أدخل تحسنا ملموسا على سلامة العمليات المنجزة بواسطة البطاقات المصرفية.
- ❖ التمثيل الموحد للمصارف على مستوى الأنظمة الدولية بغرض الدفاع بأفضل وجه على المصالح الوطنية شركة نقديات تونس لدى ماستركارد والمصرفية المشتركة للمقاصة لدى فيزا.
- ❖ الترويج للبطاقة التونسية ما بين المصارف CIBT.
- ❖ إطلاق بطاقة مصرفية دولية للسحب والدفع مهت المنحة السياحية ومنحة البعثات ومنحة أسفار والأعمال.
- ❖ تشغيل نظام دفع آمن لدى شركة نقديات تونس وكذلك مضاعفة عدد المواقع التجارية بهدف الترويج للتجارة الالكترونية.
- ❖ تعززت شبكة النقد الالكتروني من الموزعات الآلية والشبابيك الآلية بتركيز 81 وحدة جديدة.
- ❖ ارتفع عدد المصارف الالكترونية بنسبة 3,7٪ ليبلغ 12,728 وحدة سنة 2012.
- ❖ شملت المعاملات المنجزة 42,5 مليون عملية مقابل 43,5 مليون في سنة 2010 وذلك بمبلغ ارتفع من 4550 مليون دينار إلى 4.594 مليون بين سنة وأخرى، أما في سنة 2012 فبلغت 48.9 مليون عملية.
- ❖ بلغ عدد المواقع التجارية المرتبطة بشبكة شركة نقديات تونس500 موقعا مقابل 460 موقعا لسنة 2011 و340 في سنة 2010.
- ❖ ارتفع عدد العمليات المنجزة عبر الانترنيت بنسبة 39٪ حيث بلغ 386451 عملية، بمبلغ قدره 41 مليون مقابل 27 مليون دينار قبل سنة.

([1])بركان امينة، المصدر سبق ذكره، ص 410.

ثانيا. وسائل الدفع الالكترونية في تونس

يوجد في تونس أربعة أنواع من وسائل الدفع الالكترونية وهي كالتالي[1]:

- ❖ البطاقات المصرفية.
- ❖ الشيك الالكتروني الذي يقوم على بطاقة مغناطيسية.
- ❖ السفتجة التي تقوم على بطاقة مغناطيسية.
- ❖ الدينار الإلكتروني.

ثالثا. انظمة الدفع الالكترونية في تونس: ترتكز أنظمة الدفع بالبلاد التونسية على نوعين اثنين ويتم تحرير المدفوعات المعالجة عبر هذه الأنظمة بالدينار التونسي ويمكن خصمها من حسابات محررة بالدينار التونسي أو بالدينار القابل للتحويل أو بالعملات الأجنبية، وهي كما يلي:

3-1. المقاصة الإلكترونية المصرفية: إن نظام المقاصة الالكترونية المتعلق بالتحويلات والاقتطاعات والشيكات والكمبيالات يقوم بربط الصلة بين 25 بنك منخرط والبنك المركزي التونسي والديوان الوطني للبريد و23 مصرفا من الساحة والشركة المصرفية المشتركة للمقاصة التي تم إنشاؤها في أواخر سنة 1999 وبعد عشر سنوات من العمل، أصبح تحديث هذا النظام ضروريا قصد ضمان تحسين جودة الخدمات والتحكم في المخاطر والامتثال للمعايير الدولية وعلى هذا الأساس، انتقلت المقاصة الالكترونية من أجل 48 ساعة إلى أجل 24 ساعة وذلك بصفة تدريجية[2].

وتتم في هذه المقاصة معالجة وسائل الدفع الموضحة في الجدول الموالي:

([1])بركان امينة، المصدر سبق ذكره، ص ص 411-415.

([2])المصدر نفسه، ص 216.

الجدول رقم(05): وسائل الدفع المعالجة في المقاصة الالكترونية في تونس

تاريخ الانطلاق	النوع
1999ديسمبر	التحويلات
1999ديسمبر	الاقتطاعات
2001ديسمبر	الشيكات
2002جوان	الشيكات المصورة
اكتوبر2002	السفتجة
نهاية اكتوبر 2013	السفتجة المصورة

المصدر: بركان امينة، المصدر سبق ذكره، ص417

2-3. نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس: يمكن هذا النظام الذي تم إطلاقه يوم 6 نوفمبر2006 من قبل المصرف المركزي التونسي وذلك بمساهمة بنوك الساحة من ان يوفر للجهاز المصرفي المحلي أداة فعالة للوقاية ضد المخاطر النظمية للسيولة وللقرض وفقا للمعايير الدولية، مع الإشارة إلى أن تبادل المعطيات بين المصارف ونظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس يتم عبر إرساليات سويفت شبكة الهيئة العالمية للاتصالات المصرفية والمالية[1].

ويظهر الجدول التالي تطور المبادلات المنجزة في إطار هذا النظام:

([1])بركان امينة، المصدر سبق ذكره، ص 420.

جدول رقم (06): تطور نشاط نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس

بملايين الدنانير

	المعاملات اليومية				
السنوات	عدد العمليات	المبلغ	عدد ايام العمل	عدد العمليات	المبلغ
2008	154326	387361.2	248	622	1561
2009	159210	381542	250	637	1526.2
2010	169853	464067.8	253	671	1834.3
2011	174816	700196.5	249	691	2767.6
2012	181968	820188.8	252	722	3255.0

المصدر: بركان امينة، مرجع سبق ذكره، ص 420.

حاليا لا تتم معالجة التحويلات لفائدة المؤسسات والأفراد من قبل نظام تحويل المبالغ الضخمة لتونس إلا بمبلغ يعادل أو يفوق 100الف دينار.

خلاصة الفصل:

لقد شهد العالم نمو سريع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات دفعت به إلى تغيير كل من أساليب والمفاهيم الإدارية التقليدية عند ظهور الصيرفة الالكترونية التي بدورها قامت بتخفيض التكلفة المصرفية و زيادة السرعة عن طريق القنوات الخاصة بالعملاء، بالإضافة إلى الفعالية وذلك كون هذه البنوك تعمل عن بعد باستعمال وسائل الكترونية ذات كفاءة عالية، وتعتمد على عدة أنواع من وسائل الدفع الالكتروني وأنظمة التحويل المالي وأجهزة الصراف الآلي.

لكن على الرغم من المزايا التي تمنحها الصيرفة الالكترونية الا انها لا تخلو من المخاطر العديدة ومتنوعة سواء من ناحية تطبيق العمليات المصرفية الالكترونية أو تنفيذ سياسات وإجراءات التامين.

وعند الحديث عن الدول النامية نرى أن معظمها يعاني من نقص في الخدمات المصرفية وصعوبة تطبيقها وذلك لحداثة تلك التقنيات وتطورها بسرعة، ولاكن هذه الدول تعمل جاهدة لتطبيق هذه التقنيات لعصرنة نظامها المصرفي على عكس الدول المتقدمة والناشئة التي تواكب كل ما هو جديد في هذا المجال وتخلق جو من المنافسة اتجاه بعضها البعض.

الفصل الثالث

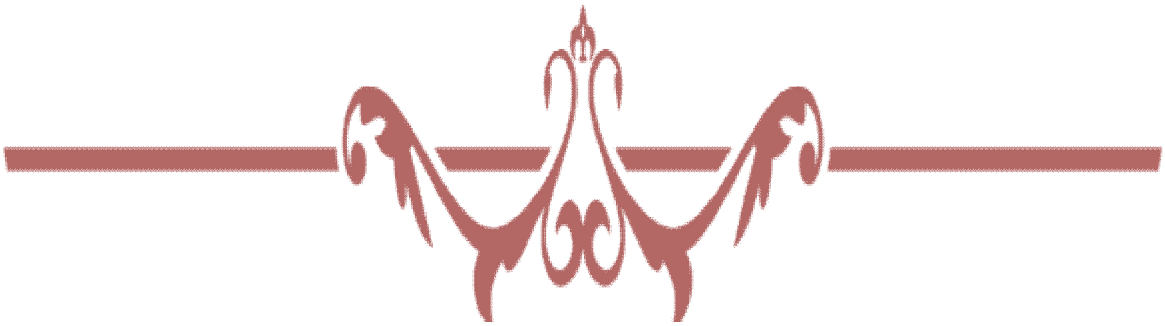

تمهيد:

لقد شهد العالم تغيرات تكنولوجية عظيمة وقد اخد القطاع المصرفي نصيبا كبيرا في هذا التغير، الا ان الجزائر لم ترقى لهذه التطورات المهمة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال اذا ما قورنت بتجارب الدول المختلفة، رغم مساعيها في تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري ومحاولتها لاستدراك الأوضاع ودمج البنوك الجزائرية بشبكات وأنظمة الية والكترونية، ونقل التقنيات المصرفية الحديثة الى الوطن بإدخال بطاقات الدفع الالكتروني وأجهزة وآلات السحب الالي الا النتيجة كانت غير مرضية.

ومن هنا لابد من التعرف على واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث تناول **المبحث الأول** مدخل للنظام المصرفي الجزائري، اما **المبحث الثاني** فكان عن متطلبات عصرنة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية، اما **المبحث الثالث والأخير** فهو عن واقع وتحديات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: مدخل للنظام المصرفي الجزائري

بعد حصول الجزائر على الاستقلال كان اول اهتماماتها بناء اقتصاد قوي يواكب التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم، ومن مكونات هذا الاقتصاد المنظومة المصرفية ككل، فهي تعتبر محرك لعجلة الاستثمارات المختلفة التي تتبناها الدولة.

فأول ما قامت به الجزائر غداة الاستقلال التخلص من التبعية الفرنسية وذلك عن طريق تأميم مختلف البنوك والمصارف وفرض السيادة. فتتبع ذلك جملة من القوانين ومجموعة من الإصلاحات قصد الخروج من نظام مصرفي هش الى نظام قوي.

وعليه قسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، كان المطلب الأول على نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات المالية والمصرفية، اما في المطلب الثاني فتناول الإصلاحات المالية والمصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10، والمطلب الثالث تمحور حول حالة النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: تكوين النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات المالية والمصرفية

سيتناول هذا المطلب اهم محطات نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري، وكذا الإصلاحات المالية والمصرفية الأولية قبل قانون النقد والقرض.

أولا. نشأة وتكوين النظام المصرفي الجزائري

يمكن تقسيم تشكل النظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة الى 03 مراحل كما يلي:

المرحلة الاولى: الاجراءات الطارئة بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى وذلك من خلال[1]:

- إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، كما تم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962.

([1])بطاهر على، (2006): إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص32.

- ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية.
- ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن.
- ولكن الاجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي في ذلك الوقت، وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لايزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين، وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن و القدرة على الوفاء، مما أضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة ما بين 1963-1967 والنتيجة كانت ازدواجيه النظام المصرفي الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

المرحلة الثانية: تأميم البنوك الأجنبية

لقد تقرر تأميم البنوك الأجنبية بدءا من سنة 1966، وكان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الجزائر الخارجي (BEA)، وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص، حيث كانت مهمة كل بنك كما يلي[1]:

- تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي، والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.
- أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة.

([1])بطاهر علي، المصدر سبق ذكره، ص33.

❖ في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد التأميم

قد توالت عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقا من سنة 1982 (خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الانتاجية العمومية كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية). وكان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء عن الخزينة، وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة ومنح البنوك دورا فعالا في الاقتصاد الوطني ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكان تجاريان وهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL)، وتغير مع تأسيسهما نوعا ما هيكل نظام التمويل

وأدى هذا الاجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية[1].

ثانيا. الإصلاحات المالية والمصرفية 1971-1985

المرحلة الأولى: عرفت هذه المرحة ابتداء من سنة 1971 ادخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية، تماشيا مع السياسية العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني خاصة المصارف الوطنية التي كان عليها[2]:

❖ تمويل الاستثمارات المخططة، بالإضافة الى انشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية.

❖ فقد جاءت هذه الإصلاحات في اطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلاف وتخفيف الضغط على الخزينة وتمويلها للاستثمارات، كما اجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسي اختصاص البنك في القطاع.

❖ فالإجراء يوطد فكرة تخصص لبنوك حيث يستطيع مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد فقط، فيقوم هذا الأخير بتسيير حساباتها ومراقبة حركة نشاطها، وتمويلها في حالة احتياجها لقروض بغرض تمويل راس المال العامل.

([1])بطاهر علي، المصدر سبق ذكره، ص34.

([2])بلعزوز بن على، وكتوش عاشور، (2004): واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات– المنعقد يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، جامعة شلف، الجزائر، ص492.

- ان الإصلاح الذي ادخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الامر بتمويل الاستثمارات المخططة او انشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة النقد والقرض او الغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف الى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في التخطيط الرباعي الأول (70-1973) او المخطط الرباعي الثاني (74-1977).

المرحلة الثانية: إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول (80-1984)، حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية، ليصبح عددها 400 مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاد القرار الذي كان مركزيا الى نظام لامركزي. ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، فقد عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري حيث انبثق عنهما مصرفان هما البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR، وبنك التنمية المحلية BDL، فاصبح النظام المصرفي الجزائري يضم خمسة بنوك تجارية، ولكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف المصارف[1].

ثالثا. تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتكيفه مع القوانين (1986-1988):

لم يكن النظام المصرفي الجزائري في السابق يرتكز على بنية تحتية قوية وهذا كان سببا كافيا لتعثره، كما ان القواعد والاسس والمفاهيم التي تبناها هذا النظام القديم لم تكن فعالة لا على مستوى الاقتصاد الوطني او الاقتصاد الدولي على حد سواء الذي يتسم بالديناميكية والسرعة في التغير، الامر الذي اقتضى احداث تغييرات في المفاهيم القديمة القائمة على الفكر الاشتراكي الى اتباع التيار الجديد الذي فرض نفسه بقوة الا وهو الاقتصاد الحر والخوصصة...الخ، فبما ان القواعد التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد ينبغي ان يخضع لها التنظيم المصرفي أيضا، فان الهدف من هذه الإصلاحات الخاصة بالنظام المصرفي هو تكييف هذا الأخير بالشكل الذي يستجيب الى مقاييس الفلسفة الجديدة، وتتمثل في مجموعة من الإصلاحات يمكن ايجازها بالترتيب الآتي:

3-1. الإصلاح النقدي لعام 1986: بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم ادخال اصلاح جدري على الوظيفة البنكية. وقد كان روح هذا القانون هو تبني المبادئ

([1])بلعزوز بن علي، وكتوش عاشور، المصدر سبق ذكره، ص492.

والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وهو من الناحية العملية جاء قصد توحيد الاطار القانوني الخاص بنشاط كل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية. ومن اهم الأفكار التي تضمنها هذا القانون ما يلي[1]:

- ❖ استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.
- ❖ وضح نظام بنكي على مستويين. اذ تم الفصل بين البنك المركزي وجعله ملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- ❖ استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في اطار المخطط الوطني للقرض.
- ❖ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغييب مركزة الموارد المالية.
- ❖ انشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

2-3. قانون 1988 وتكييف الإصلاح: كان من اللازم ان يكيف القانون النقدي مع جملة الاحكام السابقة بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الاطار جاء بالذات قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات. وعلية يمكن عرض العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون كما يلي[2]:

- ❖ اصبح البنك يعتبر شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- ❖ يمكن للمؤسسات المالية الغير بنكية ان تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على اسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني او خارجه.
- ❖ يمكن أيضا لمؤسسات القرض ان تلجأ الى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها لن تلجا الى طلب ديون خارجية.
- ❖ وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

([1])الطاهر لطرش، (2010): تقنيات وأعمال بنوك، الطبعة 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 194-195.
([2])المصدر نفسه، ص195.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد و القرض 90-10:

سيكون مضمون هذا المطلب حول اهم الإصلاحات المصرفية والنقدية التي جاء بها قانون النقد والقرض.

أولا. مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون نقد والقرض90-10: ان أهم النقاط التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات لهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها في[1]:

- ❖ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعالياتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بإلغاء التخصص النشاط المصرفي، تشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، دخول الأسواق المالية، ومواجهة المواجهة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.
- ❖ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة بالبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة .
- ❖ منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

ثانيا. الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض90-10: أدخل قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري سواء فيما تعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية، كما انه لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي ومواكبة موجة تحرر النشاط الاقتصادي العالمي والدخول في اقتصاد السوق، ولقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهمة تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي أهمها:

2-1. مجلس النقد والقرض: حيث وضعت على رأس المنظومة المصرفية هيئة تسمى مجلس النقد والقرض، وهي من العناصر الأساسية التي جاء بها القانون 90-10 بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له. ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين هما وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة

([1])هشام بورمة، (2008): النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالة، رسالة الماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص ص30-31.

النقدية في البلاد، ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أي شخص اذا رأى ذلك ضروريا، وباعتبار أن المجلس له صلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض.

2-2. المحافظ ونوابه: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات وخمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا ويكون ذلك في حالتين فقط: العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح، وكذلك يحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم، ويمكن تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم، كما أن المحافظ يستطيع تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك[1].

2-3. بنك الجزائر: يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، ومنذ صدور هذا القانون، أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر ويتبع بنك الجزائر قواعد المحاسبة التجارية، فهو لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية كما لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة ولا إلى القيد بالسجل التجاري، كما يعفى من الخضوع الى جميع الضرائب، والحقوق، والرسوم والأعباء المتصلة بنشاطاته، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، كما يستطيع أن يفتح فروعا أو وكالات له في كل المدن كلما رأى ذلك ضروريا. ويتكون بنك الجزائر من مجلس الإدارة، مجلس النقد والقرض والرقابة المصرفية والاحترازية[2].

2-4. البنوك والمؤسسات المالية: منح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، والذي يستجيب لكل نوع من إلى المقاييس والشروط التي تتحدد عن طريق الأهداف المحددة لها وكذلك طبيعة النشاط.

2-5. البنوك التجارية: بموجب المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها ((أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 113،112،111،) من هذا القانون[3]، من خلال هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بما يلي: منح القروض، جمع الودائع من الجمهور، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على أدارتها.

2-6. المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها ((أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111...))، كما

([1])الطاهر لطرش، المصدر سبق ذكره، ص200.

([2])المصدر نفسه، ص 19.

([3])المادة 114 من قانون النقد والقرض.

يمكن للمؤسسات المالية بفعل قانون 90-10 إجراء العمليات المرتبطة بالصرف والذهب والمعادن النفيسة والعملات الصعبة وتسيير القيم المنقولة والاستشارة المالية[1].

2-7. البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: أن قانون 90-10 فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، شريطة أن يكون هذا التأسيس مرفقا بترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادق عن محافظ بنك الجزائر، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأسمال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام 90-01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر[2].

2-8. الهيئات الرقابية في النظام البنكي الجزائري: إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية، والذي يعتمد أيضا على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفي وليحافظ على استقرار النظام المصرفي، وتتمثل في[3]:

- **لجنة الرقابة المصرفية:** ينص قانون النقد والقرض في مادته 143 على أنه: (تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة)، وتقوم اللجنة المصرفية بأعمالها أعلى أساس الوثائق المستندية، كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق زياراتها الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وتقوم بأعمال الرقابة بمساعدة البنك المركزي الذي يعين من بين مستخدميه من يقوم بتنظيم الرقابة المستندية للجنة، ويحق لهذه اللجنة أن تختار من بين الوثائق ما تراه مناسبا مع المهمة الرقابية التي تقوم بها. كما يحق لها أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية كل المعلومات والإثباتات والإيضاحات اللازمة لنفس الغرض، بل يمكن أن يمتد هذا الحق إلى طلب مثل هذه الإيضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة دون أن يكون ذلك مبررا للبنك أو المؤسسة المالية للاحتجاج بدعوى السر المهني.
- **مركزية المخاطر:** يمكن تعريفها على أنها لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي، حيث تكلف بجمع كل المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة وهي معلومات تتعلق بأسماء المستفيدين من القروض، طبيعة وسقف القروض الضمانات المقدمة مقابل هذه القروض بعد تحديد كل مخاطر القرض، وكل هذا منصوص عليه في المادة 160 من

([1])صوفان العيد، (2011): دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص15.

([2])المصدر نفسه، ص15.

([3])الطاهر لطرش، المصدر سبق ذكره، ص ص205-206.

قانون النقد والقرض، وعليه لا تمنح القروض من البنوك التجارية إلا بعد حصولها على كل المعلومات الخاصة عن المستفيد من القرض من مركزية المخاطر ليتمكن من إعادة تمويل خزينته[1].

كما صدر قانون اخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر تمثل في اللائحة 62-01 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22 مارس 1992 وذلك بغية تحقيق الأدوار التالية:

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.
- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر أو منحها للبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة السرية التامة .

❖ **مركزية عوارض الدفع:** ما يميز المحيط الاقتصادي والمالي الجديد أنه غير مستقر وكذلك يتميز بالتغير، وبالرغم من وجود مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر والتي تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، فتقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن، وأثناء ذلك من المحتمل حدوث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض. فقد قام بنك الجزائر بإنشاء بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال، والتي يمكن تلخيصها في عنصرين[2]:

- **العنصر الأول** : وهو تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها، وتتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- **العنصر الثاني:** وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معنية.

❖ **جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد:** وهو جهاز جاء ليدعم من أجل أن ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 03-92 المؤرخ في 1992/03/22 ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات للوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم حوادث دفع مرتبطة بعدم كفاية الرصيد أو بعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية المستحقات غير المدفوعة حتى يمكن استغلالها

([1])صوفان العيد، المصدر سبق ذكره، ص16.

([2])بورمة هشام، المصدر سبق ذكره، ص36.

وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل المستحقات غير المدفوعة قبل تسليم أول دفتر للشيكات لزبون معين[1].

ثالثا. آليات عمل النظام المصرفي في إطار قانون النقد والقرض: لقد أدخل نظام النقد والقرض إصلاحات جديدة تضع إطار جديد للعلاقات التي تحكم الفاعلين الاقتصاديين والتي تتكيف مع آليات السوق وتسمح للبنوك بتأدية مهامها الحقيقية المتمثلة في الوساطة المالية، والمخاطر المصرفية وحتى التسويق المصرفي معتمدة في ذلك على أدوات وإجراءات جديدة في تسيير القرض، والتي تتكيف مع استراتيجيات التحول نحو اقتصاد السوق، ومن بين أهم الإجراءات المتخذة في السياق ما يلي[2]:

- ❖ تقليص ديون الخزينة تجاه بنك الجزائر وتسدين الديون المتراكمة عليها.
- ❖ استقلالية بنك الجزائر عن الخزينة العمومية.
- ❖ استعمال أدوات ضبط غير مباشرة جديدة.
- ❖ تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصادية عن طريق خلق سوق مالية.
- ❖ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

1-3. مهام وعلاقات بنك الجزائر: من خلال علاقته مع الخزينة وعلاقته التقليدية مع البنوك التجارية أصبح يلعب دورا أساسيا في كل من الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية واستقرار سعر الصرف خارجيا ،وكذلك كمؤسسة إصدار باحتكار حق إصدار النقود كالاتي[3]:

أ. **إصدار النقود:** يعود امتياز إصدار النقود في كامل التراب الوطني إلى دولة التي فوضته إلى البنك المركزي، ويشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية والقطع المعدنية، كما يقوم البنك المركزي وذلك عن طريق التنظيم بتعريف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية خاصة ما يرتبط بحجمها وقيمتها، فإن حجم الإصدار النقدي يتم في النهاية وفق النظرة التقديرية للبنك المركزي حول الوضع العام الاقتصادي والنقدي كما يأخذ بعين الاعتبار في هذا

(1)حديوش سعدية، (2020): محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص9-10.

(2)هشام بورمة، المصدر سبق ذكره، ص37.

(3)الطاهر لطرش، المصدر سبق ذكره، ص ص211-213.

المجال كل العناصر التي يمكن أن تؤثر على وضع السيولة العامة مثل سرعة التداول النقدي وقدرة البنوك التجارية على توسيع هذه السيولة من خلال إصدارها للنقود الكتابية.

ب. **علاقة البنك المركزي بالبنوك:** تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك في ظل قواعد قانون أفريل 1990، من خلال مبدأين تقليديين: البنك المركزي هو بنك البنوك، وهو الملجأ الأخير للاقتراض، وإن كانت الخاصية الأولى يستمدها من خلال تحكمه في تطورات السيولة، فهو يستمد الخاصية الثانية من كونه معهدا للإصدار، أي أنه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة، حيث يتحكم في إعادة تمويل البنوك.

ج. **علاقة البنك المركزي بالخزينة:** أدخل قانون النقد والقرض نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، ومع تبدل أهداف السياسة للاقتصادية ونمط تنظيم الاقتصاد وتناقص أعباء ومهام الخزينة مقارنة بالفترة السابقة، فإن تحديد هذه العلاقة بشكل دقيق لم يعد يشبه أي تردد، وبدأ تعريف العلاقة الجديدة بإبعاد الخزينة أولا عن مركز نظام التمويل، وإعادة البنك المركزي بعد ذلك وبشكل فعلي إلى قمة النظام النقدي، كما يمكن للبنك المركزي دائما أن يبقى لدى مركز الصكوك البريدية أي مبلغ يراه ضروريا لتسوية حاجاته المتوقعة، وبطبيعة الحال يجوز للخزينة استعمال هذه الأموال على أن تكون جاهزة حالما يطلبها، وعلى هذا الأساس فإن القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة قد تم تحديدها. وتشير المادة 78 من قانون النقد والقرض إلى أن الخزينة يمكن أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة في حدود 10% فقط كحد أقصى وذلك من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، ويجب أن لا يتجاوز مدة هذه التسبيقات 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة، كما يجب تسديدها قبل انقضاء هذه السنة.

د. **تسيير السوق النقدية:** يكن اعتبار السوق النقدية على أنها سوق قصيرة الأجل وذلك لأنها تدمج التعاملات قصيرة الأجل في الاقتصاد تقوم بالتسوية بين المؤسسات ذات الفائض والمؤسسات ذات العجز، ويقوم بنك الجزائر بدور المنظم والمسير للسوق النقدية، ويتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي عندما[1]:

- ❖ يفوق طلب بعض المتدخلين على النقود المركزية العرض الذي يقترحه المتدخلون من هذه النقود.
- ❖ تكون شحة في عرض النقود المركزية، حيث تسمح له بتوجيه السوق في الاتجاه الذي يراه مناسبا.

ويؤطر وينظم بنك الجزائر السوق النقدي حول محورين هما:

([1])بورمة هشام، المصدر سبق ذكره، ص ص38-39.

- **محور التعاون بين البنوك:** باتجاه تنظيم الحماية للمودعين والزبائن، أخذ مجموعة من الإجراءات تساعد على ضمان ملاءة البنوك، سيولة نظام الدفع وتنظيم المهنة بإنشاء منظمي الجمعية المصرفية، وتنظيم المصرفة بإنشاء غرفة المقاصة وإنشاء مراكز الأخطار.
- **محور المنافسة:** وضع الشروط التنافسية للسوق قصد بروز خدمات بنكية نوعية، وفتح القطاع المصرفي للمنافسة، حيث يتقاضى مقابل تنسيق العمليات عمولات على حساب المقترضين.

3-2. مهام البنوك والمؤسسات المالية وقواعد الحذر في التسيير:

أ. **أداء البنوك والمؤسسات المالية** : جاء قانون النقد والقرض 90-10 بإصلاحات أساسية على مستوى أداء البنوك والمؤسسات المالية فبالتالي قد استعادت هذه الهيئات مهامها الرئيسية والتقليدية، فقد اختفت خاصية التخصص المصرفي وأصبحت لها مرونة في تعبئة الموارد التي تراها مناسبة ومنح القروض وفق قواعد تجارية. فقد أصبحت البنوك هي المؤسسات الرئيسية المكلفة بجمع الأموال وتوزيع القرض، فبالتالي أصبح النظام البنكي يقوم فيما يقوم به بعمليات تمويل الاستثمارات غير الممركزة المنفذة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة فقد وفر هذا الوضع الجديد للبنوك ظروفا جيدة من أجل تطوير إمكانياتها ووسائلها في اتجاه تحسين أدائها سواء فيما يخص تعبئة الأموال أو تخصيصها، وعلى مستوى النشاط البنكي نجد أن البنوك والمؤسسات المالية يمكنها القيام بعمليات تعتبر حسب قانون النقد والقرض عمليات أساسية وأخرى تعتبر عمليات ثانوية أو تابعة[1].

ب. **قواعد الحذر في تسيير البنوك:** يعتبر التنظيم الحذر للأخطار محورا أساسيا في استراتيجية البنوك المركزية لضمان استقراريه الأنظمة المصرفية، حيث يسهر بنك الجزائر على رقابة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بالحد الأدنى من قواعد الحيطة والحذر المطبقة عليها والتي تسمح لها بتحليل مستمر لمرد وديتها، ملاءتها، سيولتها، مرونتها وتكييفها مع المحيط التنافسي الجديد، وقواعد التنظيم الحذر التي وضعتها بنك الجزائر يهدف من خلالها إلى:

- ❖ استقرار وتدعيم النظام المصرفي.
- ❖ احترام المنافسة لأن التنظيم يعمل بمبدأ عدم التمييز بين البنوك.
- ❖ انسجام التنظيمات الجديدة في المدى البعيد مع أهداف اللجان والمنظمات الدولية.
- ❖ التحكم في الأخطار المصرفية بمختلف أنواعها.

ويفرض البنك المركزي على البنوك بعض البيانات التي تسمح له بتحليل الوضع النقدي للبلاد من جهة وتساعده من جهة أخرى على متابعة وتقييم مدى خضوع البنوك للنظم التي يصدرها وخاصة تلك النظم المرتبطة باحترام معايير وقواعد الحذر وتتمثل في:

([1])بورمة هشام، المصدر سبق ذكره، ص ص215-216.

- ❖ بيانات شهرية تظهر الميزانية المفصلة وحسابات النتائج.
- ❖ الميزانيات وحسابات الاستغلال نصف السنوية.
- ❖ جميع المعلومات الإحصائية التي يراها مفيدة لتحليل الوضع النقدي للبلاد.

ج. **إعادة تمويل البنوك:** تحصل البنوك على الأموال من ثلاثة مصادر مختلفة هي الأموال الخاصة لهذه البنوك، الودائع التي يحصل عليها من الجمهور، وأخيرا من الأموال المتأتية من إعادة التمويل لدى مؤسسات مالية أخرى حيث تتم عملية إعادة تمويل البنوك بطريقتين[1]:

- ❖ الأولى عن طريق إعادة خصم السندات.
- ❖ الثانية عن طريق السوق النقدية ما بين البنوك أو بواسطة القيود التي يفرضها البنك المركزي.

د. **العمليات الخارجية للنظام المصرفي الجزائري:** أتاح قانون النقد والقرض90-10 بعض الوسائل الأساسية لأداء الوظائف الرئيسية في هذا المجال، ولكن الطريق أمام النظام البنكي مازال طويلا للاندماج وكسب الخبرة اللازمة واكتساب الفعالية المطلوبة للاستفادة من المزايا التي تقدمها عولمة نظام المالي وتجنب المساوئ التي تنجم عن التغيرات المستمرة في هذا النظام. ولكن قبل أن يصل النظام المالي الوطني إلى هذا المستوى من التنظيم والأداء، حيث تعتبر العمليات الخارجية للنظام البنكي من الأنشطة الحساسة والمعقدة، بالإضافة إلى اتساع مجال التدخل والعولمة المالية المتزايدة واندماج الأسواق المالية وترابطها، يتطلب من النظام البنكي أن يتكيف مع اتساع هذه الأسواق واتجاهات التحول على مستوى هيكل النظام المالي الدولي واليات أدائه[2].

([1])بورمة هشام، المصدر سبق ذكره، ص ص39-40.

([2])الطاهر لطرش، المصدر سبق ذكره، ص ص212-221.

المطلب الثالث: حالة النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

لقد احدث قانون النقد والقرض عدة تغيرات وتعديلات تنظيمية وتشريعية في النظام المصرفي منها ما أتت ثمارها ومنها ما لم تفلح، حيث سيتم التعقيب عليها من خلال المطلب التالي.

أولا. تطهير المصارف العمومية والإصلاحات المصرفية:

لقد قامت السلطات بإعادة هيكلة البنوك سواء كانت كيانات قانونية مستقلة أو مؤسسات عمومية، وكذلك الاهتمام بتطوير قدراتها التنظيمية وثم القيام بتطهير حافظات البنوك العمومية، وفي هذا الإطار تم القيام بعمليات مراجعة تحت إشراف بنك الجزائر من طرف مكاتب دراسات دولية شهيرة، ولقد لخصت هذه العمليات بضرورة الإصلاحات وهذا سواء على المستوى المالي أو على المستوى التسييري والتالي تفصيل ذلك[1]:

1-1. على المستوى المالي: قامت السلطات العمومية بإعادة هيكلة حافظات البنوك العمومية، أين قامت البنوك الخزينة العمومية بإعادة هيكلة الحقوق المصرفية غير المدرة العائد كما يلي:

- ❖ دفع ما يقارب 168 مليار دينار لصالح البنوك وهذا تعويضا لخسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنوك من أجل دعم ميزان المدفوعات.
- ❖ تحويل ما يقارب 275 مليار دينار من الحقوق المصرفية غير المدرة لعائد إلى سندات طويلة الأجل.
- ❖ التحويل إلى سندات الخزينة لمبلغ بقدر 187 مليار دينار لحقوق بنكية غير مدرة لعائد للشركات الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، شركة سونالغاز ودواوين استيراد المواد الاستهلاكية والأدوية.

وفي عام 1996 تم إنشاء آلية البنوك والمؤسسات، والهدف منها عمليات السحب على المكشوف المتراكمة بأسعار فائدة مرتفعة من جانب المؤسسات العمومية وهذا من أجل إعادة صحتها المالية

1-2. على المستوى التسييري: تم إعادة عدة برامج على أساس التقارير التقييمية المختلفة للمراجعين وكذلك تقارير بنك الجزائر، هذه البرامج تتعلق بتطوير وعصرنة الوظائف الحيوية للبنوك والمتمثلة في الوظيفة التجارية، الوظيفة المحاسبية، نظام المعلومات وتسييره، تسيير الخزينة، وظيفة الموارد البشرية والرقابة الداخلية، حيث تلزم هذه المجهودات المبذولة البنوك التجارية على احترام معايير معينة.

([1])بورمة هشام، المصدر سبق ذكره، ص ص44-45.

وفي نفس المسار، قام بنك الجزائر باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى الحداثة وعصرنه البنوك والعمليات المصرفية، حيث قام بوضع خلية تفكير تبحث في السبل الكفيلة في جعل البنوك تلعب دورها في تمويل الاقتصاد، وموازاة مع هذا تم تكوين شركة أتمت المعاملات النقدية ما بين البنوك SATIM التي كلفت بالبحث في وضع معايير تطوير وتنويع وسائل الدفع، كما قام بنك الجزائر بإنشاء المدرسة العليا للمصرفة والتي تتضمن تكوينا متخصصا في ميدان البنوك يتماشى مع متطلبات تحديث النظام المصرفي، ويعمل خبراء وطنيين وأجانب، وكذا المصالح التقنية للبنك العالمي إلى جانب بنك الجزائر في البحث عن الطرق الكفيلة بتحديث وسائل العمل بالنسبة للنظام المصرفي والمالي.

ثانيا. التعديلات التنظيمية والتشريعية للقطاع المصرفي بعد قانون النقد والقرض 10/90: إن عملية إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري الحالي عملية متجددة وغير منتهية، فكلما كان المجال البنكي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلابد على البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة مع التغيرات الجديدة ومن أهم هذه التعديلات:

1.2. تعديل قانون النقد والقرض 2001: إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين[1]:

- ❖ الجهاز الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- ❖ الجهاز الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض حيث تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه المحافظ إلى قواعد التوظيف العمومي، وتنتفى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من اية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجز لعدم استغلال

([1])سنوسي علي، (2021): محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –مسيلة–، الجزائر، ص ص 38-39.

المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

تلغي المادة 13 من الأمر رقم 01/01 أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية، إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر، ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01/01.[1]

2-2. تعديلات الأمر رقم 11/03: لقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بالمصادقة على مشروع الأمر الرئاسي والقاضي بإعادة صياغة القانون 10/90 وتعديله بالأمر 11/30 المؤرخ في 24 أوت 2003 وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة وبنك التجاري الصناعي، تهدف هذه التعديلات إلى:

- ❖ إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية.
- ❖ تمويل إعادة الأعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلد.
- ❖ إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- ❖ تأمين مالي أحسن للبلاد.
- ❖ اعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية أفضل.
- ❖ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال[2]:
  - الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
  - توسيع صلاحيات المجلس، الذي يخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.

([1])صوفان العيد، المصدر سبق ذكره، ص ص 18-19.

([2])سامية نزالي، (2005): التأهيل المصرفي للخوصصة – دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 174.

- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولادخار للموظفين.
- العمل على وضع منتجات مالية جذابة، وهذا يسمح باحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف المجهودات اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات الغير مدفوعة والسوق النقدية.
- ينظم سيولة أنسب في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الجرائم المالية المعاصرة "تبييض الأموال".
- يسمح بحماية أفضل للبنوك، وللساحة المالية، والادخار العمومي ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبي المخالفات.
- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، مما يسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطوير الوضعية المالية الخاصة بكل بنك.
- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتماد الجديدة.

❖ كما أنه نص على تأسيس اللجنة المصرفية المتكونة من: المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءاتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا ويختارهما الرئيس الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء

❖ عين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات، وتزود اللجنة بأمانة عامة يحدد مجلس إدارة البنك صلاحياته وكيفية تنظيمها وعملها، بناء على اقتراح من اللجنة.

2-3. تعديل قانون النقد والقرض 01/04: إن القانون رقم 01/04 الصادر في 2004/03/04، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب500 مليون دينار جزائري و10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار للبنوك و50 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يترع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في

الجهاز المصرفي، والقانون رقم 02/04 الصادر في 04/03/04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر[1].

2-4. تعديل الأمر 03/09: صدر الأمر رقم 03/09 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 26 ماي 2009 لتكملة النقائص الموجودة في الأمر رقم 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة في آليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك، وفي هذا المجال نصت المادة 33 من الأمر 03/09 على أنه[2]:

- ❖ تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها مع ضمانة أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، والتزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد[3].
- ❖ منح بنك الجزائر وإعطائه الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008.
- ❖ إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنكا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49 % ومنح 51% من رأس المال إلى مساهمين جزائريين مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر.
- ❖ إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الأمثل للموارد.
- ❖ إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، يترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.

([1])الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، العدد27، بتاريخ 28 ابريل 2004.

([2])سنوسي علي، المصدر سبق ذكره، ص 42.

([3])صوفان العيد، المصدر سبق ذكره، ص19.

2-5. التعديل الأمر 04/10: تم إصدار الأمر 04/10 ليعدل ويتم الأمر 11/03، جاء لتحديد قواعد الشراكة الأجنبية في المجال المصرفي، خاصة ما تعلق منها بالقاعدة 51/49، إلى جانب تعديلات أخرى نوجزها فيما يلي[1]:

أ. فيما يخص مهام محافظ البنك المركزي:

- ❖ مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية، وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والحفاظ عليه لنمو سريع للاقتصاد.
- ❖ إعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وملاءتها.
- ❖ يجب أن يرخص محافظ البنك مسبق بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ التزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكيد على الخصوص من التحكم في نشاطاتها، والاستعمال الفعال لمواردها، والسير الحسن للمسارات الداخلية، وصحة المعلومات المالية، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.
- ❖ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر، ويجب تزويده بأسماء المستفيدين من القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، مبالغ القروض الغير مسددة، والضمانات المعطاة لكل قرض.

ب. فيما يخص اللجنة المصرفية: يجب أن تتكون من

- ❖ المحافظ، رئيسا يقوم سنويا بإرسال تقرير اللجنة حول رقابة البنوك والمؤسسات المالية إلى رئيس الجمهورية.
- ❖ ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.
- ❖ قاضيين ينتدبان، الأول من المحكمة العليا، ويختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة، ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

2-6. قانون النقد والقرض 17/ 10(التمويل الغير تقليدي)، المؤرخ في 2017/10/11: عرف الاقتصاد الجزائري هزات شديدة منذ عام 2014، وذلك بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفطي الأسواق العالمية وتراجع الطلب العالمي من الأسواق الصاعدة كالصين، وكذلك الانخفاض المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه الأسباب أثرت بشكل كبير على قيمة الصادرات، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط اعتمادا شبه كلي، حيث يمثل البترول أكثر من 95% من صادراتها، الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة مداخيل الخزينة من جهة، وزادت الضغوطات على احتياطات الدولة من جهة أخرى، وحسب محافظ

(1) سنوسي علي، المصدر سبق ذكره، ص 43.

بنك الجزائر فإن لجوء الجزائر إلى هذا الإجراء، كان سبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بداية من منتصف سنة 2014، اثر سلبا على المالية العامة للدولة، ولقد حاولت الحكومة الجزائرية الحد من أثار الأزمة على الاقتصاد الوطني عبر العديد من الآليات والإجراءات، فبدء من الاعتماد على صندوق ضبط الموارد، احتياطي العملات الأجنبية، اللجوء إلى الاستدانة الداخلية، عن طريق ما يسمى بالقرض المستندي، ثم الإعلان انتهاج نموذج اقتصادي جديد، وصولا إلى التمويل الغير تقليدي، من خلال تعديل قانون النقد والقرض بشكل يسمح للبنك المركزي بتمويل عجز الخزينة العمومية بدون تغطية ولمدة خمس سنوات[1].

2-7. قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر: حسب ما جاء في الجريدة الرسمية فعدد البنوك المعتمدة في الجزائر هي 20 بنكا، وعدد المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر حاليا هي 09 مؤسسات، ويمكن تلخيصها من خلال المخطط التالي:

([1])سنوسي على، المصدر سبق ذكره، ص 44.

الشكل رقم (1.3): قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر

بنك الجزائر

البنوك التجارية
بنك الجزائر الخارجي
البنك الوطني الجزائري
القرض الشعبي الجزائري
بنك التنمية المحلية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
بنك البركة الجزائري
سيتي بنك الجزائر
المؤسسة العربية المصرفية
نتيكسيس الجزائر
سوسيتيه جنرال الجزائر
البنك العربي الجزائر
بي ان بي باريباس الجزائر
ترست بنك الجزائر
بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
بنك الخليج الجزائر
فرنسا بنك الجزائر
كريدي اقريكول كوربورايت
اتش اس بي سي الجزائر
مصرف السلام الجزائر

المؤسسات المالية
شركة إعادة التمويل الرهني
الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف
الشركة العربية للايجار المالي
المغاربية للايجار المالي
سيتيلام الجزائر
الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
الشركة الوطنية للايجار المالي
ايجار ليزينغ الجزائر
الجزائر ايجار

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجريدة الرسمية (العدد 04)، 2018. (انظر للملحق رقم 01)

المبحث الثاني: متطلبات عصرنة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

سيتناول هذا المطلب الوضعية الحقيقية للقطاع المصرفي في الجزائر بدءا من البنية التحتية الى القواعد والهيئات المنظمة للقطاع الى وضعية البنوك ومدى اعتمادها للصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول: البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية في الجزائر

قبل كل شيء لابدا أولا من تحليل وضعية البنية التحتية للصيرفة الالكترونية في الجزائر، اذ تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الركيزة الأساسية التي تدعم الاقتصاد الرقمي، وعليه تقوم معاملات الصيرفة الإلكترونية، وهنا سنرى مدى قوة او هشاشة البنوك الجزائرية من خلال تحليل بعض المؤشرات.

أولا. مؤشرات شبكة الانترنيت:

1. **شبكة الانترنيت في الجزائر:** بدأت الجزائر استفادتها من خدمات شبكة الأنترنيت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بهذه الشبكة في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST الذي أنشئ في مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي كانت مهمته الأساسية آنذاك العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية[1].

تطور استخدام شبكة الانترنيت في الجزائر من عام الى اخر، وفي الجدول الموالي سنعرض مدى تطور استخدام شبكة الانترنيت في الجزائر حسب اخر الاحصائيات من سنة 2000 الى سنة 2017:

([1])زبير عياش، سمية عبابسية، (2016): الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية مجلد أ (العدد 46)، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 345.

الجدول رقم (07): تطور استخدام شبكة الانترنيت في الجزائر والنمو السكاني من 2000 الى 2017.

السنوات	عدد المستعملين	عدد السكان	النسبة%
2000	50,000	31,795,500	% 0.2
2005	1,920,000	33,033,546	% 5.8
2007	2,460,000	33,506,567	% 7.3
2008	3,500,000	33,769,669	% 10.4
2009	4,100,000	34,178,188	% 12.0
2010	4,700,000	34,586,184	% 13.6
2012	5,230,000	37,367,226	% 14.0
2013	6,404,264	38,813,722	% 16.5
2014	6,669,927	38,813,722	% 17.2
2015	11,000,000	39,542,166	% 27.8
2016	15,000,000	40,263,711	% 37.3
2017	18,580,000	41,063,753	% 45.2

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على Internet World Stats , Usage and Population Statistics https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm: 10/06/2021.

نلاحظ من الجدول السابق تطور استعمال الانترنيت من سنة 2000 حتى سنة 2017 مع تطور عدد المستعملين مقارنة بعدد السكان، حيث أن خلال سنة 2000 كانت النسبة شبه منعدمة نتيجة لعدم اهتمام السكان بهذه الأخيرة رغم عددهم، فكانت النسبة 0.2% أي 50,000 شخص فقط من بين 31,795,500، أما من 2005 الى 2014 فكانت هنالك زيادة ولكن ليست بنسب كبيرة كما نرى (من 5.8% الى 17.2%) وترجع الأسباب لعدم توفر الإمكانيات التكنولوجية اللازمة لدى الشعب من جهة، وضعف خدمة الانترنيت من جهة أخرى.

أما من سنة 2015 حتى سنة 2017 فنلاحظ زيادة معتبرة في عدد مستعملين الانترنيت رغم ان هنالك تطور ملحوظ في عدد السكان، ولكنها تعتبر قفزة نوعية خاصة من سنة 2016 الى سنة 2017 حيث بلغت النسب 37.3% و 45.2% على التوالي وهو شيء يبشر ببدء انتشار وضرورة الانترنيت.

2. **مؤشرات شبكة الانترنيت في الجزائر**: في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي اواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات عرض نطاق الانترنيت الدولية في الجزائر وسعتها:

الجدول رقم (08): مؤشرات عرض نطاق الانترنيت في الجزائر وقوة التدفق

المؤشرات / السنوات	طول الالياف البصرية (كلم)	عدد البلديات الموصولة بالالياف البصرية	عرض نطاق الانترنيت الوطنية (ميغابايت/ثانية)	عرض نطاق الانترنيت الدولية (ميغابايت/ثانية)
2012	46231	1000	130000	104448
2013	50800	1180	172021	166000
2014	61556	1922	348000	278000
2015	70700	3211	390000	485155
2016	76.514,56	4771	--	630150
2017	81872	5411	801000	810155

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على انظر موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مؤشرات شبكة الانترنيت، https://www.mpt.gov.dz/ar/content : 2021/06/10.

نلاحظ من الجدول السابق ان طول الالياف البصرية بدأ يتطور كل سنة من 2012 الى غاية 2017 (من 46231 كلم الى 81872) أي تقريبا الضعف، ليشمل معظم بلديات الوطن، من 1000 بلدية سنة 2012 الى غاية 5411 بلدية سنة 2017، ورغم بيان زيادة عرض نطاق الانترنيت الوطنية (ميغابايت/الثانية) مقارنة بعرض نطاق الانترنيت الدولية، الا الواقع يقول عكس ذلك بسبب سوء ورداءة جودة الانترنيت المعروضة حاليا في الجزائر التي تتطلب إعادة النظر في تحسينها والزيادة في جودتها.

3. **مؤشرات مشتركي الانترنيت في الجزائر**: قد بلغ عدد المشتركين 37.83 مليون في اواخر 2017، من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال، ومن المتوقع ان يرتفع أكثر مع استخدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت (LTE G4).

والجدول الموالي يوضح ذلك أكثر:

جدول رقم (09): مؤشرات مشتركي الانترنيت في الجزائر من 2013 الى 2017

السنوات / المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017
مشتركي ADSL	1283241	1518629	1838492	2083114	2246727
4G LTE للهاتف الثابت	--	80693	423280	775792	919368
WIMAX	179	216	233	661	621
3G	308019	8509053	18021881	25214732	23701023
4G	--	--	--	1464811	10968495
مجموع مشتركي انترنيت الهاتف الثابت	1283420	1599538	2262005	2859567	3166907
مجموع مشتركي انترنيت الهاتف النقال	308019	8509053	18021881	26679543	34669518
مجموع مشتركي الانترنيت للهاتف الثابت والنقال	1591439	10108591	20283886	29539110	37836425

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول السابق ان الاشتراكات في السنوات 2013 و 2014 كانت لمستعملي خدمة ADSL بسبب ان الهاتف الثابت السلكي كان الأكثر طلبا ووجودا، ولكن مع تقدم السنوات واكتساب مزيد من الأشخاص للهواتف النقالة وخاصة الذكية منها، ومع بداية تقديم شرائح الاتصال لخدمات 3G وتليها 4G، اصبح عدد المشتركين أكثر خاصة بالنسبة ل3G التي اصبح عدد المشتركين فيها يفوق 37836425 منذ 2017.

أما الشكل التالي فسيحدد توزيع المشتركين حسب طبيعة التكنولوجيا:

الشكل رقم (2.3): توزيع المشتركين حسب طبيعة التكنولوجيا

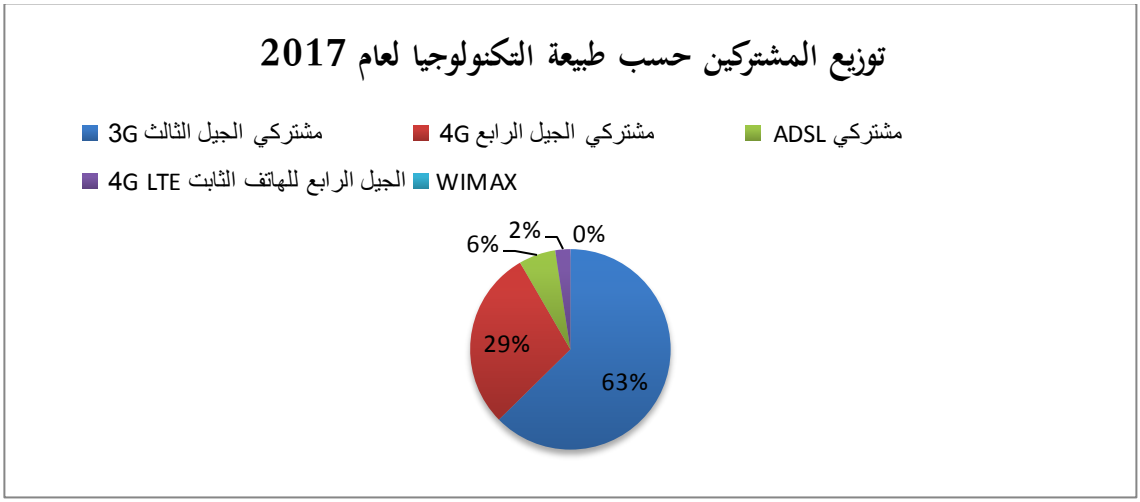

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

من الشكل السابق نلاحظ ان استعمال الانترنيت قد تطور وتغير في نفس الوقت، اذ ان مشتركي الجيل الثالث 3G أي استعمال انترنيت شبكة الهاتف المحمول اخدت اعلى نسبة بتقريب 63% من عدد مشتركي الانترنيت في الجزائر، ومن ثم بلغت نسبة مشتركي الجيل الرابع 4G لشبكة الهاتف النقال نسبة 29% حيث انها نسبة لابأس بها رغم ان الجيل الرابع لم يعمم في كل الولايات سنة 2017 على عكس سنوات 2020-2021، أما نسبة الاشتراك في ADSL فكانت بنسبة 06% فقط رغم كونها تحصلت على اعلى اشتراك سابقا ويرجع ذلك الى توجه المواطن نحو الهاتف المحمول.

ثانيا. مؤشرات شبكة الهاتف الثابت: لقد كان الهاتف الثابت الأكثر استعمالا قبل تطور الهاتف النقال واتجاه الأشخاص المهنيين نحوه، اما ولوج شبكة الهاتف للأسر فقد عرف انخفاض في السنوات الأخيرة عكس السابق.

والاشكال الموالية توضح ذلك:

الشكل رقم (3.3): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر

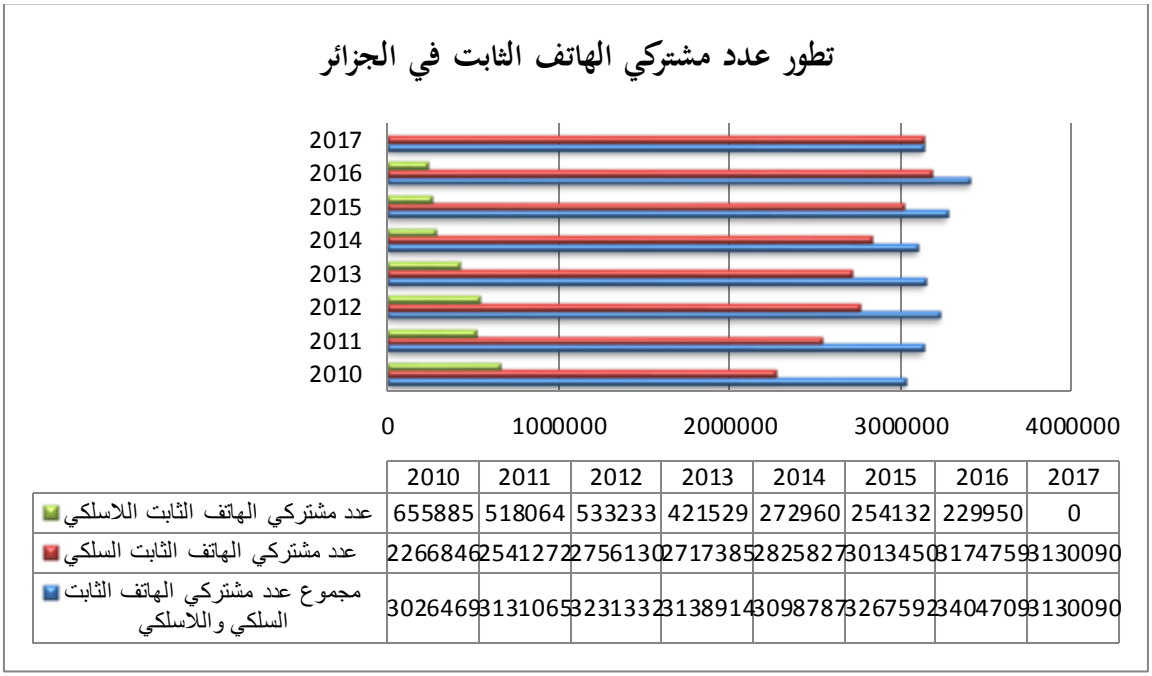

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مشتركي الهاتف الثابت اللاسلكي	655885	518064	533233	421529	272960	254132	229950	0
عدد مشتركي الهاتف الثابت السلكي	2266846	2541272	2756130	2717385	2825827	3013450	3174759	3130090
مجموع عدد مشتركي الهاتف الثابت السلكي واللاسلكي	3026469	3131065	3231332	3138914	3098787	3267592	3404709	3130090

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

من الشكل السابق يمكن ملاحظة ان في سنة 2017 تخلى المتعاملون تماما عن استعمال الهاتف الثابت اللاسلكي وذلك بسبب انه كان مخصص للمناطق الريفية في السنوات الماضية بسبب عدم توفر تكنولوجيا الاتصال والاعلام بفعالية، ولكن حاليا تسعى الدولة الى توفير البنية التحتية المناسبة والأكثر فعالية لتشمل جميع مناطق الوطن.

اما الشكل الموالي فهو نسب ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة كما يلي:

الشكل رقم (4.3): ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة

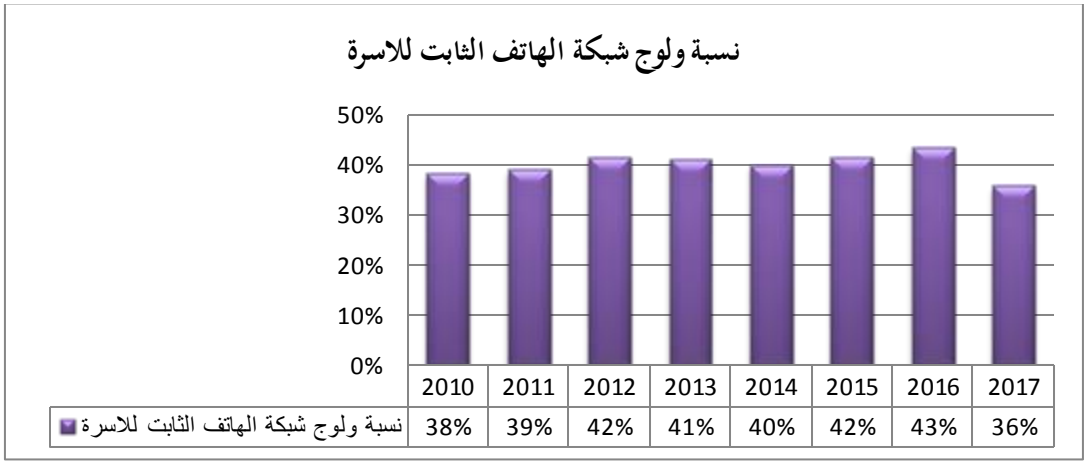

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

يمكن ان نلاحظ من الشكل السابق ان سبب انخفاض نسبة ولوج الاسر عن شبكة الهاتف النقال وخاصة من سنة 2017 وهو اتجاه الافراد نحو شبكات الهاتف النقال.

ثالثا. مؤشرات شبكة الهاتف النقال: تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية هي موبيليس، اوريدو وجيزي، اذ شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49,87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02%[1] .

والجدول الموالي يوضح نسبة الولوج لشبكة الهاتف النقال في الجزائر:

([1])موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

الجدول رقم (10): نسب ولوج الافراد لشبكات الهاتف النقال

المؤشرات / السنوات	عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف المحمول (3G)	عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف المحمول (4G)	نسبة الولوج لشبكة الهاتف النقال
2012	--	--	%99.28
2013	308019	--	% 102,40
2014	8509053	--	% 109,62
2015	16684561	--	% 107,40
2016	25214732	23701023	%113.35
2017	23701023	10968495	%121.05

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

يمكن ان نلاحظ من الجدول السابق بداية دخول خدمة الجيل الثالث في الجزائر سنة 2013 وقد لاقت اقبال مقبول من طرف المتعاملين مسجلة نسبة عالية تقدر ب102,28%، وبقيت محافظة على هذا الارتفاع الى غاية 2017 رغم دخول خدمة الجيل الرابع حيز العمل بدءا من سنة 2016 وهي الأخرى قد لاقت استعمال ملحوظ، الا ان خدمة الجيل الثالث بقيت المسيطرة، ويرجع السبب ان خدمة الجيل الثالث قد شملت كل ولايات الوطن عكس خدمة الجيل الرابع التي عُممت في السنوات الأخيرة فقط.

ويمكن ان نستنتج ان معظم الجزائريين حاليا اصبحوا يفضلون التعامل بالهاتف النقال لعدة أسباب منها:

- ❖ سهولة حمل والتنقل بالهاتف النقال لأي مكان معه.
- ❖ تطور انترنيت الهاتف وسهولة التعامل بها.
- ❖ تعتبر فواتير الانترنيت والهاتف مقبولة للمواطن نظرا للعروض والباقات المختلفة والمغرية التي تقدمها شبكات ومتعاملو الهاتف.

المطلب الثاني: القوانين والهيئات المسيرة للصيرفة الالكترونية في الجزائر

حتى تكون خدمات الصيرفة الإلكترونية على أكمل وجه لابد من وجود قوانين تنظم عملها، وهيئات تسهر على التسيير السليم لها، وهذا ما سيعرض في النقاط الموالية.

أولا. القوانين التشريعية اللازمة لتنظيم التعاملات الالكترونية في الجزائر: لقد فرض المشرع الجزائري جملة من القوانين الصارمة بغية تنظيم المعاملات التي تتم الكترونيا، ويمكن ذكرها كما يلي:

1-1. الإثبات الالكتروني: أولا يمكن تحديد مفهوم الاثبات من خلال ما جاء في القانون رقم 05-10 المادة 323 التي تقول: "ينتج الاثبات بالكتابة من تسلسل حروف او اوصاف او ارقام او أي علامة او رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، وكذا طرق استعمالها"[1].

حسب القانون رقم 05-10، المادة 323 مكرر 1 فان الإثبات الالكتروني هو: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وان تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها"[2].

ومنه نستنتج ان الاثبات الالكتروني يحمل نفس القوة القانونية للإثبات على الورق، بشكل حروف او ارقام او أي علامة مفهومة بشرط ان تسمح بالتأكد من هوية مصدرها وتستجيب لشروط الأمانة والسرية.

2-1. التوقيع الالكتروني: في ظل القانون 04-15 يعرف التوقيع الإلكتروني العادي في المادة 2 الفقرة 1 من القانون 04-15 بأنه عبارة عن: "بيانات إلكترونية في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق".

كما عرفت المادة 7 التوقيع الالكتروني بأنه موصوف أي ان: " التوقيع الإلكتروني الموصوف هو التوقيع الإلكتروني الذي تتوفر فيه المتطلبات الآتية[3]:

- ❖ أن ينشأ على أساس شهادة تصديق إلكتروني موصوفة.
- ❖ أن يرتبط بالموقع دون سواه.

([1])أضيفت بالقانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 44)، ص24. (انظر ملحق رقم 02)

([2])المصدر نفسه.

([3])القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد لقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (عدد 06)، الصادر في 2015/02/10. (انظر ملحق رقم 03)

- ❖ أن يمكن من تحديد هوية الموقع.
- ❖ أن يكون مصمما بواسطة آلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الإلكتروني.
- ❖ أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع.
- ❖ أن يكون مرتبطا بالبيانات الخاصة به، بحيث يمكن الكشف عن التغييرات اللاحقة بهذه البيانات.

1-3. التصديق الالكتروني: حسب المادة 5 فان "يجب ان تتواجد على التراب الوطني كل البيانات والمعلومات ذات الطابع الشخصي التي جمعها من طرف مؤدي خدمات التصديق الالكتروني، او الطرف الثالث الموثوق او سلطات التصديق الالكتروني، وكذلك قواعد البيانات التي تحتويها، ولا يمكن نقلها خارج التراب الوطني الا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به"[1].

اما شهادة التصديق الالكتروني الموصوفة فهي الشهادة التي تتوفر فيها المتطلبات حسب المادة 15 في العناصر التالية [2]:

- ❖ ان تمنح من قبل طرف ثالث موثوق او من قبل مؤدي خدمات التصديق الالكتروني طبقا لسياسة التصديق الالكتروني المتعارف عليها.
- ❖ ان تمنح للموقع دون سواه.
- ❖ يجب ان تتضمن على الخصوص جملة من الشروط الخاصة بالموقع.

ثانيا. الهيئات المسيرة للصيرفة الالكترونية في الجزائر: وهي الهيئات المنظمة والمسيرة للعمل الالكتروني في الجزائر كما تربط البنوك ببعضها البعض.

2-1. شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM:

أ. **لمجة عن ساتيم**: أسست في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، شركة النقد الآلي و المعاملات التلقائية بين البنوك " ساتيم " هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR، BDL BEA، BNA، CPA، CNEP والبركة ومؤسسة CNMA للتأمين، وإنها المشغل الوحيد للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة، وتجمع ساتيم 19 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 06 بنوك عامة و 12 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر، كما شهدت ساتيم تطورًا كبيرًا

([1])القانون رقم 15-04، المصدر سبق ذكره.

([2])المصدر نفسه.

ونموًا مستدامًا في خدماتها في السنوات الأخيرة. إلى يومنا هذا، تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي 36000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا + 71 موقعًا تجاريًا على الويب يعمل على منصته ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين[1].

والشكل الموالي يوضح الاعضاء الفاعلة في شبكة النقل بين البنوك:

الشكل رقم (5.3): البنوك المشاركة في شبكة النقل بين البنوك "ساتيم"

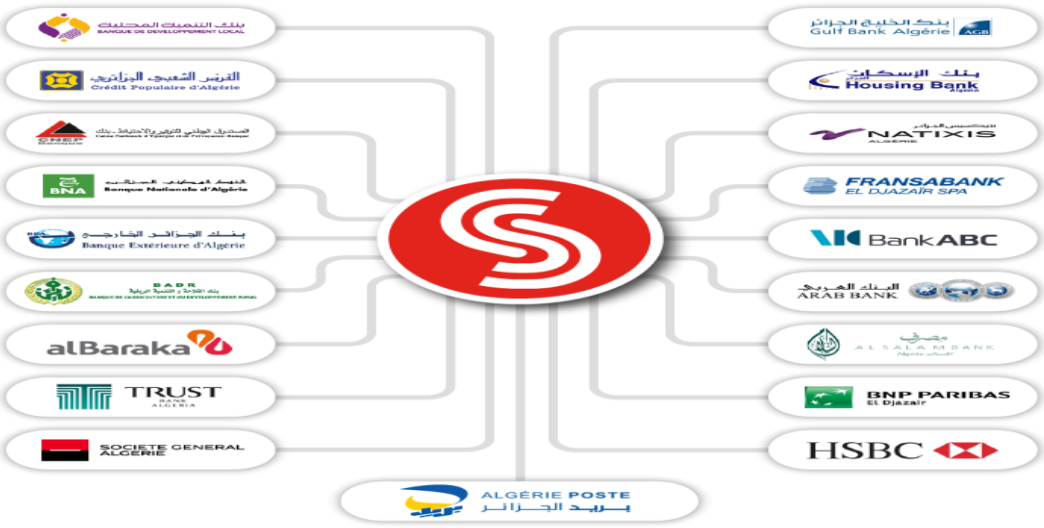

المصدر: الموقع الرسمي لساتيم، المصدر سبق ذكره.

ب. الخدمات المقدمة من طرف شركة "ساتيم": تقدم شركة هذه الشركة جملة من الخدمات والانشطة الالكترونية التي يمكن ايجازها كما يلي[2]:

- توجيه المعاملات.
- استضافة خدمات الدفع الالكتروني.
- اقتناء المعاملات.
- السحب من أجهزة الصراف الآلي.
- الدفع على محطات الدفع الإلكترونية.
- الدفع عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية).
- مراقبة النشاط النقدي.

([1])انظر الموقع الرسمي لساتيم، https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-08-37.html: يوم 2021/06/13.

([2])الموقع الرسمي لساتيم، المصدر سبق ذكره.

- ❖ مكافحة الغش وإدارة المنازعات.
- ❖ مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك.
- ❖ تخصيص بطاقة CIB وطباعة الرموز السرية (رمز PIN وكلمة مرور الدفع الإلكتروني).
- ❖ تخصيص الشيكات.
- ❖ خدمة مقدمة منذ سنة 1996، تخصيص الشيكات هو النشاط الأول لساتيم الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وآمنة من أنواع مختلفة مخصصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية للأفراد والشركات في جميع أنحاء الوطن.
- ❖ المساعدة والدعم حتى 3020 .

ج. **البطاقة البينكية CIB**: تم انشاءها من طرف شركة SATIM عام 1998، في البداية كانت كبطاقة سحب فقط، وترى شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك أن عملية الدفع باستعمال البطاقات البينكية CIB يدخل في إطار مشروع عصرنة أنظمة ووسائل الدفع، الذي يشكل حلقة أساسية في تطوير القطاع البنكي، هذا المشروع ذي البعد الوطني يستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال، وإضافة إلى السحب حامل البطاقة البينكية CIB يمكنه دفع مستحقات البضائع والخدمات لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين البنوك[1].

والشكل الموالي توضح كيفية عمل والتعامل بالبطاقة المحلية البينكية CIB:

الشكل رقم (6.3): عمليات الصيرفة الالكترونية ببطاقة CIB

المصدر: موقع شبكة CIB ، https://www.bitakati.dz/ar/reseaux-cib .

(1)صليحة بونفلة، عصام نجاح، (2018): بطاقة الدفع البينكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية (العدد3)، الجزائر، ص 495.

يمكن الحصول على البطاقة البيبنكية من مختلف البنوك التي تصدرها في الجزائر، وتستعمل بطاقة CIB في مختلف التعاملات الالكترونية من دفع الكتروني والتسوق وتسديد الفواتير المختلفة، كما يمكن القيام بعمليات السحب من الشباك الالي GAB واتمام عمليات الدفع الكترونيا عن طريق جهاز الدفع الالكتروني TPE.

1-1. سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:

أ. **نظرة حول سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:** تعتبر سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPCE) والمسماة في ما يلي "سلطة الضبط" هيئة مستقلة للبريد والاتصالات الالكترونية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتم إنشاءها في إطار القانون رقم 2000-03 المؤرخ في قانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 05 أوت سنة 2000، المعدل والمتمم، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية، والذي ألغي بالقانون 18-04 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الذي جدّد إنشاء سلطة ضبط سوقي البريد و الاتصالات الالكترونية في المادة 11 منه[1].

ب. **مهام سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية:** لهذه السلطة مهام متعددة وذلك لضبط الخدمات والأنشطة الالكترونية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، وترد مهام سلطة الضبط في المادة 13 من القانون المذكور وتشمل ما يلي[2]:

- السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والاتصالات الإلكترونية باتخاذ كل التدابير الضرورية لترقية أو استعادة المنافسة في هاتين السوقي.
- السهر على تجسيد تقاسم منشآت الاتصالات الالكترونية، في ظل احترام حق الملكية.
- تخصيص الذبذبات لمتعاملي شبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور في الحزم التي تمنحها لها الوكالة الوطنية للذبذبات، ومراقبة استخدامها وفق مبدأ عدم التمييز.
- اعداد وتحبين وضعية الذبذبات التي تخصصها للمتعاملين وتبليغها بانتظام إلى الوكالة الوطنية للذبذبات.
- إعداد مخطط وطني للترقيم ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للمتعاملين.
- منح التراخيص العامة لإنشاء و/أو استغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية وتوفير خدمات الاتصالات الإلكترونية وتراخيص الشبكات الخاصة، وكذا تراخيص تقديم خدمات أدائيات البريد.
- المصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية طبقا للمواصفات والمعايير المحددة عن طريق التنظيم.

(1)انظر موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المصدر سبق ذكره.

(2)المصدر نفسه..

- ❖ الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين عندما يتعلق الأمر بالتوصيل البيني والنفاذ وتقاسم المنشآت والتجوال الوطني .
- ❖ تسوية النزاعات التي تنشا بين المتعاملين والمشتركين.
- ❖ الحصول من المتعاملين على جميع المعلومات الضرورية للقيام بالمهام المخولة لها.
- ❖ التعاون في إطار مهامها مع السلطات الأخرى أو الهيئات الوطنية كانت أم أجنبية ذات الهدف المشترك.
- ❖ إعداد ونشر التقارير والإحصائيات الموجهة للجمهور المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية بصفة منتظمة.
- ❖ إعداد ونشر تقرير سنوي يتضمن قراراتها وآراءها وتوصياتها، مع احترام واجب التحفظ حماية.
- ❖ الخصوصية وسرية الأعمال، ويرسل إلى البرلمان بغرفتيه، والوزارة الأولى، والوزارة المكلفة بالبريد والاتصالات الالكترونية.
- ❖ نشر في المذكرة الرسمية لسلطة الضبط قراراتها، مع مراعاة حماية السرية وأسرار الأعمال.
- ❖ السهر على احترام متعاملي البريد والاتصالات الالكترونية للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة على الخصوص بالبريد والاتصالات الالكترونية والأمن السيبراني.
- ❖ السهر على حماية حقوق المشتركين في خدمات الاتصالات الإلكترونية ومرتفقي البريد.
- ❖ وضع إجراء يحدد كيفية معالجة شكاوى المشتركين.
- ❖ نشر كل معلومة مفيدة لحماية حقوق المشتركين، وكذا القيام بحملات تنظيم تحسيسية وتوعوية لفائدة هؤلاء.
- ❖ المشاركة في تمثيل الجزائر في المنظمات الدولية المختصة في مجالي البريد والاتصالات الإلكترونية.
- ❖ تسديد المساهمات والنفقات المختلفة التي تستحقها على الجزائر المنظمات الإقليمية والدولية المختصة في مجالي البريد والاتصالات الإلكترونية والتي تكون الجزائر عضوا فيها، بناء على إثباتات يرسلها إليها الوزير المكلف بالبريد وبالاتصالات الإلكترونية.
- ❖ إجراء أي رقابة تدخل ضمن إطار صلاحياتها وفقا للتنظيم المعمول به وأحكام دفتر شروط المتعاملين.

المطلب الثالث: تحديث أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر

على الرغم من تطور أنظمة الدفع في السنوات الأخيرة واتساع نطاق استخدامها في العديد من المجالات، الا ان الجزائر بقيت في مرتبة متأخرة رغم المساعدات المالية وغيرها التي تلقتها لتغيير واقع المنظومة المصرفية غير ان ذلك لم يغير الكثير، فأنشطة الصيرفة الالكترونية لدى البنوك الجزائرية حاليا لا تتم الا عن طريق نظامين رئيسيين هما نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة و نظام المقاصة الالكترونية، والصيرفة على الخط.

أولا. نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ARTS

دخل هذا النظام في شبة العمل المصري في 08 فيفري 2006، ويعرف نظام تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الحقيقي، حسب المادة 2 من الجريدة الرسمية بانه نظام تم وضعه من طرف بنك الجزائر فهو نظام للتسوية ما بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية او البريدية للمبالغ الكبيرة او الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام[1].

ومن التعريف السابق نرى ان هذا النظام خاص فقط بالمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي يتم تحويلها بين البنوك والشكل الموالي سيوضح طريقة عمل هذا النظام:

الشكل رقم (7.3): تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الحقيقي وفق نظام ARTS:

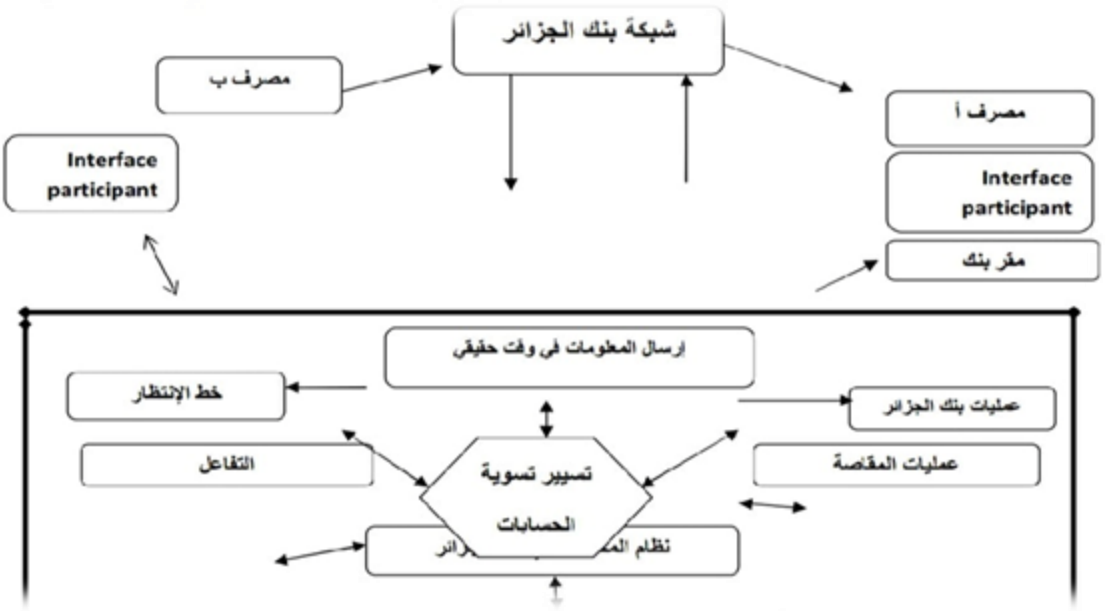

المصدر: نصيرة شبوب، المصدر سبق ذكره، ص117.

([1])الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 02)، 15 يناير 2006.

نلاحظ من الشكل السابق ان عمليات التحويل للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة قد اثر بشكل إيجابي على تسيير هذه العمليات سواء لحساب المصارف نفسها او لحساب الزبائن او بين المصارف في أوقات قصيرة جدا.

ثانيا. نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ATCI

عرفت الجريدة الرسمية نظام المقاصة الالكترونية بانه نظام جزائري يخص نظام الي وغير مادي لأوامر الدفع المضبوطة من قبل المقاصة[1].

من التعريف السابق يمكن ان نستنتج ان نظام المقاصة الالكترونية يعمل بشكل الي حيث يلبي المعاملات المالية المختلفة عن طريق وسائل الدفع الالكترونية المعروضة بين البنوك ومنها (التحويلات، الصكوك، الاقتطاعات، الأوراق التجارية، المعاملات عبر البطاقة المصرفية) عن بعد من خلال الشبكة الالكترونية التي تربط بين البنوك وبعض المؤسسات المالية وكلها تحت اشراف بنك الجزائر.

والشكل الموالي يوضح لنا حجم عمليات نظام المقاصة الالكترونية ما بين المصارف في سنة 2018:

الشكل رقم(8.3): عمليات نظام المقاصة الالكترونية ما بين المصارف في سنة 2018

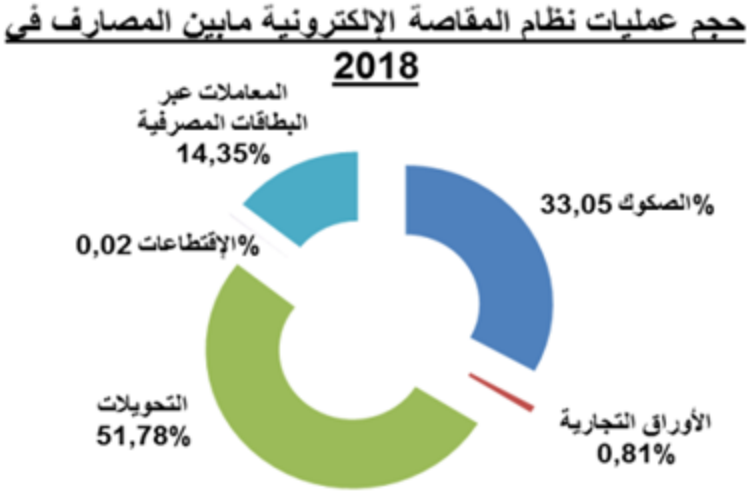

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، موقع بنك الجزائر، ص101. (انظر ملحق رقم 04).

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 26)، 23 ابريل 2006.

من الشكل السابق نستطيع ان نرى اختلاف العمليات التي تتم بين المصارف مع اختلاف نسب استعمال وسائل الدفع عن بعد، حيث ان حجم عمليات التحويلات يهيمن على اعلى نسبة والتي تقدر ب51,78% تليها عمليات بالصكوك بنسبة 33,05% حيث تمت مقاصتها الكترونيا ، اما المعاملات عبر البطاقات المصرفية كانت بنسبة قليلة مقارنة بالمعاملات الذي ذكرناها سابقا حيث بلغت نسبة 14،35% ولكن هذه النسبة تعد جيدا جدا مقارنة بالسنوات الماضية مما يعني ان استعمال البطاقات يمكن ان يرقى للمستوى المطلوب في السنوات القادمة.

اما الشكل الموالي فيعبر على قيمة عمليات المقاصة الالكترونية في سنة 2018 كالتالي:

الشكل رقم (9.3): قيمة عمليات نظام المقاصة الالكترونية في 2018

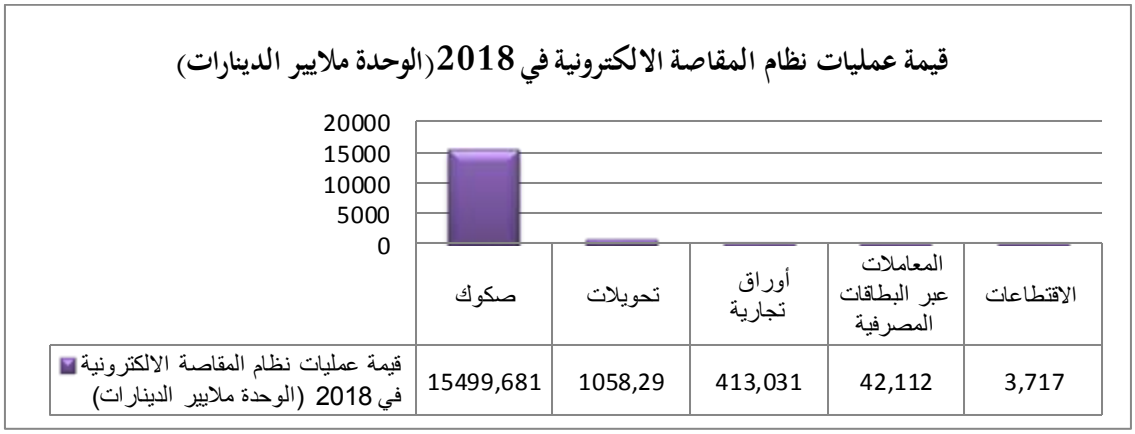

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصدر سبق ذكره، ص102.

يمكن ان نلاحظ من الشكل السابق ان معظم عمليات نظام المقاصة الالكترونية تمت عن طريق الصكوك التي تمثلت في اعلى قيمة، تليها التحويلات، اما المعاملات الأخرى فكانت بنسب قليلة خاصة المعاملات عن طريق البطاقات المصرفية والاقتطاعات.

فالجدول الموالي سعبر عن المدفوعات باستعمال البطاقات:

الجدول رقم (11): عدد المدفوعات باستعمال البطاقات لسنة 2018

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	139,363	1,060	%46,00	%78,37
الدفع عبر الانترنيت	163,627	0,293	%54,00	%21,63
مجموع الدفع باستخدام البطاقة البنكية	302,990	1,353	%100,00	%100,00

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصدر سبق ذكره، ص103.

يمكن الملاحظة من الجدول السابق فيما يتعلق بالدفع باستعمال البطاقة المصرفية خلال سنة 2018، ان المدفوعات عبر محطات الدفع الإلكترونية مثلث ٪46 من حيث الحجم و ٪78,37 من حيث القيمة، في حين أن المدفوعات عبر الانترنت سجلت ٪54 من حيث الحجم و ٪21,63 من حيث القيمة.

أما الجدول الموالي فيعبر عن تطور المعاملات بإستخدام البطاقات المصرفية:

الجدول رقم (12): تطور المعاملات باستخدام البطاقات المصرفية لسنة 2017 و 2018

طبيعة العملية	سنة 2017		103سنة 2018		نسبة النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
الدفع باستخدام البطاقات	196,938	0,916	302,990	1,353	%53,85	%47,75
منها الدفع عبر المحطة الالكترونية	96,756	0,678	139,363	1,060	%44,04	%56,36
منها الدفع عبر الانترنيت	100,182	0,238	163,627	0,293	%63,33	%23,20

المصدر: تقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، المصدر سبق، ص104.

يمكن القول انه من حيث التطور كما يوضح الجدول أعلاه انه قد سجلت المدفوعات عبر البطاقة المصرفية تطورات معتبرة وصلت الى ٪53,85 من حيث الحجم و ٪47,75 من حيث القيمة. وقد عرف الدفع عن قرب (عبر محطات الدفع الإلكترونية) نفس الاتجاه التصاعدي في سنة 2018 من حيث القيمة وهذا يعد تطورا ملحوظا ليمثل ٪44,04 و ٪56,36 على التوالي من حيث الحجم والقيمة. كذلك عرف الدفع عبر الانترنت ارتفاعا ب٪63,33 من حيث الحجم و ٪23,20 من حيث القيمة، كل هذه المعطيات يمكن ان تبشرنا على امكانية تطور الاستخدام للبطاقات المصرفية في السنوات القادمة.

ثالثا. الصيرفة على الخط في الجزائر: إن احد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر هي الصيرفة على الخط، وتمت بين تلات مؤسسات جزائرية هي MAGACT MULTIMEDIA و SOFT ENGINEERING ومركز الاعلام العلمي والتقني CERIST لينشأ ما يسمى E-algeriabanking service والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو مشروع طبعا يهم كل المصارف وهو مازال في طور الإنجاز، تهدف هذه الشركة أساسا الى[1]:

- ❖ الاقتراح على الزبائن (بنوك، مؤسسات مالية) حلولا معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات.
- ❖ تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته.
- ❖ تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم.
- ❖ لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية AEBS في تقديم خدمات عبر الأنترنت وذلك من خلال إمضاء عدة عقود نذكر منها:
  - عقد مع القرض الشعبي الجزائري في جويلية 2005 لتزويد البنك بخدمات DIAGRAMEDIA1.
  - عقد مع البنك BNP في 21 نوفمبر 2005 لتزويد هذا البنك بخدمات DIAGRAM e-banking.
- ❖ معظم الخدمات المقدمة عبر الأنترنت من طرف المصارف الجزائرية عبارة عن خدمات بسيطة وقليلة تحتاج الى التنويع وشركة AEBS تعتبر أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية لما حققته من توفير الخدمات الصيرفة الالكترونية، لكن هذا لا ينفي وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية لأجل تحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي المالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

([1])زيبري رايح، بوزرورة ليندة، (2016): آفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد16)، جامعة بليدة، الجزائر، ص 297.

المبحث الثالث: واقع وتحديات تحديث الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

سيتناول هذا المبحث عن مجموعة البنوك العمومية، المشتركة الجزائرية والخاصة الفاعلة والمتصلة بشبكة النقد الالي وجملة الوسائل والخدمات التي توفرها هذه البنوك الجزائرية، كما سنحدد التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في مجال الصيرفة الالكترونية.

المطلب الاول: واقع البنوك الجزائرية العمومية الممارسة للصيرفة الالكترونية

ان البنوك الجزائرية العمومية معظمها اصبحت اعضاء في شبكة النقد الالي بين البنوك لتدخل ضمن نطاق العمل الالكتروني، ولكل منها منتجات الكترونية خاصة بها، حيث سيتم تناول معظمها في هذا المطلب بالتفصيل.

❖ **البنوك الجزائرية العمومية المعتمدة في الجزائر والممارسة للصيرفة الالكترونية:** هي عبارة عن 06 بنوك المشاركة في شبكة النقد الالي بين البنوك ولديها جملة من خدمات الصيرفة الالكترونية، حيث يمكن تلخيص هذه البنوك في الجدول الاتي:

جدول رقم (13): البنوك الجزائرية العمومية الممارسة للصيرفة الالكترونية وخدماتها.

اسم البنك	ملكية البنك	وسائل وخدمات الصيرفة الالكترونية المقدمة من طرف البنك
البنك الوطني الجزائري BNA[1]	الجزائر	تتمثل خدمات الصيرفة الالكترونية في البنك الوطني الجزائري ، وهي: 1. **بنك عن بعد أي الالكتروني: كما يلي** - الخدمة البنكية الالكترونية: عن طريق ebanking.bna.dz - خدمة تبادل المعطيات المرقمنة: وهي خدمة تبادل المعطيات الآلي **EDI**، تسمح بتحويل الأجور بصفة آلية باستعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة. - خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنيت: e-Paiement التي تتيح فرصة تسوية الفواتير والخدمات عبر مواقع الإنترنت التي تقبل هذه الوسيلة عن طريق بطاقة CIB بأنواعها. - الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الانترنيت. - تطبيق WIMPAY.BNA. 2. **الخدمات الائتمانية:** كما يلي - بطاقة الدفع الالكتروني: البنك الوطني الجزائري يمنحكم صيغتان من CIB الكلاسيكية والذهبية. - جهاز الدفع الالكتروني: البنك الوطني الجزائري يقترح جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) - بطاقة الاعمال: البنك الوطني الجزائري يقدم بطاقة الاعمال "بطاقة بينكية" للمهنيين والمؤسسات للقيام بعمليات السحب والدفوعات عبر الانترنيت وتسلم هذه البطاقات مجانا وتكون صالحة لمدة 03 سنوات.

([1])انظر موقع البنك الوطني الجزائري، #/https://www.bna.dz/ar : يوم 2021/06/15.

بنك الجزائر الخارجي BEA [1]	الجزائر	1. **الخدمات الالكترونية:** - خدمة تطبيق BEA MOBILE. 2. **أنواع بطاقات الدفع المقدمة من طرف بنك الجزائر الخارجي:** - بطاقات CIB الذهبية والكلاسيكية. - بطاقات عالمية: MASTERCARD ، PREPAID ،PLATINUM classique et business - Cartes american express - business cartes world elite ، cartes world
بنك التنمية المحلية BDL [2]	الجزائر	1. **خدمات البنك الالكتروني:** تتمثل في e-BDL هو اشتراك الذي يسمح بالاطلاع على الحسابات البنكية في وقت أو القيام بعمليات بنكية دون عناء التنقل الى الوكالات عن طريق الانترنت أو بواسطة هاتف نقال. 2. **البطاقات الالكترونية:** - بطاقة كوربورايت لبنك التنمية المحلية: هي بطاقة متخصصة موجهة إلى المهنيين و المؤسسات من أجل تغطية مختلف النفقات، تسمح هذه البطاقة القيام بالدفع عن طريق أجهزة الدفع الالكتروني. الدفع عن طريق الانترنت السحب عن طريق موزعات السحب الالكتروني إمكانية متابعة العمليات عن طريق الانترنت بواسطة خدمة E-BDL هذه الخدمة مخصصة للمستخدم، بطاقة كوربورايت صالحة لمدة ثلاثة سنوات (03) قابلة للتجديد بطريقة أوتوماتيكية. - بطاقات الدفع الدولية VISA.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR [3]	الجزائر	**الخدمات البنكية** عن بعد في بنك الفلاحة والتنمية هي لتلبية الاستفسارات وفتح حساب في البنك. اما بالنسبة للنقد الالي فكما يلي: **البطاقات المتوفرة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** 1. **البطاقات البنكية الدولية:** - البطاقة البنكية الكلاسيكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. - البطاقة البنكية تيتانيوم: تعمل عن طريق عمليات السحب من الموزعات الالية DAB او الشبابيك الالية GAB في الخارج التي تحمل شعار ماستر كارد. تعمل على تسديد المشتريات، السلع او الخدمات من خلال البطاقة البنكية لأجهزة الدفع الالكتروني TPE التي تحمل شعار ماستر كارد. تسمح بالقيام بعمليات الدفع عبر الانترنيت في المواقع الالكترونية المؤمنة والتي تحمل شعار ماستر كارد. 2. **بطاقات الدفع ما بين البنوك CIB** : - بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB الذهبية. - بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB الكلاسيكية. - البطاقة البنكية القابلة للشحن CBR .

([1])انظر موقع بنك الجزائر الخارجي، https://www.bea.dz/cartes.php : يوم 2021/06/15.

([2])انظر الموقع الالكتروني لبنك التنمية المحلية، www.ebanking.bdl.dz : يوم 2021/06/15.

([3])انظر الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،
https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%8a : يوم 2021/06/15.

		- بطاقة بدر «توفير". تعتمد فروع وكالة بدر على أجهزة الدفع الالكتروني TPE .
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP[1]	الجزائر	البطاقات الموفرة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: - بطاقة الدفع CIB بنوعيها. - بطاقة التوفير مقدمة من طرف البنك.
القرض الشعبي الجزائري[2] CPA	الجزائر	يتوفر القرض الشعبي الجزائري على خدمة البنك الالكتروني للعملاء فقط، لادارة حسابهم البنكي في الموقع، وخدمة EDI . البطاقات الموفرة من طرف البنك: - بطاقة CIB كلاسيك وبطاقة CIB الذهبية. - بطاقتي CIB باسمي Carte Corpor@te و Carte Corpor@te+ - بطاقة فيزا الذهبية، و بطاقة فيزا كلاسيك.

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد مواقع البنوك الرسمية الجزائرية.

([1])انظر الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، https://www.cnepbanque.dz/index.php/2-non-categorise/93-la-carte-cib: يوم 2021/06/15.

([2])انظر الموقع الالكتروني للقرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/moyens-de-paiement: يوم 2021/06/15.

المطلب الثاني: واقع البنوك الجزائرية المشتركة والخاصة الممارسة للصيرفة الالكترونية

تنشط في الجزائر مجموعة من البنوك منها جزائرية مشتركة مع دولة أخرى ومنها الخاصة، حيث تقدم خدمات مصرفية الكترونية بدأت تتطور مع الوقت.

❖ **البنوك الجزائرية المشتركة والخاصة المعتمدة في الجزائر والممارسة للصيرفة الالكترونية:** هي عبارة عن البنوك المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية والمشاركة في شبكة النقد الالي بين البنوك، تقدم خدمات الصيرفة الالكترونية متفاوتة نسبيا، ويمكن تلخيص هذه البنوك في الجدول الموالي:

جدول رقم (14): عدد البنوك الجزائرية المشتركة والأجنبية الممارسة للصيرفة الالكترونية في الجزائر وخدماتها.

اسم البنك	ملكية البنك	وسائل وخدمات الصيرفة الالكترونية المقدمة من طرف البنك
بنك البركة الجزائر[1]	بحريني جزائري	**الخدمات البنكية الالكترونية لبنك البركة:** يمكن للأفراد والمؤسسات والمهنيين الذين يملكون حسابات في بنك البركة بإدارة حساباتهم عن طريق الموقع الرقمي للبنك والاستفادة من خدمة الرسائل القصيرة والقيام بالتحويلات من والى الحساب في أي وقت وفحص ومتابعة مختلف العمليات التي تمت. 1. **خدمة التوطين المسبق:** بنك البركة الجزائري في خدمة عملائه من شركات الاستيراد، اذ يوفر لهم وسائل الدفع المستندية أكثر أمانا متوافقة مع المعايير الدولية ومتلائمة مع حاجياتهم كمشترون أو بائعون. وفي نفس السياق وحرصا منه على خدمة عملائه أينما تواجدوا وعلى مدار الساعة بنك البركة الجزائري يضع تحت تصرفهم بوابة الويب الخاصة بمعالجة طلبات ما قبل التوطين أو التوطين المسبق لعمليات توطين عمليات التجارة الخارجية. 2. **خدمة البركة سمارت:** الي خدمة 3 في 1 البنك عبر النت، البنك عبر الهاتف الذكي وخدمة الرسائل القصيرة حيث يمكن للعملاء القيام والاستفادة من العمليات البنكية التالية: - متابعة رصيدكم وتاريخ عملياتكم؛ - متابعة تمويلاتكم؛ - لقيام بتحويلات بنكية (داخل البنك، ما بين البنوك في الجزائر، تسديد الضرائب المستحقة لمصالح الجباية) ... DGI ؛ - طلب وسائل الدفع؛ - تحميل وطبع بطاقة الهوية المصرفية RIB ؛ 3. **خدمة تطبيق البركة** App.dz . 4. **بطاقات الدفع الالكتروني:** - بطاقة CIB البركة للافراد. - البطاقة المهنية الالكترونية CIB للمؤسسات والمهنيين. - بطاقات دولية.

([1])انظر الموقع الالكتروني بنك بركة الجزائر، https://www.albaraka-bank.com/banque-digitale/#Smart: يوم 2021/06/14

المؤسسة المصرفية العربية الجزائر [1]	بحريني جزائري	تقدم المؤسسة المصرفية العربية الجزائر خدمة البنك عن بعد عن طريق: - خدمة كويكلي: عن طريق تلقي رسائل نصية فور تسجيل أي عملية في حساب العميل. - تطبيقة خدمات البنك الرقمية "ABC ديجيتال": هي خدمة مصرفية عبر الإنترنت توفر منصة مبتكرة وتصميم عصري، موضوع لتلبية احتياجات العميل بشكل أفضل على مدار 24 /24 ساعة و7/7 أيام ومن أي جهاز عبر الإنترنت (جهاز كمبيوتر أو لوحة رقمية أو هاتف ذكي). - بطاقات الدفع الالكتروني: بطاقات CIB الكلاسيكية والذهبية، بطاقات ايزي ودايلي.
البنك العربي الجزائر [2]	أردني جزائري	1. **الخدمات المقدمة من طرف البنك العربي الجزائر**: تتمثل في ما يلي أ. **خدمات العربي اونلاين**: يسمح البنك للعملاء بالتمتع بأقصى درجات المرونة والأمان في معاملاتهم المصرفية والبقاء على تواصل دائم مع حساباتهم في أي وقت ومن أي مكان مع الخدمة المصرفية عبر الانترنت عربي أون لاين، من خلال خدمة عربي أون لاين، والمتوفرة باللغتين العربية والفرنسية، يمكنك للعملاء القيام بما يلي: - الاطلاع على أرصدة وتفاصيل الحساب. - الحصول على كشف حساب تفصيلي فوري. - التحويل بين الحسابات، أو لحسابات أخرى لدى البنك العربي أو لبنوك محلية. ب. **خدمة التحويل**: يحتفظ البنك العربي بشبكة من الفروع تغطي معظم أنحاء العالم مما يسهل عملية إصدار الحوالات الى الخارج ويؤدي إلى سرعة وصول هذه الحوالات إلى المستفيدين وفي حالة عدم وجود فرع في البلد الذي ستصدر اليه الحوالة فيتم اصدارها الى احد مراسلينا الذين يغطون كافة أنحاء العالم. - يستخدم البنك نظام سويفت للتراسل وهو نظام اتصال متطور يتميز بالسرعة والدقة والسرية والامان. - تستقبل الفروع الحوالات وأوامر الدفع الواردة من الفروع والبنوك الأخرى لدفعها إلى المستفيدين إما نقداً او قيداً لحساباتهم. - تستوفي عمولة على الحوالات الصادرة والواردة حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في الجزائر 2. **بطاقات الدفع الالكتروني المتاحة من طرف البنك:** - بطاقة السحب الالي CIB . - بطاقة فيزا الذهبية الدولية. - بطاقة فيزا بلاتنيوم الدولية. - بطاقة فيزا SIGNATURE الدولية.
بنك الخليج الجزائر [3]	كويتي جزائري	تتجسد عمليات الصيرفة الالكترونية في بنك الخليج الجزائر بما يلي: 1. الخدمات الالكترونية: - بالنسبة للأفراد: تحميل مسبق الدفع، والتحويلات ما بين البنوك. - بالنسبة للمهنيين: خدمة التوطين المسبق. - بالنسبة للمؤسسات: خدمة التوطين المسبق، المعاش الفردي. 2. البنك الرقمي:

(1)انظر الموقع الالكتروني للمؤسسة المصرفية العربية، https://www.bank-abc.com/world/Algeria/ar/Pages/default.aspx: يوم 2021/06/14 .

(2)انظر الموقع الالكتروني للبنك العربي الجزائر، https://www.arabbank.com/: يوم 2021/06/15.

(3)انظر موقع بنك الخليج الجزائر، https://www.agb.dz/ : يوم 2021/06/16.

		- بالنسبة للأفراد والمهنيين والمؤسسات: بنك خليج الزائر اونلاين أي على الخط، AGBy SMS، خدمة الايمايل. 3. البطاقات الالكترونية: أ. البطاقات المحلية: - بالنسبة للافراد: بطاقة AL-OULA، بطاقة SAHLA، بطاقة الادخار. - بالنسبة للمهنيين والمؤسسات: بطاقات الاعمال. ب. البطاقات الدولية: - بطاقات فيزا بأنواعها. - بطاقات ماستر كارد بأنواعها.
بنك الثقة الجزائر [1]	كويتي جزائري	يقدم بنك الثقة الجزائر جملة من الخدمات ووسائل الدفع الالكترونية كما يلي: 1. خدمات بنك الثقة الجزائر: - خدمة حسابي: التي تسمح بإدارة الحسابات والبطاقات الخاصة بالعميل عن بعد، وهي نوعين HISSABI PULLو HISSABI PUCH . - خدمات TB@NETو TB@NETالتي لا يستطيع الوصول اليها الا عملاء البنك. 2. بطاقات الدفع الالكتروني: أ. البطاقات المحلية: تتمثل في - بطاقات CIB بانواعها. - بطاقة توفير وبطاقة توفير تساهمي. **ب. البطاقات الدولية:** - بطاقات VISA CONTACLESSوالتي تعتبر من احدد بطاقات الفيزا التكنلوجية، حيث يعتبر بنك الثقة اول مقدمي هذه الخدمة في الجزائر. - بطاقات MASTERCARD EASY CARD تعتبر مجموعة هذه البطاقات جديدة في الجزائر وبنك الثقة اول مقدمي هذه الخدمة في الجزائر.
بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر [2]	أردني جزائري	تتمثل عمليات الصيرفة الالكترونية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر كما يلي: **1. الخدمات الالكترونية:** - خدمة e-Banking البنك الالكتروني: يسمح لك بالولوج الى حسابك البنكي 24/24 ساعة والتحكم في العمليات والتحويلات ومراجعتها عن بعد. - خدمة e-Emailing: الحصول على نسخ الكترونية لوصل العمليات التي تمت من طرف العميل، اشعار خصم او تدفق، نظام السويفت... الخ - خدمة SMSBanking : رسائل نسية في الهاتف النقال. **2. بطاقات الدفع الالكترونية:** - بطاقة التحويل ما بين البنوك CIB . - البطاقة الدولية فيزا كارد.

([1])انظر الموقع الالكتروني لبنك الثقة الجزائر، https://www.trustbank.dz/: يوم 2021/06/16 .

([2])انظر الموقع الالكتروني لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/: يوم 2021/06/16.

بنك السلام الجزائر[1]	البحرين	يتعامل بنك السلام الجزائر بالصيرفة الالكترونية المتمثلة في تقديم جملة من الخدمات ووسائل الدفع الالكترونية لتسهيل العمليات للافراد والمهنيين والمؤسسات كما يلي: 1. الخدمات عبر الانترنيت: - السلام مباشر للافراد: إدارة الحساب البنكي للعميل عن بعد الكترونيا. - السلام مباشر للشركات: يتمثل في تقديم نوعين من الخدمات للشركات عن طريق حزمة برينيوم او حزمة غولد. - السلام سمارت بنك للافراد وللشركات: تسمح بالكشف عن الأرصدة والعمليات والتحويلات المالية عن طريق الهاتف الذكي او اللوح الالكتروني. - خدمة الاعتماد المستندي: تسمح بملئ استمارة الاعتماد المستندي عبر الانترنيت وفي أي وقت عبر الرابط https://e-portail.alsalamalgeria.com. - خدمة ما قبل التوطين: تسمح بمعالجة طلبات ما قبل التوطين للاستيراد الكترونيا وفي أي وقت. 2. بطاقات الدفع الالكتروني الخاصة ببنك السلام: - امنة بطاقة الدفع وخدمة الدفع عبر الانترنيت. - دفتر التوفير وبطاقة التوفير "امنيتي". - السلام فيزا مسبقة الدفع، السلام فيزا غولد، السلام فيزا بلاتنيوم.
بنك ناتكسيس الجزائر[2]	فرنسي	يقدم بنك ناتكسيس الجزائر خدمة BanxyBank وهو بنك الكتروني عن بعد عن طريق الانترنيت او تطبيق في الهاتف الذكي، يلبي الخدمات التالية: - إدارة الحساب البنكي عن بعد، العمليات والتحويلات والكشوف. - بطاقات البنك الالكترونة تتمثل في: بطاقة CIB GOLD، بطاقات الفيزا غولد او بلاتنيوم بخاصيتي الادخار او غير محدودة، بطاقة الادخار.
سوسيتيه جنرال الجزائر[3]	فرنسي	يقدم بنك سوسيتيه جنرال خدمة البنك عن بعد ويقدم جملة من البطاقات الالكترونية كما يلي: 1. خدمة البنك عن بعد: يمكن للعميل متابعة حساباته البنكية سواء عن طريق تطبيق الهاتف الذكي APPLI SGA، او عن طريق الرسائل القصيرة او الموقع الالكتروني الخاص بالبنك. 2. بطاقات الدفع الالكتروني: أ. البطاقات المحلية CIB: - بطاقة CIB TEM TEM. - بطاقة CIB PERLE. - بطاقتي CIB CLASSIC ET CIB GOLD. ب. البطاقات الدولية: - بطاقة VISA CONTACTLESS. - بطاقة VISA SECURE.

(1)انظر الموقع الالكتروني لبنك السلام، https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/: يوم 2021/06/16.

(2) Banxy website : https://www.banxybank.com/fr/, le 15/06/2021.

(3)انظر الموقع الالكتروني لبنك سوسيتيه جنرال الجزائر، https://societegenerale.dz/: يوم 2021/06/15 .

باريبا الجزائر[1]	فرنسي	يوفر بنك باريبا الجزائر خدمة البنك عن بعد لادارة حسابات العملاء المختلفة عن طريق الموقع الالكتروني او تطبيق الهاتف الذكي MY BANK. بطاقات البنك الالكترونية: - بطاقة فيزا الدولية. - بطاقات CIB CLASSIC و CIB GOLD. - بطاقة CIB JEUNE للافراد والشباب. - بطاقة الاعمال للمهنيين والمؤسسات.

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مواقع البنوك الرسمية الجزائرية

يمكن ان نقول ان البنوك العمومية في الجزائر لديها خدمات ومنتجات لوسائل دفع الكترونية مقبولة ولكن لا يوجد تسويق كافي او تعريف جيد لهذه المنتجات، اما البنوك الجزائرية المشتركة وخاصة الخاصة منها فهي مواكبة للتطورات المصرفية العالمية وذلك بسبب ان الدول المشتركة لديها تطور تكنولوجي كبير ومعرفة في القطاع المصرفي، كما ان اكثر من يستخدم وسائلها وبطاقاتها المصرفية هم المؤسسات الكبرى والمتنقلين من والى خارج الوطن.

وعليه، على الدولة الجزائرية تشجيع البنوك الخاصة واعطائها مساحة من العمل والحرية والتخفيف من القوانين والتشريعات الصارمة التي تحد من نشاطها داخل الوطن من جهة، ومراجعة نسب الجباية المختلفة.

([1])انظر الموقع الالكتروني لبنك باريبا الجزائر، https://www.bnpparibas.dz/: يوم 2021/06/15 .

المطلب الثالث: تحديات البنوك الجزائرية مع الصيرفة الإلكترونية

ان البنوك الجزائرية تواجه كل يوم تحديات عديدة سواء من طرف المتعاملين او من طرف الدولة.

اولا. مشاكل تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

رغم دخول الصيرفة الالكترونية حيز التنفيذ في البنوك الجزائرية الا ان هنالك مشاكل تمنع من تطورها وانتشارها كما يجب لأسباب منها[1]:

- ❖ انعدام ثقة المواطنين بصفة عامة والزبائن بصفة خاصة اتجاه اساليب الصيرفة الالكترونية.
- ❖ عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام المصرفي الالكتروني من جهة، وعدم وجود تسويق جيد ومغري من طرف البنوك من جهة اخرى.
- ❖ تعتبر الصيرفة الالكترونية مولود حديث في الجزائر اذ تتطلب خبراء في ميدان الاعلام الالي والاتصال وهذا الشيء تفتقر اليه بلادنا.
- ❖ لا يوجد نظام امن معلوماتي فعال في الجزائر، وهذا ما يثير خوف العديد من المتعاملين.
- ❖ الصيرفة الالكترونية او البنوك الالكترونية هي اخر مستجدات الدفع اذ ان له فوائد ومزايا هائلة للمستهلك وهذا عن طريق وضع عروض لمنتجات مختلفة وتوفير عناء التنقل الى الوكالات والبنوك وباقل التكاليف، الا ان هذه الخدمة تذر مشاكل جديدة للسطات الوطنية من خلال زيادة الوتيرة في التنظيم والمراقبة، وايضا في تطبيق وصياغة سياسة الاقتصاد الكلي.

ثانيا. التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية التي تحد من تطبيق الصيرفة الإلكترونية

لا تستطيع للبنوك الجزائرية القيام بدورها بوتيرة سريعة دون اللجوء للاستخدام المكثف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، فهناك عدة تحديات حتى تحول دون دخول الاقتصاد الجزائري عامة والبنوك خاصة إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وهي[2]:

2-1. بالنسبة لسلطات البلد: إن الاستثمار في التربية والتكوين الذي يعطي قوة عاملة مؤهلة في مجالات عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتخفيف القيود على قطاع الاتصالات عاملان هامان للاقتصاديات الوطنية

([1])انظر بوخاري فاطنة (2020): واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية واليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية (العدد 02 خاص)، الجزائر، ص 148.

([2])المصدر نفسه، ص 149.

والاقتصاد العالمي، ويمكن أن تستفيد الجزائر من تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي المتمركز بواشنطن، يركز التقرير على ما سماه المكتب الاستعداد الإلكتروني، فيرى ضرورة توفر خمس نقاط قوة في الاقتصاد في عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال وهي:

- **الربط**: هل شبكات تكنولوجيا الإعلام قابلة و سهلة الاستخدام؟
- **القيادة الإلكترونية**: هل وضعت الحكومة الاستعداد الإلكتروني كأولوية وطنية؟
- **امن المعلومات**: هل يمكن للمستخدمين وضع ثقتهم في معالجة و تخزين المعلومات بالشبكة المعلوماتية؟
- **رأس المال البشري**: هل حصلت القوة العاملة على التكوين المناسب لبناء و تدعيم الأعمال الإلكترونية و مجتمع تكنولوجيا الإعلام؟
- **مناخ الأعمال الإلكترونية**: إلى أي مدى يسهل القيام بأعمال إلكترونية بالبلد؟
- بالنسبة للجزائر ضرورة توفر الشرط الثاني المتمثل في القيادة الإلكترونية كخطوة أولى مثلما فعلت سلطات سياسية في عدة بلدان صناعية نامية.

2-2. المسؤولية الدولية: يتزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوة أو الفجوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال و التي ما زالت متأخرة أي ما يسمى بالتمييز الرقمي، ولقد قدم الاقتصاد العالمي مؤخرا بعض الاقتراحات الهامة لمجموعة الثمانية G8 بأن عليها أن تبادر و أن تقود مجهودا دوليا لمساعدة الدول النامية في تضييق الهوة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأخرى المختلفة، كما يركز على ضرورة استقرار الاقتصاد الوطني للدول النامية، وإيجاد موارد جديدة للتمويل، وكذا وضع سياسات حكومية تشجع المنافسة في قطاع الاتصالات، وهياكل الانترنت، التجارة الإلكترونية الشاملة.

3-2. مسؤولية المشروعات: يجب أن يكون دخول عالم التكنولوجيات الحديثة من أولويات كل مشروع اقتصادي بالجزائر، وعلى البنوك بالجزائر أن تضع عرض خدمات الصيرفة الإلكترونية ضمن استراتيجية متوسطة وطويلة المدى، حتى تصبح قادرة على المنافسة السنوات المقبلة التي ستشهد انضمام الجزائر الى OMC وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل:

لقد أصبحت الصيرفة الالكترونية تلعب دورا مهما للاقتصاديات نظرا للتطور التكنولوجي من جهة، وللظروف التي نعيشها حاليا من جهة أخرى، الامر الذي فرض على الجزائر تطوير اقتصادها ونقله من حالته المزرية الى تفعيله وتكييفه مع هذه التطورات، فعلى الرغم من ان الدولة الجزائرية حاولت منذ زمن النهوض بنظامها المصرفي عن طريق التأميمات والتعديلات والقوانين المختلفة الا ان هذه الأخيرة كلها باءت بالفشل لعدة أسباب منها، كون معظم المشاريع حبرا على ورق وسوء التسيير الموارد والفساد الذي تشهده المنظومة منذ ازل الى الان، وعدم اتباع سياسات حقيقية من شانها النهوض بالاقتصاد، الامر الذي يستدعي إعادة في النظر في طريقة سير النظام ككل وتغيير الأساليب المتبعة.

أما بالنسبة لعصرنة النظام فلا زال هنالك الكثير من العمل والدراسات امام الجزائر نظرا لكون النظام المصرفي الخاص بها في مراتب جد متأخرة مقارنة بالأنظمة المصرفية لمختلف البلدان سواء كانت عربية ام غربية، رغم ادخالها لأنظمة دفع إلكترونية وبعض الوسائل والأدوات الرقمية، ومحاولتها الحصول على تكنولوجيات حديثة في البنوك، الا ان العديد من العراقيل والتحديات لا زالت تواجه البنوك الجزائرية.

الخاتمة

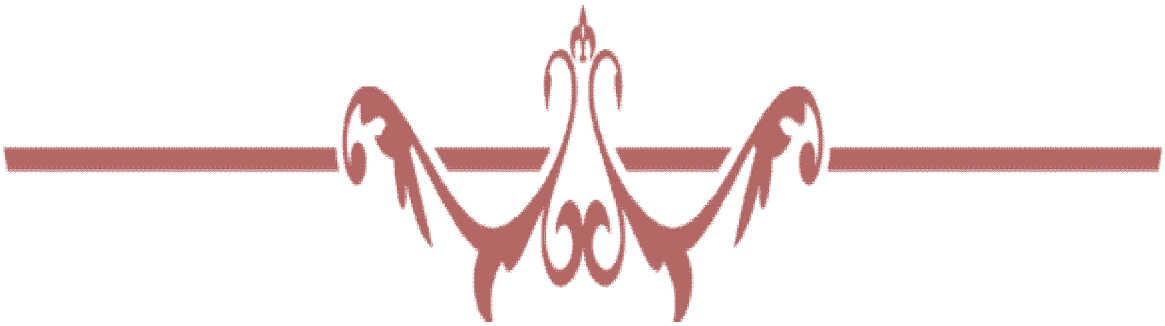

في ظل التحولات والتطورات التي يشهدها العالم كل يوم، تغيرت معظم الآليات والوسائل والهياكل الإدارية وغيرها التي يتعامل بها الانسان من حلتها التقليدية الى حلة جديدة اكثر تطورا وتعقيدا، اذ لعبت الألة والتكنولوجيا دورا كبيرا في هذا التغيير وقد مست جل المجالات والقطاعات، وقد كان الاقتصاد من اكثر المجالات تأثرا، حيث ظهر ما يدعى بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على المعرفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال فجعل المعاملات الكترونية تتم عن بعد الامر الذي دفع الدول الى تغيير منظومتهم المصرفية ودمج الجانب الالكتروني فيها لمواكبة هذه التطورات وذلك عن طريق إدخال أساليب وأدوات وأنظمة تعمل عن بعد وتقدم خدمات متنوعة وقد اطلق عليها الصيرفة الإلكترونية، التي أصبحت ضرورة حتمية لتلبية حاجات ورغبات الزبائن من جهة، والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة اخرى.

والجزائر كغيرها من الدول قد باشرت في تبني الصيرفة الالكترونية عن طريق ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنواعها، ووضع قوانين وتشريعات وأنظمة الكترونية خاصة بها ووضع خطط لمشاريع كبيرة بغية تطوير هذا القطاع، الا ان هذه الأخيرة لم ترقى للمستوى المطلوب او بالأحرى لم تحقق أي تقدم ملحوظ، فالبنوك الجزائرية لازالت تتبع النهج التقليدي في خدماتها المصرفية على الرغم من انها في الآونة الأخيرة قد أدخلت بعض تعاملات الصيرفة الالكترونية في نطاق خدماتها الا ان التعامل بها كان شبه معدوم خاصة من طرف الشعب.

وبعد التطرق لجوانب الموضوع المختلفة بالدراسة والتحليل، تم الخروج بجملة من النتائج والتوصيات والاقتراحات.

التحقق من صحة الفرضيات:

من خلال دراسة الموضوع ومحاولة الالمام بمعظم جوانبه، يمكننا التحقق من صحة الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى: **البنوك الجزائرية متأخرة بأشواط في مجال الصيرفة الالكترونية،** الفرضية محققة، فرغم إدخال الجزائر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في وقت مبكر وتحديثها لأنظمة الدفع الالكتروني وتشجيع البنوك على تبني خدمات الصيرفة الالكترونية الا ان هذه الجهود لا تعتبر ناجحة، نظرا لضعف البنية التحتية من جهة وتماطل المسؤولين والمختصين في مواكبة وتطوير هذه التكنولوجيات وتقويتها من جهة أخرى، بالإضافة الى مجموع التحديات والعقبات التي تواجه البنوك الجزائرية.
- الفرضية الثانية: **تواجه المصارف الجزائرية عدة تحديات في مجال الصيرفة الالكترونية أهمها البنية التحتية ووعي الزبائن،** الفرضية محققة، فعلى الرغم من أن التحديات التنظيمية والتشريعية أيضا قد كانت عائق في وجه

البنوك الجزائرية، إلا أن اهم هذه التحديات هي مدى صلابة البنية التحتية خاصة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تلعب دور كبير في تسيير خدمات ومعاملات الصيرفة الالكترونية، وكذا وعي الزبائن الذي يعتبر النقطة الأقوى فهم الشريحة الأساسية ومستهلكي الخدمات المصرفية، فاذا زاد الوعي بأهمية الصيرفة الالكترونية زاد الطلب على خدماتها والعكس صحيح.

- الفرضية الثالثة: **الصيرفة الالكترونية في مرحلة متطورة جدا في معظم دول العالم**، هذه الفرضية محققة لأن معظم دول العلم قد تبنت الصيرفة الالكترونية في أوقات مبكرة نسبيا، ونظرا لامتلاك معظمها تكنولوجيا إعلام وإتصال متطورة ومواكبتها لكل ما هو جديد في هذا المجال، فقد ساعدها الامر للمباشرة في خدماتها الالكترونية بسهولة وديناميكية.

- الفرضية الرابعة: **وسائل الدفع في المصارف الجزائرية من النوع التقليدي**، تم رفض هذه الفرضية، فعلى الرغم من تأخر الجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية الا أن لدى المصارف الجزائرية خدمات ووسائل دفع الكترونية تتم عن بعد كأجهزة الدفع الالكتروني، البطاقات الالكترونية، البنوك عن بعد وغيرها، كما ان البنوك الجزائرية حاليا تقوم ببعض المجهود لتعميم فكرة الصيرفة الإلكترونية كتحديث تطبيقات خاصة بهم في المتاجر الالكترونية للهاتف الذكي، مستهدفة شريحة رجال الاعمال والشباب ايضا كونهم اكثر وعي وحاجة لهذه الخدمات، كما اصبح هنالك نوع من الإعلانات الممولة على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق المؤثرين الذين يؤثرون في بعض فئات المجتمع ويقنعونهم بضرورة التطور والتغيير، أملا بتسويق خدمات الصيرفة الالكترونية وتعميمها.

نتائج الدراسة:

بعد إتمام هذه الدراسة تم الخروج بجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- إن الاقتصاد الرقمي من اهم مخرجات العصر اذ يقوم أساسا على رقمنة المعلومات وتشفيرها ويوظف المعرفة المتراكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وادارتها.

- كنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي والاقتصاد الرقمي عززت البنوك معاملاتها المصرفية لتجد رابط جديد بينها وبين زبائنها تمثل في الصيرفة الالكترونية.
- رغم تميز الصيرفة الالكترونية وبروزها الا انها لم تكن مثالية كفاية، فقد افرزت مجموعة من العيوب والمخاطر صعبة التحكم والإدارة من طرف البنوك.
- يتطلب تبني الصيرفة الالكترونية وجود بنية تحتية صلبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواكبة كل ما هو جديد في هذا المجال، وهو الامر الذي تفتقر اليه الجزائر حاليا.
- عدم وجود قواعد وقوانين خاصة لتنظيم معاملات الصيرفة الالكترونية في الجزائر كان عائق كبير للبنوك.
- عدم وجود دعاية واعلام كافيين للتسويق لمنتوجات خدمات الصيرفة الإلكترونية كان نتيجته عدم وعي الشعب الجزائري بها وبضرورتها.
- معظم المتعاملين مع البنوك الجزائرية وحتى الشعب لا يملكون الثقة الكافية في خدمات ووسائل وأنظمة الدفع الالكترونية خوفا من مخاطرها وهذا سبب عدم توجههم اليها.
- يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري متخلف نوعا ما، كونه لا يتبنى المفهوم الحديث للصيرفة الالكترونية، فمعظم البنوك ذات خدمات بسيطة قد تقتصر في بطاقات الائتمانية وأجهزة الصرف الآلي، الا ان بعض البنوك حاليا تتجه الى تبني بعض من خدمات الصيرفة الالكترونية.
- حاليا هنالك جهود من السلطات لعصرنة وتطوير بعض البطاقات الالكترونية وشبكة الاتصال الا انها ضعيفة نوعا ما وتحتاج دراسة عميقة، وإعادة تدريب الكوادر البشرية وتعيين مختصين في هذا المجال.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل اليها ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات يمكن تلخيصها كما يلي:

- لعصرنة البنوك الجزائرية وتطويرها لابد من بناء قاعدة تحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بتكوين الكوادر البشرية والتجديد في التجهيزات والمعدات وهو ما يقتضي تخصيص ميزانيات خاصة لها وعدم اهدار المال العام.

- لحماية البنوك لسمعتها وكسب ثقة الجمهور لابد من تقوية نظم الأمان في شبكة الانترنيت من التهكير والاحتيال وكذا بطاقات الدفع، والالتزام بسرية معلومات الزبائن وعملياتهم البنكية.
- وضع قوانين خاصة بالمعاملات المصرفية الالكترونية بدلا من عدم وضوحها وتناثر بعضها هنا وهناك، وبلورتها في اطار موحد، واخد تجارب الدول المتقدمة بعين الاعتبار.
- تشجيع البنوك الجزائرية عملائها على اعتماد الصيرفة الالكترونية في جل معاملاتهم عن طريق حملات توعوية والقيام بالدعاية والاشهار الجيد لمنتوجاتها واغرائهم للتوجه اليها.

آفاق الدراسة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة معالجة موضوع البحث في حدود الإشكالية المطروحة والمعلومات والمعطيات المتحصل عليها قدر الإمكان، ومنه لا يمكن اعتبارها ملمة بكل الجوانب المرجوة وبكل ابعادها، لذا لابد من فتح آفاق علمية جديدة خاصة، وعليه يمكن اقتراح بعض الأفكار التي قد تكون مواضيع مستقبلية:

- دراسة مقارنة بين جودة خدمات البنوك الأجنبية والبنوك الجزائرية في مجال الصيرفة الالكترونية.
- التطبيق السليم للصيرفة الالكترونية في الجزائر في ظل تجارب دولية مختارة.
- التطور التكنلوجي ومخاطر الصيرفة الالكترونية.
- مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر –واقع وافاق–.

قائمة المراجع

أولا– باللغة العربية

1–الكتب

- احمد عبد العليم العجمي، (2003): نظم الدفع الحديثة وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية، مصر.
- محمود الكيلاني، (2009): الموسوعة التجارية المصرفية: التشريعات التجارية والالكترونية، الطبعة 1/الاصدار3، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، ، الاردن.
- زياد رمضان، محفوظ جويدة، (2013): الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة 4، دار وائل للنشر، الأردن.
- شريف محمد غنام، (2007): محفظة النقود الالكترونية –رؤية مستقبلية–، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- الطاهر لطرش، (2010): تقنيات وأعمال بنوك، الطبعة 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- علاء فرحان، وآخرون، (2010): المزيج التسويقي المصرفي واثره في الصورة المدركة للزبائن، دار الصفاء: عمان، الأردن.
- محمد الصيرفي، (2016): ادارة العمليات المصرفية –العادية – غير العادية – الالكترونية–، الطبعة01، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، (2008):الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الاردن.

2–المجلات والدوريات العلمية

- بوخاري فاطنة (2020): واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية واليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية (العدد 02 خاص)، الجزائر.
- بلعياش ميادة، زايدي حسبة، (2017): واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة –التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة–، مجلة الباحث الاقتصادي (العدد8)، جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة، الجزائر.
- تطار محمد منصف، (2002): الصيرفة الالكترونية والجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الباحث (العدد2)، جامعة بسكرة، الجزائر.
- زكرياء مسعودي، الزهرة جقريف، (2018): ماهية النقود الالكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية المجلد الثاني (العدد3)، جامعة الوادي، الجزائر.

- السعيد بريكة، وفوزي شوق، (2014): تحديات وسائل الدفع الالكتروني، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (العدد2)، جامعة ام البواقي، الجزائر.
- صليحة بونفلة، عصام نجاح، (2018): بطاقة الدفع البينكيةCIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية (العدد3)، الجزائر.
- العياطي جهيدة، محمد بن عزة، (2016): تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع التقليدية والحديثة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد الثاني (العدد3)،قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر.
- اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، (2019) قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الالكتروني، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي –ابوظبي–، الامارات.

3–الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- إخلاص باقر هاشم النجار، (2007): الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- بركان أمينة، (2014): الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي–حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- بسمة محمد سامي الخطيب، (2014): دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- بطاهر على، (2006): إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فرع تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- حوالف عبد الصمد، (2015): النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، اطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان–، الجزائر.
- سامية نزالي، (2005): التأهيل المصرفي للخوصصة – دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
- صوفان العيد، (2011): دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- محمد طاهر عبد الله، (2015): التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- نصيرة شبوب، (2013): الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الالي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- هشام بورمة، (2008): النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالة، رسالة الماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

4-المؤتمرات والملتقيات العلمية

- بلعزوز بن على، وكتوش عاشور، (2004): واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة شلف، الجزائر.
- حمدوش وفاء، عماني لمياء، (2018): الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للاقتصاد الرقمي-واقع وافاق-، الملتقى الوطني الثالث حول حماية المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية المنعقد يومي 23 و24 أفريل، المركز الجامعي عبد الحميد بوصوف –ميلة، الجزائر.
- محمود احمد إبراهيم الشرقاوي، (2002): مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية واهم تطبيقاتها، مؤتمر التجارة والصناعة، غرفة التجارة دبي، الامارات.

5-القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 02)، الصادر 15 يناير 2006.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (العدد 26)، الصادر في 24 ابريل 2006.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، (العدد 27)، الصادر في 28 ابريل 2004.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (العدد 04)، الصادر في 28 يناير 2018.
- القانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 44).
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد لقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 60)، الصادر في 2015/02/10.
- المادة 114 من قانون النقد والقرض.

6-المحاضرات

- حديوش سعدية، (2020): محاضرات في قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- سنوسي علي، (2021): محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر.

7-المواقع الالكترونية الرسمية

- الموقع الالكتروني بنك بركة الجزائر، https://www.albaraka-bank.com/banque-digitale/#Smart.
- الموقع الالكتروني لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/
- الموقع الالكتروني لبنك الثقة الجزائر، https://www.trustbank.dz/
- الموقع الالكتروني لبنك السلام، https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/
- الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%8a/.
- الموقع الالكتروني لبنك باريبا الجزائر، https://www.bnpparibas.dz/
- الموقع الالكتروني لبنك سوسيتيه جنرال الجزائر، https://societegenerale.dz/.
- الموقع الالكتروني للبنك العربي الجزائر، https://www.arabbank.com/
- الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، https://www.cnepbanque.dz/index.php/2-non-categorise/93-la-carte-cib.
- الموقع الالكتروني للقرض الشعبي الجزائري، https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/moyens-de-paiement.
- الموقع الالكتروني للمؤسسة المصرفية العربية، https://www.bank-abc.com/world/Algeria/ar/Pages/default.aspx.
- الموقع الرسمي لساتيم، https://www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-13-08-37.html

- موقع شبكة CIB ، **https://www.bitakati.dz/ar/reseaux-cib.**
- موقع البنك الوطني الجزائري، #/https://www.bna.dz/ar.
- موقع بنك الجزائر الخارجي، https://www.bea.dz/cartes.php.
- موقع بنك الخليج الجزائر، /https://www.agb.dz
- موقع الدرهم الالكتروني: https://www.edirham.ae/ar/about/aboutus.
- موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مؤشرات شبكة الانترنيت، https://www.mpt.gov.dz/ar/content

ثانيا. باللغات الأجنبية

1-المواقع الالكترونية الرسمية

- Banxy website :https://www.banxybank.com/fr/.
- Internet World Stats , Usage and Population Statistics web site : https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

الملاحق

الملحق رقم (01): قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الجريدة الرسمية 2018 (العدد04).

إعلانات وبلاغات

بنك الجزائر

مقرر رقم 18-01 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 2 يناير سنة 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

إنّ محافظ بنك الجزائر،

– بمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلّق بالنقد والقرض، المعدّل والمتمم، لا سيما المادة 93 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 24 شعبان عام 1437 الموافق 31 مايو سنة 2016 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1427 الموافق أول يونيو سنة 2006 والمتضمن تعيين نائب محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

يقرر ما يأتي :

مادة وحيدة : تطبيقا لأحكام المادة 93 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، المعدّل والمتمم والمذكور أعلاه، تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قائمة البنوك وكذا قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 2 يناير سنة 2018، الملحقتان بهذا المقرر.

حرّر بالجزائر في 14 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 2 يناير سنة 2018.

محمد لوكال

الملحق الأول

قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 2 يناير سنة 2018

– بنك الجزائر الخارجي،
– البنك الوطني الجزائري،
– القرض الشعبي الجزائري،
– بنك التنمية المحلية،
– بنك الفلاحة والتنمية الريفية،
– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)،
– بنك البركة الجزائري،
– سيتي بنك - الجزائر (فرع بنك)،
– المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر،
– نتيكسيس - الجزائر،
– سوسيتي جينيرال - الجزائر،
– البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)،
– بي . ن . بي باريباس - الجزائر،
– ترست بنك - الجزائر،
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر،
– بنك الخليج - الجزائر،
– فرنسا بنك - الجزائر،
– كريدي اغريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري،
– إتش . إس . بي . سي - لجزائر (فرع بنك)،
– مصرف السلام - الجزائر.

الملحق الثاني

قائمة المؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 2 يناير سنة 2018

– شركة إعادة التمويل الرهني،
– الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "ش . م . ا . م . ت - ش . أ "،
– الشركة العربية للإيجار المالي،
– المغاربية للإيجار المالي - الجزائر،
– سيتيلام الجزائر،
– الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية "،
– الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم،
– إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم،
– الجزائر إيجار - شركة أسهم.

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص. ب - الجزائر - محطة

الملحق رقم (02): القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 الجريدة الرسمية (العدد44).

القسم الثاني

المسؤولية عن فعل الغير

المادة 40 : تعدل وتتمم المادة 134 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 134* : كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية، يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بفعله الضار.

ويستطيع المكلف بالرقابة أن يتخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لابد من حدوثه ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية".

المادة 41 : تعدل المادتان 136 و137 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، وتحرران كما يأتي :

"*المادة 136* : يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بفعله الضار متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها أو بمناسبتها.

وتتحقق علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كان هذا الأخير يعمل لحساب المتبوع".

"*المادة 137* : للمتبوع حق الرجوع على تابعه في حالة ارتكابه خطأ جسيما".

المادة 42 : يتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، بالمادتين 140 مكرر و140 مكرر 1 وتحرران كما يأتي :

"*المادة 140 مكرر* : يكون المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب في منتوجه حتى ولو لم تربطه بالمتضرر علاقة تعاقدية.

يعتبر منتوجا كل مال منقول ولو كان متصلا بعقار، لاسيما المنتوج الزراعي والمنتوج الصناعي وتربية الحيوانات والصناعة الغذائية والصيد البري والبحري والطاقة الكهربائية".

"*المادة 140 مكرر 1* : إذا انعدم المسؤول عن الضرر الجسماني ولم تكن للمتضرر يد فيه، تتكفل الدولة بالتعويض عن هذا الضرر".

المادة 43 : يتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، بالمادة 182 مكرر وتحرر كما يأتي :

"*المادة 182 مكرر* : يشمل التعويض عن الضرر المعنوي كل مساس بالحرية أو الشرف أو السمعة".

المادة 44 : يتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، بالمادتين 323 مكرر و323 مكرر 1 وتحرران كما يأتي :

"*المادة 323 مكرر* : ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف، أو أوصاف، أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، وكذا طرق إرسالها".

"*المادة 323 مكرر 1* : يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها".

المادة 45 : تعدل المادة 324 مكرر 3 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 324 مكرر 3* : يتلقى الضابط العمومي، تحت طائلة البطلان، العقود الاحتفالية بحضور شاهدين".

المادة 46 : تعدل وتتمم المادة 327 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 327* : يعتبر العقد العرفي صادرا ممن كتبه أو وقعه أو وضع عليه بصمة إصبعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه. أما ورثته أو خلفه فلا يطلب منهم الإنكار ويكفي أن يحلفوا يمينا بأنهم لا يعلمون أن الخط أو الإمضاء، أو البصمة هو لمن تلقوا منه هذا الحق.

ويعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه".

الملحق رقم (03): القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الجريدة الرسمية (عدد 06).

– وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش،

– وبمقتضى القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009 والمتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

الموضوع

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

الفصل الثاني

التعاريف

المادة 2 : يقصد بما يأتي :

1 – **التوقيع الإلكتروني :** بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق.

2 – **الموقع :** شخص طبيعي يحوز بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني ويتصرف لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله.

3 – **بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني :** بيانات فريدة، مثل الرموز أو مفاتيح التشفير الخاصة، التي يستعملها الموقع لإنشاء التوقيع الإلكتروني.

4 – **آلية إنشاء التوقيع الإلكتروني :** جهاز أو برنامج معلوماتي معدّ لتطبيق بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني.

5 – **بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني :** رموز أو مفاتيح التشفير العمومية أو أي بيانات أخرى، مستعملة من أجل التحقق من التوقيع الإلكتروني.

6 – **آلية التحقق من التوقيع الإلكتروني :** جهاز أو برنامج معلوماتي معد لتطبيق بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني.

7 – **شهادة التصديق الإلكتروني :** وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني و الموقع.

8 – **مفتاح التشفير الخاص :** هو عبارة عن سلسلة من الأعداد يحوزها حصريا الموقع فقط، وتستخدم لإنشاء التوقيع الإلكتروني، ويرتبط هذا المفتاح بمفتاح تشفير عمومي.

9 – **مفتاح التشفير العمومي :** هو عبارة عن سلسلة من الأعداد تكون موضوعة في متناول الجمهور بهدف تمكينهم من التحقق من الإمضاء الإلكتروني وتدرج في شهادة التصديق الإلكتروني.

10 – **الترخيص :** يعني نظام استغلال خدمات التصديق الإلكتروني الذي يتجسد في الوثيقة الرسمية الممنوحة لمؤدي الخدمات بطريقة شخصية تسمح له بالبدء الفعلي في توفير خدماته.

11 – **الطرف الثالث الموثوق :** شخص معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق إلكتروني موصوفة، وقد يقدم خدمات أخرى متعلقة بالتصديق الإلكتروني الفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي.

12 – **مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني :** شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق إلكتروني موصوفة، وقد يقدم خدمات أخرى في مجال التصديق الإلكتروني.

13 – **المتدخلون في الفرع الحكومي :** المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات العمومية المحدثة بموجب التشريع المعمول به، والمؤسسات الوطنية المستقلة وسلطات الضبط، والمتدخلون في المبادلات ما بين البنوك، وكذا كل شخص أو كيان ينتمي إلى الفرع الحكومي بحكم طبيعته أو مهامه.

14 – **صاحب شهادة التصديق الإلكتروني :** شخص طبيعي أو معنوي تحصل على شهادة التصديق الإلكتروني من طرف مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني أو طرف ثالث موثوق.

15 – **سياسة التصديق الإلكتروني :** مجموع القواعد والإجراءات التنظيمية والتقنية المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

الملحق رقم (04): التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

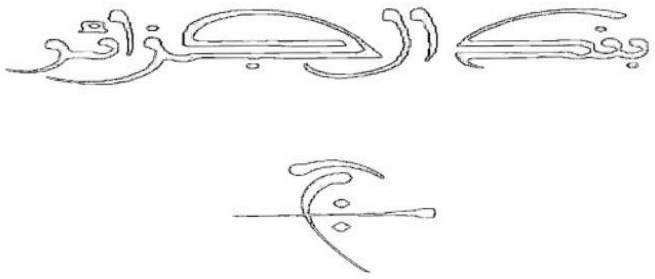

التقرير السنوي 2018

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

ديسمبر 2019

الجدول رقم 14.VI: نشاط نظام المقاصة الإلكترونية خلال 2018 (حسب طبيعة العملية)

الحجم بمليون عملية و القيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
الصكوك	8,272	15 499,681	33,05%	91,08%
الاوراق التجارية	0,203	413,031	0,81%	2,43%
التحويلات	12,958	1 058,290	51,77%	6,22%
الاقتطاعات	0,005	3,717	0,02%	0,02%
المعاملات عبر البطاقات المصرفية	3,592	42,112	14,35%	0,25%
مجموع العمليات عبر المقاصة	25,030	17 016,831	99,99%	100,00%
المتوسط الشهري (/12 شهر)	2,086	1 418,069		
المتوسط اليومي (/251 يوم عمل)	0,100	67,796		

مصدر المعطيات: مركز ما قبل المقاصة الالكترونية بين المصارف، شركة ذات أسهم.

مثّلت الصكوك والتحويلات التي تمّت مقاصتها إلكترونيا في 2018، الحصص الأكبر بنسب تساوي 33,05٪ و51,77٪، على التوالي، من الحجم الإجمالي لوسائل الدفع المتبادلة. في هذا الصدد، من المهم التذكير أن التحويلات تمثل اكثر من النصف من وسائل الدفع المصرفية المستخدمة في 2018، مسجلةً زيادة كبيرة قدرها 13,41٪ مقارنة بسنة 2017.

مصدر المعطيات: مركز ما قبل المقاصة الالكترونية بين المصارف، شركة ذات أسهم.

على العكس، ارتفعت قيمة الصكوك التي تمت مقاصتها إلكترونيا في 2018، بواقع 15'499,681 مليار دينار من قيمة إجمالية قدرها 17'016,83 مليار دينار، أي ما يمثل حصة 91,08٪ مقابل 6,22٪ بالنسبة للتحويلات القابلة للمقاصة، أي تلك التي قيمتها أقل من 01 مليون دينار.

قيمة عمليات نظام المقاصة الإلكترونية في 2018
ملايير الدينارات

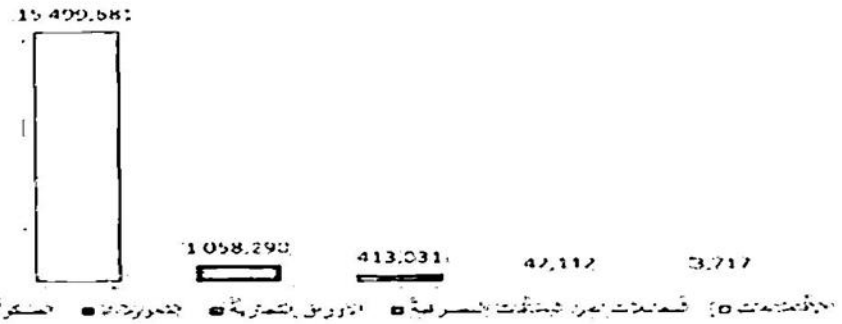

مصدر المعطيات: مركز ما قبل المقاصة الإلكترونية بين المصارف، شركة ساتيم لسهم.

فيما يخص الأوراق التجارية، من المهم الإشارة إلى مشروع توحيد هذه الأوراق الذي تم إعداده من طرف مجموعة عمل ما بين المصارف (مخصصة لذلك). وسيسمح هذا المشروع بتوحيد هذه الأوراق للمصارف وبريد الجزائر وبالتالي بتبادل هذه الأوراق في صيغة رقمية كليا (تسجيلات وصور ممسوحة لهذه الأوراق).

فيما يتعلق بالعمليات عن طريق البطاقات ما بين المصارف، تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2018، سجلت ارتفاعا بـ 19,98٪ من حيث الحجم و27,25٪ من حيث القيمة، ما يعكس عودة لا يستهان بها في مجال استعمال هذه البطاقة، والتي يمكن تفسيرها بـ:

- المجهودات المبذولة من طرف مجمع النقد الآلي في اطار ترقية خدمات البطاقة وتدعيم استعمالاتها؛

- الترخيص، حتى نهاية ديسمبر 2018، لـ 27 سبعة وعشرون موقع للتجارة الإلكترونية تعمل في مجال الخدمات؛

- صدور القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية في ماي 2018 والذي يسمح، على المدى المتوسط، بتواجد مكثف لمواقع التجارة الإلكترونية لقطاع السلع والخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الانترنت.

فيما يتعلق بالدفع باستعمال البطاقة المصرفية خلال السنة قيد الدراسة، مثلت المدفوعات عبر محطات الدفع الإلكترونية 46٪ من حيث الحجم و78.37٪ من حيث القيمة، في حين أن المدفوعات عبر الانترنت سجلت 54٪ من حيث الحجم و21.63٪ من حيث القيمة.

الجدول رقم 15.VI: المدفوعات باستعمال البطاقات خلال 2018.

الحجم بالآف عملية و القيمة بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	139,363	1,060	46,00%	78,37%
الدفع عبر الانترنت	163,627	0,293	54,00%	21,63%
مجموع الدفع باستعمال البطاقات	302,990	1,353	100,00%	100,00%

مصدر المعطيات: مركز ما قبل المقاصة الالكترونية لنقد المغرب، شركة ذات أسهم.

من حيث التطور، كما يوضح الجدول أعلاه، سجلت المدفوعات عبر البطاقة المصرفية تطورات معتبرة وصلت الى 53.85٪ من حيث الحجم و47.75٪ من حيث القيمة.

عرف الدفع عن قرب (عبر محطات الدفع الإلكترونية) نفس الاتجاه التصاعدي في 2018، مسجلا تطورا مهما من حيث الحجم ومن حيث القيمة، ليمثل 44,04٪ و56.36٪، على التوالي.

كذلك، عرف الدفع عن بعد أو ما يسمى بالدفع عبر الانترنت ارتفاعا بـ 63.33٪ من حيث الحجم و23.20٪ من حيث القيمة.

.:03.